ليبيا: "في ثوانٍ، تغيّر كل شيء":

العدالة والإنصاف بعيدا المنال للناجين من فيضانات درنة

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعا من التمتع بحقوقنا الإنسانية.

وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في المادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org/ar
وإذا نسبت حقوق النشر إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2024
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 19/7608/2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org/ar

↑

صورة الغلاف: *قوس قزح يرتفع فوق مدينة درنة شرق ليبيا، في أعقاب الإعصار دانيال، الذي أدى إلى انهيار سدين في مدينة درنة ما تسبب بخسائر فادحة في الأرواح ودمار واسع النطاق.*
©عطية الحصادي

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1 ملخص 4

2 المنهجية 8

3 خلفية 10

3.1 المشهد السياسي 10

3.2 إعصار دانيال 10

3.3 سرعة تأثر ليبيا بتداعيات التغيُّر المناخي 13

4 بواعث قلق بشأن حقوق الإنسان أثناء الاستجابة للأزمة 14

4.1 تضارب التعليمات قبل الإعصار 14

4.2 الحق في الحصول على معلومات بشأن الأقارب المفقودين 16

4.3 التعويضات للنازحين والمجتمعات المتضررة 19

4.4 التمييز ضد اللاجئين والمهاجرين 21

4.5 التهجير القسري المتجدد لنازحي مدينة تاورغاء 23

4.6 الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي 23

4.7 الأعمال الانتقامية ضد السجناء 24

5 التحقيقات حول إعصار دانيال 26

6 الإطار القانوني 29

7 نتائج وتوصيات 33

8 ملحق 37

1 ملخص

"ذهبنا مشيًا على الأقدام...رأينا الجثث وحجم الدمار وأشخاصًا يحملون ذويهم على أكتافهم مُكفنين وسمعنا صوت صراخ الأمهات والأطفال، وأنا أنظر خلفي لعلّي أجد أفراد أسرتي. لكني لم أجد أحدًا".

"خديجة" (اسم مستعار)، تروي ما شاهدته صباح يوم 11 سبتمبر/أيلول 2023، إثر انهيار سدَّين في مدينة درنة. وكان والدها وشقيقتها التوأم من بين الذين لا يزالون مفقودين في أعقاب الفيضانات.

في سبتمبر/أيلول 2023، شهدت مدينة درنة في شرق ليبيا فيضانات كارثية وغير مسبوقة، بعد أن أدى إعصار دانيال، وهو أحد الأحداث المناخية القصوى التي زاد الاحترار العالمي من احتمال وقوعها ومن شدتها، إلى انهيار سدَّين متهالكَيْن في أعلى المدينة. وأسفر اندفاع سيول المياه عن مقتل ما لا يقل عن 4,352 شخصًا، كما خلَّف آلافًا آخرين في عداد المفقودين، فضلًا عن جرف أحياء بكاملها في البحر، وتدمير حياة عشرات الآلاف من الناجين، الذين فقدوا أقاربهم ومنازلهم ومصادر عيشهم. ورغم مرور ستة أشهر، لا يزال كشف الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويضات بالنسبة لجميع الناجين أمرًا بعيد المنال.

بمجرد وقوع الكارثة، انصبَّ الغضب العام على تقاعس السلطات عن صيانة البنية الأساسية المتهالكة للسدود، وإصدار تعليمات متضاربة بشأن عمليات الإخلاء قبيل الإعصار، وفرض حظر التجول على الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المتضرِّرة، بالإضافة إلى سوء الاستعداد لمواجهة الكوارث بوجه عام، ما أسهم في ارتفاع أعداد القتلى، بحسب خبراء.

في أعقاب الفيضانات الكارثية، أعلنت السلطات الليبية، والقوات المسلحة العربية الليبية التي نصَّبت نفسها، والمسيطرة بحكم الأمر الواقع على المناطق المتضررة، عن تقديم تعويضات مالية وتوفير مساكن بديلة للمتضرِّرين. لكنّ هذه التعويضات تأخّرت وأقصت المتضرّرين من اللاجئين والمهاجرين وبعض سكان درنة الذين نزحوا إلى غرب ليبيا على نحو تمييزي. ولم تتخذ السلطات أيضًا تدابير مُحددة لتسهيل الحصول على شهادات وفاة ب للمفقودين في الفيضانات، وهي ضرورية للحصول على معاشات الأرامل وغيرها من المساعدات الحكومية، وكانت النساء اللواتي فقدن أزواجهن الفئة الأكثر تضرُّرًا.

كما خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن السلطات تقاعست عن إجراء تحقيقات شاملة بشأن ما إذا كانت السلطات الليبية، وتلك التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على المناطق المتضرّرة، قد تقاعست عن حماية حقوق الناس في الحياة والصحة وغيرهما من حقوق الإنسان. ورغم أن تحقيقات مكتب النائب العام في طرابلس أدت إلى توجيه اتهامات إلى 16 مسؤولًا، من ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة، بسبب تقاعسهم عن منع العواقب الكارثية لإعصار دانيال، فإن التحقيقات لم تتطرق إلى مسؤولية كبار القادة العسكريين والمسؤولين السياسيين، مما يثير مخاوف من إفلاتهم من قبضة العدالة.

وبدلًا من الاستجابة لدعوات المحاسبة التي أطلقتها المجتمعات المتضرّرة والمدافعون عن حقوق الإنسان في ليبيا، لجأت القوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المسلحة التابعة لها إلى أساليبها المعهودة في قمع المعارضة، بالقبض تعسفيًا على المنتقدين، بمَن فيهم الداعون إلى كشف الحقيقة وتحقيق العدالة، وكذلك بتشديد قبضتها على المجتمع المدني المستقل ووسائل الإعلام.

وفضح حجم الدمار ضعف ليبيا إزاء التغيُّر المناخي، بالإضافة إلى عواقب سوء الحكم والإدارة من جانب الحكومتَيْن المتنافستَيْن، وأظهر الفلتان الكبير للميليشيات والجماعات المسلحة، التي تعطي الأولوية لمصالحها الذاتية على حساب أرواح المدنيين وسلامتهم.

باتت ليبيا لسنوات منقسمة بين كيانَيْن يتنافسان على الحكم واكتساب الشرعية والسيطرة على الأراضي، ويحظى كل منهما بدعم أعداد لا تُحصى من الميليشيات والجماعات المسلحة. وتسيطر حكومة الوحدة الوطنية على العاصمة طرابلس ومعظم مناطق غرب ليبيا، بينما تسيطر القوات المسلحة العربية الليبية، المتحالفة مع حكومة الاستقرار الوطني، على معظم مناطق شرق وجنوب وليبيا، بما في ذلك درنة وغيرها من المناطق التي أصابتها الكارثة.

بحوث منظمة العفو الدولية

من أجل تقصي مدى احترام حقوق الإنسان في سياق التصدي للأزمة، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 65 شخصًا، خلال الفترة من سبتمبر/أيلول 2023 إلى فبراير/شباط 2024. ومن بين هؤلاء 22 من سكان درنة الذين نجوا من الفيضانات، وضمنهم: تسعة ممَن نزحوا داخليًا بعد أن دُمرت منازلهم؛ وستة من المعتقلين السابقين أو أقارب أولئك الذين احتُجزوا تعسفيًا لمشاركتهم في احتجاجات في درنة أو غير ذلك من الأنشطة التي تنتقد استجابة السلطات للأزمة؛ وثلاثة مواطنين أجانب كانوا يعيشون في المناطق المتضرّرة؛ وطبيبان شاركا في جهود الإنقاذ و/أو علاج المصابين؛ واثنان من السياسيين المحليين. كما تحدثت منظمة العفو الدولية مع 43 شخصًا آخرين شاركوا في الاستجابة للأزمة، أو كانوا على علم بها، ومن بينهم عناصر في المجتمع المدني، ومحامون، وأفراد من الأطقم الطبية والإنسانية، وموظفون في منظمات دولية، ومسؤولون شاركوا في جهود البحث عن رفات الموتى والتعرف على هوياتهم. بالإضافة إلى ذلك، اطلعت المنظمة على مواد سمعية وبصرية، وتصريحات لمسؤولين ليبيين، ووثائق قانونية، وتقارير صادرة عن هيئات الأمم المتحدة، وعن منظمات ليبية ودولية، ووسائل إعلام.

وبعثت منظمة العفو الدولية بالنتائج التي توصلت إليها وبتوصياتها إلى مكتب النائب العام في طرابلس، يوم 10 يناير/كانون الثاني 2024، وإلى مسؤولين في القوات المسلحة العربية الليبية وحكومة الاستقرار الوطني، يوم 25 فبراير/شباط 2024. وتلقت المنظمة ردًا من مكتب النائب العام، يوم 7 فبراير/شباط 2024، وتم الاستشهاد به في التقرير الحالي. ولم تتلقَ المنظمة ردودًا من القوات المسلحة العربية الليبية أو حكومة الاستقرار الوطني بحلول وقت نشر التقرير.

إعصار دانيال وما بعده

كانت بثينة عفان، وهي من سكان درنة وتبلغ من العمر 21 عامًا، الوحيدة التي نجت من سكان بنايتها المؤلفة من 48 شقة. وقد وصفت ليلة 11 سبتمبر/أيلول 2023 المروّعة، عندما جرفت الفيضانات والديها وشقيقها وأصهارها وبنات وأبناء أشقائها، بينما نجَت من خلال التمسُّك بجذع شجرة إلى أن انحسرت المياه، فقالت: "كان ذلك أسوأ يوم في حياتي، ولا يزال... لا أزال عالقة عند تلك الليلة. مكثت بقية شهر سبتمبر وبداية أكتوبر كلها في المستشفى وهم [عائلتي] لم يفارقوا تفكيري. لم نجد لهم أثرًا".

وجدت منظمة العفو الدولية أن الناجين لا يزالون يعانون بسبب عدم معرفتهم بمصير وأماكن دفن أحبائهم المفقودين، الذين يبلغ عددهم نحو 8,000 شخص حسب تقديرات الأمم المتحدة. ومما يضاعف معاناتهم إسراع السلطات المحلية والمتطوعين بدفن جثث آلاف الأشخاص في قبور جماعية من دون تحديد هوياتهم عقب الأزمة مباشرة، والوقت الطويل والموارد الإضافية اللازمة لعملية استخراج رفات المتوفين وتحديد هوياتهم. وقد تعرقلت هذه المهمة من جراء ضلوع هيئات حكومية متعددة فيها من دون تنسيق مناسب، ومن بينها الهيئة العامة للبحث والتعرُّف على المفقودين، التي جمعت 1,756 عينة من عائلات المفقودين. كما تُرك الناجون لمباشرة الإجراءات المعقَّدة المتعلقة باستخراج شهادات وفاة لأحبائهم المفقودين، وهي ضرورية للمطالبة بكثير من الحقوق المدنية والاجتماعية وحقوق الملكية وغيرها من الحقوق، وكذلك للحصول على المعاشات وغيرها من المساعدات الحكومية، وكانت النساء اللواتي فقدن أزواجهن هن الأكثر تضرُّرًا بشكل غير متناسب.

وفي أعقاب الكارثة، أعلنت الحكومتان المتنافستان عن تقديم تعويضات وتوفير مساكن مؤقتة للناجين، وخصَّصت ميزانيات كبيرة للإغاثة وإعادة الإعمار. وبحلول 15 يناير/كانون الثاني 2024، كانت حكومة الاستقرار الوطني قد وزَّعت مساعدات مالية على ما لا يقل عن 13,033 من الأشخاص المتضرّرين. إلا إن حكومة الوحدة الوطنية، وسلطات الأمر الواقع في شرق ليبيا، تقاعست عن ضمان حصول النازحين داخليًا إلى غرب ليبيا، وكذلك المتضرّرين من اللاجئين والمهاجرين، على سُبل الإغاثة وإعادة التأهيل على قدم المساواة وفي الوقت المناسب من دون تمييز.

واتسمت عملية تعويض الليبيين المتضرّرين بالتأخير وبمخاوف من استبعاد النازحين إلى غرب ليبيا. واستُبعد اللاجئون والمهاجرون، الذين تضرَّروا من الفيضانات، من الحصول على التعويضات المالية التي خُصِّصت للمواطنين الليبيين، كما كانت عدة قرارات صادرة عن حكومة الاستقرار الوطني بخصوص إجراءات الدعم للمتضرِّرين، من قبيل الأطفال الذين فقدوا والديهم والإعفاء من رسوم استخراج وثائق رسمية بديلة، تنطبق على المواطنين الليبيين فقط.

ولم تتخذ أي من السلطات في ليبيا تدابير لمعالجة الظروف والاحتياجات الخاصة للأجانب، بما في ذلك التقاعس عن إخلائهم من المناطق المتضرّرة وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، وتقديم معلومات لأقارب الوفيات أو المفقودين. وعلاوة على ذلك، أصبح اللاجئون والمهاجرون الذين فقدوا وثائقهم في الفيضانات عُرضةً للقبض عليهم واحتجازهم، حيث يُجرّم القانون الليبي دخول البلاد والإقامة فيها بشكل غير نظامي، وعادةً ما تقوم قوات الأمن والجماعات المسلحة والميليشيات بالقبض على اللاجئين والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق واحتجازهم بشكل تعسفي.

وبمجرد وقوع الأزمة، صعَّدت القوات المسلحة العربية الليبية من استخدام أساليبها الوحشية المعهودة لخنق المعارضة، وفرض قيود على المجتمع المدني المستقل وعلى وسائل الإعلام، وإحكام قبضتها الحديدية على السلطة. فقد ألقت القوات المسلحة العربية الليبية وجماعات مسلحة تابعة لها القبض تعسفيًا على ما لا يقل عن تسعة أشخاص، بينهم نشطاء وصحفيون ومتظاهرون سلميون، كانوا قد نزلوا إلى شوارع درنة، يوم 18 سبتمبر/أيلول 2023، للتعبير عن غضبهم من المسؤولين على المستويين المحلي والوطني، وللمطالبة بالمحاسبة، والإسراع بإعادة الإعمار. وبحلول 28 فبراير/شباط 2024، كان شخص واحد على الأقل لا يزال مُحتجزًا بشكل تعسفي وممنوعًا من الاتصال بأهله ومحاميه. كما منعت قوات مسلحة وقوات أمنية تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية مئاتٍ من سكان تاورغاء، الذين نزحوا من ديارهم الأصلية منذ اندلاع النزاع المسلح في عام 2011، من العودة إلى سبعة مخيمات في مدينة بنغازي بشرق ليبيا، حيث كانوا يعيشون لأكثر من عشر سنوات ثم أُمروا بإخلائها قبيل إعصار دانيال، بينما سُمح لسكان آخرين في الأحياء نفسها بالعودة.

لا تزال العدالة بعيدة المنال

أدت التحقيقات الجنائية بشأن الكارثة، والتي أعلن عنها مكتب النائب العام في أعقاب إعصار دانيال، إلى إحالة 16 شخصًا إلى غرفة الاتهام في محكمة درنة الابتدائية، يوم 27 ديسمبر/كانون الأول 2023، بتهم تتعلق بالتقصير في أداء واجباتهم الرسمية أو الامتناع عن أدائها. وكان من بين هؤلاء عميد (رئيس) بلدية درنة واثنان من أعضاء المجلس البلدي في درنة، ومسؤولون عن إدارة الموارد المائية، وعن البنية الأساسية للسدود، وعن إعادة الإعمار في درنة. وفي وقت كتابة التقرير الحالي، كانت محاكمة هؤلاء المسؤولين لا تزال مستمرة أمام محكمة استئناف درنة.

ومع ذلك، لا تزال بواعث القلق قائمةً بشأن استعداد السلطات القضائية و/أو قدرتها على محاسبة العناصر العسكرية والسياسية القوية، بما في ذلك تلك التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، مثلما يُستدل من تركيز التحقيقات على مسؤولين ذوي الرتب الدنيا والمتوسطة، واستبعاد التحقيق في مسؤولية العناصر العسكرية والأمنية، بما في ذلك بشأن إصدار تعليمات متضاربة قبيل الإعصار المتوقع، وفرض حظر التجول في درنة عشية الفيضانات. فقد أكد مكتب النائب العام، في ردِّه على رسالة منظمة العفو الدولية، والذي تسلمته المنظمة في 7 فبراير/شباط 2024، على أن قرارات فرض حظر التجول هي قرارات إدارية الطابع وتستند إلى تقدير "السلطة الإدارية"، وبالتالي فهي من اختصاص القضاء الإداري ولا تخضع للتحقيقات الجنائية.

وقد أعرب جميع سكان درنة الإثنين والعشرين، الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، عن عدم ثقتهم في التحقيقات والمحاكمات المحلية، وإحجامهم عن تقديم شكاوى إلى السلطات القضائية خوفًا من الأعمال الانتقامية من جانب الميليشيات والجماعات المسلحة القوية. وأكَّد مكتب النائب العام، في ردِّه على رسالة منظمة العفو الدولية، التزامه بضمان سلامة عائلات الضحايا، وشدَّد على أنه لم يتلقَ أي شكاوى تتعلق بتهديدات لأهالي الضحايا تعرقل مشاركتهم في التحقيقات. كما سلَّط الردُّ الضوءَ على الجهود التي بذلها المكتب في جمع شهادات من الناجين وغيرهم من المتضرّرين، وأكد التزامه بحقوق عائلات الضحايا في الحصول على معلومات وبيانات قضائية بخصوص الحادثة. إلا إن مكتب النائب العام لم يوضِّح الآليات المحدَّدة التي تتيح حصول المتضرّرين على مثل هذه المعلومات، ولم يرد على استفسار منظمة العفو الدولية عما إذا كان يعتزم عرض تفاصيل عن سير التحقيقات والنتائج التي توصلت إليها على أقارب الضحايا وعلى المجتمع بصفة عامة.

وتجري التحقيقات والمحاكمات بخصوص كارثة درنة في ظل ترسُّخ مناخ الإفلات من العقاب في ليبيا. فبدلًا من محاسبة الميليشيات القوية والمتفلتة، والتي لها سجل مُوثَّق لارتكاب جرائم مؤثَّمة بموجب القانون الدولي وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، سعت الحكومات المتعاقبة إلى استرضاء هذه الميليشيات وضمان ولائها، من خلال الإغداق عليها بالمديح والرواتب والوظائف الرفيعة، وإضفاء الشرعية

عليها. ولطالما تجاهلت الحكومات المتعاقبة أيضًا دعوات منظمة العفو الدولية من أجل إبعاد قادة الجماعات المسلحة والميليشيات من ذوي النفوذ، المُشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الجرائم المؤثِّمة بموجب القانون الدولي، عن مواقع السلطة أو المسؤولية، مما يتيح لهم الاستمرار في ارتكاب جرائم مع الإفلات من العقاب.

وفي غياب أي آفاق جديَّة للمحاسبة على المستوى المحلي، فقد طالبت منظمة العفو الدولية منذ فترة طويلة بإنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق بشأن وضع حقوق الإنسان في ليبيا. كما أعربت المنظمة عن أسفها العميق بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في مارس/آذار 2023، بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا، بالرغم من النتائج التي خلصت إليها البعثة في تقريرها النهائي عن جرائم مؤثِّمة بموجب القانون الدولي لا تزال تُرتكب بلا هوادة في ليبيا مع إفلات الجناة من العقاب. وهناك حاجة ماسة لإنشاء مثل هذه الآلية، من أجل تحديد الحقائق والملابسات المحيطة بفقدان الأرواح وبالدمار الذي حل في أعقاب إعصار دانيال، بما في ذلك النظر في ما إذا كانت السلطات الليبية، وتلك التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على المناطق المتضرّرة، قد تقاعست عن حماية حقوق الناس في الحياة والصحة وغيرهما من حقوق الإنسان، بما في ذلكَ ما يتعلق بالمخاطر الجديدة والمتزايدة الناجمة عن التغيُّر المناخي. كما طالب عدد من الناجين والمدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا بإجراء تحقيقات دولية بخصوص كارثة درنة، وشدَّدوا على أن هذه التحقيقات يجب أن تعمل على تحديد المسؤولين، وتوفير قنوات آمنة للناجين والشهود وغيرهم لتقديم أدلة.

وسعيًا إلى ضمان أن تكون حقوق الإنسان محوريةً في التصدي لأزمة درنة، فإن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات الليبية، وتلك التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على شرق ليبيا، إلى اتخاذ الخطوات التالية:

- ضمان عدم التمييز في جميع جهود الاستجابة للكوارث، والإغاثة، والتعافي، وإعادة الإعمار، بما في ذلك توفير التعويضات المالية والسكن البديل؛
- ضمان أن يتمكن جميع المتضرّرين من إعصار دانيال من التمتع بحقوقهم وعدم تعرُّضهم للتمييز أو للأعمال الانتقامية القائمة على أي أساس، بما في ذلك رأيهم السياسي أو غيره، أو أصلهم القومي، أو الاجتماعي، أو وضع الهجرة، أو وضع انعدام الجنسية، أو بسبب نزوحهم إلى غرب ليبيا، أو بسبب غياب أوراقهم الثبوتية؛
- الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفيًا دونما سبب سوى ممارسة حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي؛ ووضع حد للأعمال الانتقامية ضد منتقدي استجابة السلطات للكارثة.

كما تدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب الناجين وأهالي الضحايا، بدعم الجهود الرامية إلى إنشاء آلية دولية، تشمل عنصرَيْ المراقبة والتحقيق، ولها صلاحيات تكفل:

- إجراء التحقيقات وتحديد الحقائق والملابسات المتعلقة بجميع ما زُعم من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني على أيدي جميع الأطراف في ليبيا منذ مارس/آذار 2023، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، تحديد الحقائق والملابسات المحيطة بفقدان الأرواح والدمار في سياق إعصار دانيال. ويجب أن يشمل ذلك النظر في ما إذا كانت السلطات الليبية وتلك التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على المناطق المتضرِّرة قد تقاعست عن حماية حقوق الناس في الحياة والصحة وغيرهما من حقوق الإنسان؛ وجمع وتحليل أدلة عن مثل هذه الانتهاكات؛ وتحديد الشخصيات والكيانات المسؤولة، كلما أمكن ذلك؛ وتقديم توصيات بهدف إنهاء الإفلات من العقاب ومعالجة أسبابه الجذرية.

2 المنهجية

يستند هذا التقرير إلى بحوث أجرتها منظمة العفو الدولية بين سبتمبر/أيلول 2023 وفبراير/شباط 2024، بخصوص مدى احترام حقوق الإنسان قبيل وخلال الاستجابة للفيضانات الكارثية في مدينة درنة، والتي نجمت عن إعصار دانيال الذي ضرب شرق ليبيا يوم 10 سبتمبر/أيلول 2023.

أجرى باحثو منظمة العفو الدولية مقابلات مُستفيضة مع 65 شخصًا، وهم 50 رجلًا و15 امرأة، ومن بينهم 22 من سكان درنة الذين نجوا من الفيضانات، وضمنهم: تسعة ممن نزحوا داخليًا بعد أن دُمرت منازلهم؛ وستة من المحتجزين السابقين أو أقارب الذين احتُجزوا تعسفيًا لمشاركتهم في احتجاجات في درنة أو انتقادهم لاستجابة السلطات للأزمة بطرق أخرى؛ وثلاثة مواطنين أجانب كانوا يعيشون في المناطق المتضرّرة؛ وطبيبان شاركا في جهود الإنقاذ و/أو علاج من أُصيبوا؛ واثنان من السياسيين المحليين. أما الباقون الذين أُجريت معهم مقابلات، وعددهم 43 شخصًا، فكانوا ممن شاركوا في الاستجابة للأزمة، أو كانوا على علم بها، ومن بينهم عناصر فاعلة في المجتمع المدني، ومحامون، وعاملين في المجالَيْن الطبي والإنساني، وموظفون في منظمات دولية، ومسؤولون شاركوا في جهود البحث عن رفات الموتى والتعرف على هوياتهم. ولبحث مسألة النزوح القسري لأبناء تاورغاء من بنغازي في أعقاب الفيضانات، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلتين مع ناشطَيْن محليَّيْن.

وأُجريت المقابلات عبر تطبيقات آمنة للتراسل أو عبر اتصالات هاتفية. وكانت جميع المقابلات باللغة العربية بدون الاستعانة بمترجمين. واختير الأشخاص على أساس استعدادهم لتبادل المعلومات مع منظمة العفو الدولية. وطلب بعض الذين أُجريت مقابلات معهم عدم ذكر أسمائهم خوفًا على سلامتهم، ونتيجة لذلك، استخدمت المنظمة أسماء مُستعارة وحذفت التفاصيل الدالة على الهوية من بعض الحالات المعروضة في هذا التقرير.

وأدى عدم انتظام الاتصال بالإنترنت في درنة وغيرها من المدن المتضرّرة من الفيضانات، وكذلك انقطاع خدمة الإنترنت فورًا عقب الفيضانات والاحتجاجات في درنة، إلى الحدِّ من قدرة منظمة العفو الدولية على إجراء مقابلات مُستفيضة في بعض الحالات ومقابلات للمتابعة[1].

كما اطَّلعت منظمة العفو الدولية على مواد سمعية وبصرية تتعلق بجهود الإغاثة؛ وعلى وثائق رسمية؛ وبيانات لمسؤولين ليبيين، بما في ذلك بيانات على صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي؛ وكذلك على تقارير صادرة عن هيئات الأمم المتحدة، وعن منظمات ليبية ودولية، ووسائل إعلام.

وفي 24 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى خليفة حفتر، القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية[2]، طلبت فيها السماح لباحثيها بدخول مناطق شرق ليبيا، بما في ذلك درنة، في مطلع عام 2024، إلا إنها لم تتلقَّ ردًا رسميًا بحلول وقت نشر التقرير.

وفي 12 يناير/كانون 2024، بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى مكتب النائب العام، ومقره في طرابلس، طلبت فيها معلومات وإيضاحات عن التحقيقات والمحاكمات الجنائية المتعلقة بكارثة درنة. وتلقت المنظمة ردًا في 25 صفحة، يوم 7 فبراير/شباط 2024. ويعرض هذا التقرير ما تضمنه الرد من معلومات. وفي 25 فبراير/شباط 2024، بعثت المنظمة بالنتائج التي توصلت إليها وبتوصياتها الواردة في التقرير الحالي إلى كل من رئيس أركان القوات المسلحة العربية الليبية، عبد الرزاق الناظوري؛ والقائم

[1] انقطعت خدمات الاتصالات الهاتفية والإنترنت، يوم 19 سبتمبر/أيلول 2023، في درنة في أعقاب مظاهرات مسجد الصحابة (انظر الإطار في القسم 4–6 من التقرير الحالي). وبالرغم من تأثر الاتصالات بالفيضانات، فقد أُعيدت جزئيًا يوم 12 سبتمبر/أيلول 2023، في حوالي الساعة 7 مساءً، وفقًا لما ذكرته الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات، التي أعلنت على صفحتها على فيسبوك أن 115 محطة، من بين 194 محطة، عادت للخدمة في درنة. وفي بيان آخر على صفحة الشركة على فيسبوك، في حوالي ظهيرة يوم 19 سبتمبر/أيلول 2023، أرجعت الشركة تجدد انقطاع الاتصالات في درنة إلى "قطع في كوابل الألياف البصرية"، مُشيرةً إلى أنها "قد تكون نتيجة أعمال تخريب مُتعمَّدة". وأكدت بيانات عن الشبكات، صادرة عن منظمة نتبلوكس، أن درنة شهدت انقطاع خدمات الإنترنت يوم 19 سبتمبر/أيلول 2023.

[2] تعتبر منظمة العفو الدولية أن القوات المسلحة العربية الليبية تقع على عاتقها التزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، باعتبارها السلطات التي تسيطر بحكم الواقع الفعلي على بعض المناطق وتمارس فيها مهام شبيهة بمهام الحكومة.

بأعمال رئيس الوزراء في حكومة الاستقرار الوطني ومقرها في شرق ليبيا، أسامة حماد. ولم تتلقَّ المنظمة أي ردٍ من هذَيْن المسؤولَيْن بحلول وقت نشر التقرير.

وتُعرب منظمة العفو الدولية عن بالغ امتنانها لجميع الناجين على شجاعتهم في التحدُّث مع المنظمة وعرض تفاصيل محنتهم. كما تُعرب المنظمة عن تقديرها للمدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء، والعاملين في المجال الإنساني وغيرهم من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، والمحامين، والصحفيين، داخل ليبيا وخارجها، ممن شاركوا معلومات وتحليلات مع المنظمة.

3 خلفية

3.1 المشهد السياسي

انقسمت ليبيا بين كيانين يتنافسان على اكتساب الشرعية، والحكم، والسيطرة على الأراضي. إذ تسيطر حكومة الوحدة الوطنية على العاصمة طرابلس ومعظم مناطق غرب ليبيا، بينما تتحالف حكومة الاستقرار الوطني مع القوات المسلحة العربية الليبية، التي نصَّبت نفسها وهي تسيطر على معظم مناطق شرق وجنوب وليبيا. ويحظى كلا الكيانين بدعم أعداد لا تُحصى من الميليشيات و/أو الجماعات المسلحة، التي تمارس نشاطها بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، وكثيرًا ما تمتلك كل منها هياكل قيادة وتحكم خاصة بها.

يعني وجود حكومتين متنافستين أن مؤسسات الدولة، بما في ذلك وزارات الداخلية والعدل والتعليم والدفاع والصحة، منقسمة هي الأخرى، حيث يوجد وزراء منفصلون في كل من شرق ليبيا وغربها. ومنذ عام 2014، تباشر الوزارات المتحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية المهام الحكومية اليومية في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة العربية الليبية، بما في ذلك تقديم الخدمات العامة، بينما يلاحظ عدد من المراقبين والسكان أن السلطة الفعلية تقع في أيدي القوات المسلحة العربية الليبية وليس في أيدي الوزارات. وبالرغم من جهود الوساطة التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل إنهاء الجمود السياسي وتوحيد مؤسسات الدولة، لم يتم الاتفاق على مواعيد جديدة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي أُرجئت إلى أجل غير مُسمى، في ديسمبر/كانون الأول 2021، وسط خلافات بشأن الإطار الانتخابي.[3]

خضعت درنة، وهي مدينة ساحلية في شرق ليبيا يُقدر عدد سكانها بحوالي 120,000 نسمة، لسيطرة القوات المسلحة العربية الليبية منذ مايو/أيار 2018، في أعقاب فترة طويلة من الحصار والقصف الشديد، بما في ذلك هجمات بدون تمييز، على المدينة التي كانت آنذاك تحت سيطرة مجلس شورى مجاهدي درنة، ويُعرف أيضًا باسم قوات أمن درنة. وبعد أن سيطرت القوات المسلحة العربية الليبية على المدينة، نزح آلاف من سكان درنة قسرًا إلى غرب ليبيا، بعد أن أمرتهم جماعات مسلحة متحالفة مع القوات المسلحة العربية الليبية بمغادرة المدينة و/أو نهبت ودمرت منازلهم وغيرها من الممتلكات انتقامًا منهم لتأييدهم الفعلي أو المُفترض لقوات أمن درنة.[4] ووفقًا لما ذكرته المنظمة الدولية للهجرة، فقد نزح من درنة ما لا يقل عن 3,854 عائلة، أو ما يقرب من 19,270 شخصًا، بحلول 18 يونيو/حزيران 2018، ولم يكن معظمهم قد عادوا إلى ديارهم، بحلول وقت كتابة هذا التقرير، خوفًا من التعرُّض لأعمال انتقامية.[5]

3.2 إعصار دانيال

في 10 سبتمبر/أيلول 2023، ضرب إعصار دانيال الساحل الشمالي الشرقي لليبيا، مما تسبب في هطول أمطار غزيرة.[6] وأدى ذلك بدوره إلى انهيار سدين في درنة، في حوالي الساعة الثانية و50 دقيقة

---

[3] منظمة العفو الدولية، *ليبيا: تأخير الانتخابات وسط أجواء القمع* (رقم الوثيقة: MDE 19/5097/2021)، 22 ديسمبر/كانون الأول 2021، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/5097/2021/ar/.

[4] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: وفّروا الحماية للمدنيين المُحاصرين في درنة"، 11 يونيو/حزيران 2018، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/06/libya-protect-civilians-under-siege-in-derna/.

[5] International Organization for Migration (IOM), Displacement Tracking Matrix, "Libya – Derna Flash Update 4 (11-14 June 2018)", https://dtm.iom.int/reports/libya-%E2%80%94-derna-flash-update-4-11%E2%80%9414-june-2018

[6] المركز الوطني للأرصاد الجوية، منشور فيسبوك "نشرة الأمطار الجوية: كميات الأمطار المسجلة خلال الـ 24 ساعة ابتداءً من الساعة الثامنة صباحًا ليوم الأحد 10\9\2023 م وحتى الساعة الثامنة صباحًا ليوم الإثنين 11\9\2023 م"، الرابط: https://www.facebook.com/photo.php?fbid=811961244271345

من فجر 11 سبتمبر/أيلول. وأسفرت الفيضانات المدمِّرة عن مصرع وفقدان آلاف الأشخاص، كما تسببت في دمارٍ ونزوح للسكان على نطاق واسع.

وتأثرت مناطق أخرى في شرق ليبيا، من بينها توكرة، وطلميثة، والبيضاء، وشحات، والبيَّاضة، وبنغازي، ومناطق أخرى في الجبل الأخضر. وبحلول يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، كان عدد الوفيات قد بلغ 4,352 شخصًا.[7] ونزح ما لا يقل عن 44,862 شخصًا، وفقًا لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة، بينما لا يزال حوالي 8,000 شخص في عداد المفقودين، وفقًا لإحصاءات الأمم المتحدة.[8]

وأشارت تقديرات خبراء إلى أنه بعد انهيار السدين، تدفق نحو 30 مليون متر مكعب من المياه أسفل جبال درنة باتجاه الساحل، وغمرت المياه أحياءً بكاملها، وجرفت أشخاصًا ومركبات وحطامًا إلى البحر. وتفيد بعض التقديرات بأن ذلك الطوفان دمَّر، أو ألحق أضرارًا شديدة، بما لا يقل عن ربع المدينة، بما في ذلك المنازل والمدارس والمستشفيات وغير ذلك من البنايات.[9] ووفقًا لتقديرات بوابة بيانات درنة، التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،[10] وجمع فيها بيانات عن حجم الدمار في درنة، فقد دُمر أو تضرر ما لا يقل عن 3,094 بناية بالإضافة إلى خمسة جسور.

وذكر تقرير صادر عن البنك الدولي، في 24 يناير/كانون الثاني 2024، أن قيمة الخسائر والأضرار المادية تُبلغ حوالي 1,65 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل حوالي 3,6% من الناتج المحلي الإجمالي لليبيا عام 2022. وأضاف التقرير أن الكارثة أثَّرت على حياة نحو 1,5 مليون نسمة، أي حوالي 22% من مجموع سكان ليبيا، ودمرت أو ألحقت أضرارًا بما يزيد على 18,500 منزل، أو ما يمثِّل 7**%** من مجموع المنازل في البلاد. وأشارت التقديرات الواردة في التقرير إلى أن هناك حاجة إلى 1,8 مليار دولار أمريكي من أجل التعافي وإعادة التأهيل.[11]

وكان السدان اللذان انهارا، وهما سد أبو منصور وسد درنة (ويُعرف أيضًا باسم سد البلاد)، قد بُنيا في عامي 1973 و1977 على التوالي، وتولت البناء شركة من يوغسلافيا السابقة بالنيابة عن وزارة الزراعة الليبية. وبلغ ارتفاع سد أبو منصور 74 مترًا، بطاقة تخزينية 22,5 مليون متر مكعب من المياه، بينما بلغ ارتفاع سد درنة 45 مترًا، بطاقة تخزينية 1.5 مليون متر مكعب من المياه.[12] ووفقًا لما ذكره المرصد العالمي لأبحاث الطقس، فقد شُيِّد السدان على أساس توقعات بمعدل أقل نسبيًا لهطول الأمطار، ولم يُصمَّما على الأرجح لتحمُّل هطول أمطار بمثل الشدة التي صاحبت إعصار دانيال. إلا إن احتمالات وقوع مثل هذه الأحداث المناخية القصوى قد تزايدت بسبب التغيُّر المناخي الناجم عن النشاط البشري.[13]

وحذَّر خبراء منذ فترة طويلة من الحاجة لصيانة السدين ومن المخاطر المترتبة على ذلك التي تواجهها درنة.[14] فقد ذكرت منظمة برقة الحرة، أن الحكومة الليبية في أواسط التسعينات، خلال عهد معمر القذافي، استخدمت صواريخ متوسطة المدى ضد جماعات مسلحة في منطقتي وادي كرسة ودرنة، مما أسفر عن تصدُّع كبير في سد درنة لم يتم إصلاحه لاحقًا. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، نشر عبد الونيس عاشور، الخبير في علوم المياه من جامعة عمر المختار في مدينة البيضاء، بحثًا قال فيه إن السدين في حاجة إلى صيانة دورية لتجنب وقوع كارثة.

وفي التقرير السنوي لعام 2021،[15] الصادر عن ديوان المحاسبة الليبي في سبتمبر/أيلول 2022، والذي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية، حذَّر الديوان من عدم إجراء صيانة لسدي درنة بالرغم من تخصيص ميزانيات لهذا الغرض، في عامي 2012 و2013، بناء على طلبات وزارة الموارد المائية[16] للحصول على 2,28 مليون يورو. وطبقًا لسجلات ديوان المحاسبة، فقد مُنح العقد الأصلي إلى شركة خاصة في عام 2007، لكي تتولى صيانة السدين وبناء سد ثالث في درنة، وواصلت وزارة الموارد المائية إصدار خطابات ضمان للشركة حتى عام 2014. وتفيد معلومات جمعتها منظمة العفو الدولية أنه لم تُنفذ أي أعمال صيانة للسدين منذ منح العقود، ولم يتم بناء سد ثالث. وفي 19 سبتمبر/أيلول 2023، أي بعد أربعة أيام

---

[7] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "ليبيا: الاستجابة للفيضانات- تحديث عن الوضع الإنساني (اعتبارًا من 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2023)"، 2 ديسمبر/كانون الأول 2023، الرابط: https://reliefweb.int/report/libya/libya-flood-response-humanitarian-update-28-november-2023-enar.

[8] OCHA, "Libya Floods: Multi-Thematic Rapid Needs Assessment Report (19-26 September 2023)", 22 October 2023, https://www.unocha.org/publications/report/libya/libya-floods-multi-thematic-rapid-needs-assessment-mtrna-report-19-26-september-2023

[9] OCHA, "Libya Floods: Multi-Thematic Rapid Needs Assessment Report", (previously cited).

[10] Derna Data Portal,"Situation Overview", https://derna-portal-unhabitat-roas.hub.arcgis.com (accessed on 2 February 2024).

[11] البنك الدولي، "تقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات الناتجة عن العاصفة والفيضانات في ليبيا لعام 2023، 24 يناير 2024، الرابط: https://documents.albankaldawli.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099358101242437455/idu14e0de0aa1e39214e621a1e9137aa69961610

[12] Dave Petley, "Further information about Derna dams", EOS, 14 September 2023, EOS, https://eos.org/thelandslideblog/further-information-about-the-wadi-derna-dams.

[13] Mariam Zachariah and others, "Interplay of climate change-exacerbated rainfall, exposure and vulnerability led to widespread impacts in the Mediterranean region", World Weather Attribution, 18 September 2023, https://spiral.imperial.ac.uk/handle/10044/1/106501.

[14] عبد الونيس عبد العزيز رمضان عاشور، "تقدير عمق الجريان السطحي لحوض وادي درنة بالتكامل بين تقنيات نُظم المعلومات الجغرافية ونموذج SCS-CN"، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، الرابط: https://sebhau.edu.ly/journal/jopas/article/view/2137/1012.

[15] ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام لسنة 2021، الرابط: https://www.audit.gov.ly/ar/reports/.

[16] طبقًا لرسالة مكتب النائب العام، فقد أُلغيت وزارة الموارد المائية لاحقًا وحلَّت محلَّها الهيئة العامة للمياه.

من إعلان مكتب النائب العام عن إجراء تحقيقات بخصوص كارثة درنة، بعث رئيس ديوان المحاسبة الليبي، خالد شكشك، بتقرير إلى النائب العام،[17] أكَّد فيه أن وزارة الموارد المائية حصلت على الموافقات اللازمة والموارد المالية لتنفيذ مشاريع بغرض صيانة السدين في درنة. وأقر ديوان المحاسبة الليبي بمدى هطول الأمطار خلال إعصار دانيال، وأوصى بالاستعانة بشركة استشارية دولية للتأكد مما إذا كان التقاعس عن صيانة السدين على نحو ملائم قد أدى إلى انهيارهما أو أسهم في ذلك.[18]

بثينة عفَّان- الناجية الوحيدة في بنايتها السكنية

كانت بثينة عفَّان، وهي من سكان درنة وتبلغ من العمر 21 عامًا، تعيش مع عائلتها في عمارة الأوقاف في حي وادي درنة بوسط المدينة. وقد روت تفاصيل ليلة 11 سبتمبر/أيلول 2023 المروِّعة، عندما جُرفت العمارة بأكملها، وهي مكوَّنة من سبعة طوابق تضم 48 شقة، وجُرف معها والداها، وأخوها، وأزواج وزوجات أخوتها، وأبناؤهم وبناتهم، والجيران، وكانت هي الناجية الوحيدة. وقد قالت لمنظمة العفو الدولية:

"كانت الساعة الثالثة إلا عشر دقائق فجرًا... تركت أنا وأبي شقتنا في الطابق الثالث ورحنا نركض إلى سطح العمارة. وكان أخي وأمي، مع جيراننا، قد سبقونا، وجميعهم صعدوا الدرج للهرب من المياه. كانوا يظنُّون أن سطح العمارة، بارتفاعه الذي يبلغ حوالي 30 مترًا، سوف يحميهم من الغرق، ولكن القدر كان له تدبير آخر. في ثوانٍ ركضتُ إلى الطابق الرابع، ونظرت خلفي، و[رأيت أن] المياه قد غطَّت الطابق كله. فقدتُ أثر أبي. وصلت إلى الطابق الخامس، وكان مكتظًّا بأطفال ونساء. [كنتُ أسمع] أصواتهم وصرخاتهم ودعواتهم إلى الله. كانت أمي تصعد الدرج مع جارتنا. وعندما أوشكتُ أن أصل إليها، ناديتها، فالتفتتْ لتنظر إليّ. وفي هذه الثواني تغيَّر كل شيء، فقد كانت العمارة تنهار.

رأيتُ كيف جرفتهم المياه جميعًا قبل الوصول إليَّ في نهاية الممر. دفعني تدفُّق المياه القوي إلى الخارج، ودفعني السيل بعيدًا. رأيتُ الشوارع والمنازل تنهار إلى أن طفوتُ على سطح المياه. لم تمضِ إلا ثوانٍ حتى تمكنتُ من مسك جذع [شجرة] بيدي. لولا ذلك، لكنتُ غرقتُ في المياه مرة أخرى. كان شعري عالقًا بشجرة، وكان كل همي ألا يفلت جذع الشجرة لكي لا أموتُ. كان هناك أشخاص على سطح عمارة أخرى وسمعوا صراخي. أضاء الرجال على السطح كشافات هواتفهم النقالة وصوَّبوها نحوي، وأخذوا يشجعونني أن أثبت في مكاني. ظللتُ مُمسكة بالشجرة حتى الفجر، وكان مستوى المياه قد بدأ في الانخفاض، وكان كل شيء قد انتهى. في تلك اللحظة، بدأتُ أفكر فيمن نجا ومن مات: أمي، أخي، أين جرفتهما المياه؟ هل غرقت أختي، مع أطفالها وزوجها، في المياه؟ لم تكن هناك إجابة لكل هذه الأسئلة. كان ذلك أسوأ يوم في حياتي، ولا يزال هكذا حتى الآن. أمضيتُ بقية شهر سبتمبر/أيلول ومطلع أكتوبر/تشرين الأول في المستشفى، ولم يغبْ [أفراد عائلتي] عن فكري. لم نعثر على أي أثر لهم".

وقد نزح ما لا يقل عن 44,862 شخصًا (8,907 عائلات) من مدينة درنة وغيرها من المناطق المتضرّرة بسبب الفيضانات، وذلك وفقًا لبيانات جمعتها، في أكتوبر/تشرين الأول 2023، مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة.[19] وانتهى الأمر بما يزيد على 90% من هؤلاء إلى الإقامة في 18 بلدية في شتى أنحاء شمال شرق ليبيا، وبالأساس في مناطق درنة، وبنغازي، والجبل الأخضر، بينما انتقل الباقون إلى غرب ليبيا. وكان ما يزيد قليلًا على نصف عدد النازحين داخليًا (52%) يعيشون في مساكن مُستأجرة يدفعون إيجاراتها، بينما يعيش 45% منهم لدى عائلات مضيفة، ولجأ حوالي 2% إلى الإقامة في بنايات عامة ومساكن عشوائية أشبه بالمخيمات. وعاد حوالي 5,669 شخصًا (1,139 عائلة)، ممن شُردوا جراء إعصار دانيال، إلى ديارهم، وبالأخص إلى بلدات توكرة (1,605 أشخاص)، وشحات (1,200 شخص)، والبريقة (1,170 شخصًا). ووفقًا لما جاء في مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، كانت أبرز ثلاثة احتياجات إنسانية تمثِّل أولوية بالنسبة لأولئك النازحين الجدد من جراء الفيضانات هي المأوى، والخدمات الصحية، والغذاء.[20]

---

[17] وكالة الأنباء الليبية، "تقرير ديوان المحاسبة: لا يوجد أي قيود رقابية من قبل الديوان تُعيق عمليات التنفيذ حتى تاريخ انهيار السدود ووقوع الكارثة"، 19 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=288571.

[18] انظر الفصل الخامس من التقرير الحالي: "التحقيقات بخصوص إعصار دانيال".

[19] IOM, *IOM Libya: Impact of storm Daniel: An update on displacement and needs following the floods in north eastern Libya,* November 2023, https://dtm.iom.int/reports/libya-impact-storm-daniel-update-displacement-and-needs-november-2023.

[20] IOM, *IOM Libya: Impact of storm Daniel: An update on displacement and needs following the floods in north eastern Libya* (previously cited).

3.3 سرعة تأثر ليبيا بتداعيات التغيُّر المناخي

ذكر عدد من خبراء التغيُّر المناخي في جامعة الأمم المتحدة أن "الفيضانات في ليبيا سلَّطت الضوء على الأثر المدمِّر للتغيُّر المناخي، وكشفت مدى سرعة تأثر البلاد الشديد بالأحداث المناخية القُصوى". وحذَّر الخبراء من أن "إدارة مخاطر الكوارث [في ليبيا] منقسمة بسبب النزاع الدائر، والبنية الأساسية للسدود متهالكة، ونُظم الإنذار المبكر غير كافية".[21]

وهناك دراسة أخرى بعنوان "تفاعل الهطول الكثيف للأمطار والتعرُّض للمخاطر وسرعة التأثر بها بسبب التغيُّر المناخي أدى إلى تداعيات واسعة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، أجراها 13 من خبراء الأرصاد الجوية وخبراء التغيُّر المناخي، وخضعت لتقييم ثمانية كتّاب وباحثين، عشية إعصار دانيال، وخلصت إلى أن احتمال حدوث الأحداث المناخية القُصوى زاد بنحو 50 مرة، كما زادت حدَّتها بنسبة 50%، مقارنةً بالأوضاع المناخية عندما كانت درجة حرارة الأرض أقل بمقدار 1,2 درجة مئوية.[22]

وأوضح عدد من النشطاء والمنظمات في ليبيا أن البنية الأساسية المتهالكة التي تتسم بسوء الصيانة في ليبيا قد فاقمت من المخاطر التي يشكِّلها التغيُّر المناخي. فقد ذكر فايز ديهوم، من منظمة برقة الحرة، أن أربعة سدود أخرى أصغر قد انفجرت في منطقة الجبل الأخضر بشرق ليبيا بسبب الفيضانات الغزيرة يوم 11 سبتمبر/أيلول، وهي سد القروّيّ في بلدة البيَّاضة؛ وسد العكي، الذي يربط بلدة تاكنس ببلدة البيَّاضة؛ وسد المخيلي؛ وسد سمالوس. كما حذَّر ديف بيتلي، وهو خبير في إدارة الانهيارات الأرضية، في أعقاب إعصار دانيال من أن "التغيُّر المناخي يمثل تهديدًا وجوديًا، حيث يبدأ مجموع هطول الأمطار في تجاوز قدرة التصميم [المعماري]. وفي مثل هذه الحالات، هناك حاجة لهندسة جديدة".[23]

[21] Michael Hagenlocher, Sanae Okamoto and Nidhi Nagabhatla, “Libya flood reveals disaster prevention deficit in fragile states”, United Nations University, 10 November 2023, https://unu.edu/article/libya-flood-reveals-disaster-prevention-deficit-fragile-states

[22] Mariam Zachariah and others, "Interplay of Climate Change-Exacerbated Rainfall, Exposure and Vulnerability Led to Widespread Impacts in the Mediterranean Region ", (previously cited).

[23] Dave Petley, “Further information about Derna", The Landslide Blog, Eos Magazine, American Geophysical Union (previously cited)

4 بواعث قلق بشأن حقوق الإنسان أثناء الاستجابة للأزمة

4.1 تضارب التعليمات قبل الإعصار

يمكن التخفيف من وقع كوارث انهيار السدود عن طريق خطط لتقليل المخاطر، تتسم بالفعالية، وتخضع للمراجعة المنتظمة، وتُطبَّق على الوجه الأكمل، وتشمل المراقبة الآنية المستمرة لتوقعات الأرصاد الجوية ومناسيب المياه، وأنظمة إنذار[24] لتنبيه المقيمين حول مصبات السدود إلى احتمال وقوع خلل وضرورة إخلاء المنطقة. إلا إن المسؤولين في شرق ليبيا زوَّدوا سكان درنة قبل إعصار دانيال بتعليمات متضاربة بشأن إخلاء منازلهم أو البقاء بها مع حظر التجول، وهو ما ساهم في وقوع الخسائر الهائلة في الأرواح، حسبما ذكر نشطاء ليبيون في المجتمع المدني وخبراء آخرون استطلعت منظمة العفو الدولية آراءهم.

فقبل ثلاثة أيام من هطول الأمطار الغزيرة على شمال شرق ليبيا، أصدر المركز الوطني الليبي للأرصاد الجوية تحذيرات مبكّرة، لإبلاغ جميع السلطات الحكومية بتوقّع أحوال جوية معاكسة وحثّها على اتخاذ إجراءات وقائية.[25] وفي 8 سبتمبر/أيلول 2023، أصدر مكتب رئيس الوزراء المكلَّف في حكومة الاستقرار الوطني، أسامة حمّاد، تحذيرًا إلى أهالي درنة والمناطق المحيطة بها يحثّهم على "الابتعاد" عن مجاري المياه في الوديان والمناطق المنخفضة لتفادي مخاطر الأمطار الغزيرة والسيول المتوقعة، لكن التحذير لم يتضمن معلومات واضحة بشأن المخاطر أو تعليمات بخصوص إخلاء الأحياء التي يُرجَّح أن تتضرر.[26] وفي 9 سبتمبر/أيلول 2023، أصدر أسامة حمّاد القرار رقم 72 لسنة 2023 باعتبار يومَيْ 10 و11 سبتمبر/أيلول 2023 عطلةً رسميةً بسبب الظروف الجوية المعاكسة المُتوقَّعة، وتكليف وزير الداخلية في حكومة

---

[24] يُعرَّف مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث نظام الإنذار المبكر بأنه "منظومة متكاملة لرصد الأخطار والتنبؤ بها وتوقعها، وتقييم مخاطر الكوارث، ونظم وعمليات أنشطة الاتصالات والاستعداد، التي تمكّن الأفراد والمجتمعات المحلية والحكومات والأعمال التجارية والجهات الأخرى من اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب للحد من مخاطر الكوارث قبل وقوع الأحداث الخطيرة." ويلاحظ المكتب أن أنظمة الإنذار المبكر الفعّالة، و"الممتدّة من البداية إلى النهاية"، و"المتمحورة حول الإنسان" ينبغي أن تشمل أربعة عناصر أساسية مترابطة، وهي: (1) المعرفة بمخاطر الكوارث استنادًا إلى الجمع المنتظم للبيانات وتقييم مخاطر الكوارث؛ و(2) الكشف عن الأخطار وعواقبها المحتملة ورصدها وتحليلها والتنبؤ بها؛ و(3) نشر وتعميم مصدر رسمي لإنذارات ومعلومات ذات صلة باحتمال وقوع أخطار، وآثار تلك الأخطار، على أن تكون موثوقة وآنية ودقيقة وقابلة للتنفيذ؛ و(4) الاستعداد على جميع المستويات للاستجابة للإنذارات التي يتم تلقيها. كما يلاحظ المكتب أن هذه العناصر الأربعة المترابطة يجب أن تُنسَّق داخل القطاعات وعلى المستويات المتعددة لكي تعمل المنظومة بكفاءة، مع إيجاد آلية لإبداء التعقيبات من أجل التحسين المستمر، وأن الخلل في أي من هذه العناصر أو عدم التنسيق بينها قد يؤدي إلى فشل المنظومة بأكملها. مكتب الأمم المتحدة للحدّ من مخاطر الكوارث، نظام الإنذار المبكّر. الرابط: https://www.undrr.org/ar/terminology/nzam-alandhar-almbkr.

[25] World Meteorological Organization, "Storm Daniel leads to extreme rain and floods in Mediterranean, heavy loss of life in Libya", 13 September 2023, https://www.reliefweb.int/report/libya/storm-daniel-leads-extreme-rain-and-floods-mediterranean-heavy-loss-life-libya

[26] حكومة الاستقرار الوطني الليبية، مقطع فيديو على فيسبوك، "الحكومة الليبية، كلمة رئيس مجلس الوزراء الدكتور أسامة حماد خلال إحاطته أمام مجلس النواب الليبي عن أعمال الحكومة ودورها خلال كارثة الإعصار دانيال"، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، الرابط http://www.facebook.com/MidiaGovLibyan/videos/1106589747173947 : (تاريخ الاطلاع 2 فبراير/شباط 2024)

الاستقرار الوطني بإصدار تعليمات لكل الأجهزة الأمنية للحدِّ من التنقل في المناطق التي يُتوقَّع أن تتعرض لسيول.[27]

وفي 9 سبتمبر/أيلول 2023، دعا المجلس البلدي في درنة إلى إخلاء المناطق الساحلية في الجبيلة، وحي السيدة خديجة، ووادي الناقة، وكذلك المنتجعات الصيفية الواقعة على امتداد الساحل حتى الكرسة على بعد حوالي 6 كيلومترات غربي درنة[28]. وفي اليوم نفسه، أصدرت مديرية أمن درنة، التابعة لوزارة الداخلية الموالية للقوات المسلحة العربية الليبية، البيان رقم 1،[29] الذي تضمن تعليمات لسكان المنطقة الممتدَّة من الحصين في الشرق إلى لاثرون في الغرب، وكذلك للمقيمين في الوديان، وخصوصًا وادي الشواعر، بتوخِّي الحذر والتعاون مع أفراد الأمن في عمليات الإخلاء. وفي ذلك اليوم، طاف الهلال الأحمر الليبي درنة بسيارات في المناطق الساحلية، بما في ذلك الجبل، وحثَّ السكان من خلال مكبرات الصوت على الإخلاء فورًا "لسلامتكم وسلامة أبنائكم"[30] نظرًا للأحوال الجوية المعاكسة المُتوقَّعة. وأفادت تقارير إعلامية بأن بعض سكان درنة، وأغلبهم من المقيمين في المناطق الساحلية، قاموا بالإخلاء[31] فعلًا. غير أن ثلاثة من الناجين من درنة أبلغوا منظمة العفو الدولية بأن سكان وادي درنة (الواقع على بعد حوالي 2.5 كيلومترًا من الساحل)، الذي كان من بين أشد المناطق تضررًا، لم تشملهم جهود التواصل والإخلاء.

وفي مساء 9 سبتمبر/أيلول 2023، نشر المكتب الإعلامي لحرس درنة البلدي تسجيلًا مصورًا، أفاد فيه أحد المسؤولين بأن الحرس البلدي قام مع القوات المسلحة العربية الليبية بعمليات إخلاء لأحياء درنة الساحلية، ويُعدّ الآن لفرض حظر للتجول من الساعة 10 ليلًا بناءً على تعليمات من مدير مديرية أمن درنة وغرفة الطوارئ التي أُقيمت للاستجابة للأحوال الجوية المعاكسة المُتوقَّعة.[32]

وفي 10 سبتمبر/أيلول 2023، أعلن مدير مديرية أمن درنة، اللواء أمبارك مصطفى بوحرارة، في تسجيل مُصوَّر، حظر التجول[33] داخل المدينة بدءًا من الساعة 7 مساءً يوم 10 سبتمبر/أيلول 2023 حتى الساعة 8 من صباح 11 سبتمبر/أيلول 2023، بسبب سوء الأحوال الجوية. وفي 10 سبتمبر/أيلول 2023، أصدر المكتب الإعلامي لمديرية أمن درنة أيضًا البيان رقم 2،[34] داعيًا سكان درنة إلى اتباع تعليمات غرفة الطوارئ والاستجابة السريعة في درنة باحترام حظر التجول وتفادي الخروج إلا للضرورة القصوى. إلا أن المكتب أصدر، في اليوم نفسه، البيان رقم 3، داعيًا سكان وادي الحصين، وذيل الوادي، ووادي أمبخ، ووادي الشواعر، وأصحاب المحلات التجارية المطلة على البحر إلى الإخلاء على الفور.[35]

وفي الساعة 2:50 صباحًا يوم 11 سبتمبر/أيلول 2023، قبل انهيار السدود بما يقرب من ساعة ونصف الساعة، أعلنت وزارة الموارد المائية أنه تمت معاينة سدود درنة وأنها في حالة طيبة، نافيةً مزاعم انهيار سد درنة التي تردَّدت على وسائل التواصل الاجتماعي، لكنها أشارت إلى انقطاع الاتصال مع العاملين في سد أبو منصور بسبب انقطاع الكهرباء وإغلاق الطرق.[36] وبعد عشر دقائق من انهيار السدود، أعلنت وزارة الموارد المائية أن السدود بلغت أقصى سعتها، ونصحت السكان المقيمين حول مجاري تصريف المياه في الوادي بالإخلاء. وفي هذه المرحلة كان الأوان قد فات.[37]

وبالإضافة إلى بواعث القلق بشأن تضارب الرسائل والتعليمات الصادرة عن السلطات المحلية قبيل إعصار دانيال، فإن تحذيرات الأحوال الجوية التي أُذيعت لم تشمل معلومات بشأن الأخطار التي تنطوي عليها البنية الأساسية المُتقادمة للسدود والتأثير المحتمل للأحوال الجوية المعاكسة على البشر، والممتلكات وسُبل الرزق، والبنية الأساسية، حسب المبادئ التوجيهية لخدمات الطقس العامة في برنامج الحدِّ من

---

[27] المجلس البلدي درنة، مقطع مصور على فيسبوك، "قرار رئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة العليا للطوارئ والاستجابة السريعة رقم 72 لسنة 2023 بشأن تحديد عطلة طارئة وتقرير حكم"، 9 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/photo/?fbid=897215265184071

[28] المجلس البلدي درنة، مقطع مصور على فيسبوك، # متابعات الطوارئ_درنة، 10 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=565668388964986 (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[29] المكتب الإعلامي لمديرية أمن درنة، بيان مديرية أمن درنة بشأن الأحوال الجوية، 10 سبتمبر/أيلول 2023. الرابط: https://www.facebook.com/photo/?fbid=622061613407088

[30] درنة الآن، مقطع مصور على فيسبوك، الهلال الأحمر يقوم بعملية إخلاء العائلات، 9 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/watch/?ref=search&v=821416696028969

[31] Washington Post, "How government neglect, misguided policies doomed Libya to deadly floods", 5 October 2023, https://www.washingtonpost.com/world/2023/10/05/libya-derna-floods-disaster-government/. وكذلك: Reuters, "Casualties in Libya floods could have been avoided with warning system: WMO chief" , 14 September 2023, https://www.reuters.com/world/africa/casualties-libya-floods-could-have-been-avoided-with-warning-system-wmo-chief-2023-09-14/

[32] المكتب الإعلامي لمديرية الحرس البلدي درنة، مقطع مصور على فيسبوك، تنفيذًا لتعليمات السيد مدير مديرية الحرس البلدي درنة لواء مسعود صالح حمد للفروع التابعة للمديرية قام فرع الحرس البلدي درنة بقيادة عقيد حفيظ الجريبي برفقة الأجهزة الأمنية وذلك لإخلاء الأحياء القريبة من الشواطئ وكذلك فرض حظر تجول للمواطنين سيبدأ منذ الساعة 12 ليلًا، ونرجو من جميع المواطنين التعاون مع جهاز الحرس البلدي، 9 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/watch/?ref=search&v=664490592302089. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[33] أخبار وزارات وهيئات ومؤسسات دولة ليبيا، مقطع مصور على فيسبوك، #متابعات| مدير أمن #درنة لواء دكتور "أمبارك بوحرارة يعلن حالة حظر التجول داخل المدينة نظرًا للظروف الجوية الطارئة المُتوقَّعة، 10 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=696943189163138. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[34] المكتب الإعلامي لمديرية أمن درنة، منشور على فيسبوك، مديرية أمن درنة: بيان غرفة الطوارئ والاستجابة السريعة درنة، 10 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/photo/?fbid=622061760073740. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[35] المكتب الإعلامي لمديرية أمن درنة، منشور على فيسبوك، مديرية أمن درنة: بيان غرفة الطوارئ والاستجابة السريعة درنة، 10 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/photo/?fbid=622062216740361. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[36] وزارة الموارد المائية، منشور على فيسبوك، تنويه هام، 11 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/photo.php?fbid=300971079193639. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[37] وزارة الموارد المائية، منشور على فيسبوك، تحذير هام، 11 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/photo.php?fbid=301010202523060. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

مخاطر الكوارث، التابع للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.[38] ووفقًا لتقدير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، كان من الممكن تجنُّب الخسائر الهائلة في الأرواح في درنة بالتحذيرات الملائمة وعمليات الإخلاء.[39]

خديجة: "المَيه خشت، المَيه خشت!"

في ليلة 11 سبتمبر/أيلول، كانت خديجة[40]، 20 عامًا، في البيت مع أسرتها في حي وادي الورش في غرب درنة، عندما سمعت صوتًا عاليًا ظنّت أنه رعد. وروت خديجة ما أعقب ذلك قائلةً:

"سمعت صوت توأمي تقول 'المَيه خشت! المَيه خشت'. هرعت إليها لأرى أنّ الماء قد دخل من باب المطبخ...أمسكت يد أختي وذهبت مسرعة إلى الصالة...استمر الماء في التدفق إلى أن امتلأ نصف المنزل. حينها، استطاع أبي فتح [باب المدخل]، فخرج الماء من المنزل. نزلت أنا وشقيقتي لجلب بعض الأغراض المهمة... وإذ بأبي يصرخُ قائلًا: 'المَيه ردت، المَيه ردت، اركبن للسطاح'... رأينا شيئًا عاليًا أسود اللون يقترب! ظللت أحدق لثوانٍ لأفهم ما هذا الشيء، وأدركت حينها أنّه 'الموج'...كنتُ قد غُمرتُ بالماءِ كاملةً، قطعت أنفاسي وأغمضتُ عينيّ حينها، مرّ وقت وأنا تحت الماء إلى أن أحسستُ بأني قريبة من السطح، رفعتُ نفسي إلى الأعلى وخرجت على سطح الماء، لأرى ما تبقى من الوادي [درنة] على يميني والتفتُ إلى اليسار لأرى سطح عمارة لا أدري مَن يسكنها. أمسكت بسورِ سطح العمارة لبضع ثوانٍ، ولكن لم أستطع المواصلة، فأفلتّه...إلى أن وجدت وسادة بجانبي أمسكت بها لكي تمنعني من الغرق مجددًا. بقيتُ على هذه الحالة قرابة 10 دقائق، بعدها وجدت "كنبه" سبحت في اتجاهها وصعدت عليها...هنا أصبحت أنادي لأهلي ولم أجد ردًا من أحد. ظننتُ هنا أنها النهاية إلى أن سمعت صوت رجل يقول 'مَن يعيَط؟'، "فأجبتُ بإسمي لترد عليّ إمرأه تقول 'أنا إمك، إنتِ كويسه؟ خليك في مكانك'. أثناء حديثي معها، يسقط مبنى في الاتجاه الذي أسمع منه صوت أمي ليختفي صوت صراخها، أصبحت أصرخ 'ماااما!'، لتردّ عليّ أنها بخير...بقينا على هذه الحالة إلى أن قلّ منسوب الماء...خرج أحدهم ويحمل معه مصباح إنارة ويرمي لنا بسُترتَيْن وبعض الماء وبحبل لنتمسك به...كانت أمي على مسافة ليست بقصيرة والذي زاد الأمر صعوبة الركام والحديد والخشب الذي ملأ المكان، وعندما وصلت، رأيت وجه أمي تغطيه الدماء...ظننت حينها أن أمي قد خسرت بصرها، بعدها أدركت أنّ أنفها كان ينزف، بسبب نخلة سقطت عليه...قفز شاب ليساعد أمي [لتصل إلى السطح]. صعدت إلى العمارة أنتظر طلوع الشمس. ذهبنا مشيًا على الأقدام...لأرى الجثث وحجم الدمار وأشخاصًا يحملون ذويهم على أكتافهم مُكفنين وسماع صوت صراخ الأمهات والأطفال، وأنا أنظر خلفي لعلّي أجد أفراد أسرتي. بعد أسبوعٍ، علمنا أنّ الذين يسكنون معنا في نفس الشارع قد توفوا جميعًا وأنّ شارعنا الذي كان يسكنه 31 شخصًا نجا منهم 4 فقط".

والد خديجة وشقيقتها التوأم كانا من بين الوفيات في الفيضانات.

4.2 الحق في الحصول على معلومات بشأن الأقارب المفقودين

يحق للناجين من الكوارث الحصول على معلومات في الوقت المناسب عن أقاربهم المفقودين. بعد مرور ستة أشهر على الفيضانات المدمرة، لا يزال سكان درنة يطاردهم المصير المجهول وأماكن دفن أحبائهم المفقودين. وتتفاقم معاناتهم بسبب الدفن السريع لآلاف الجثث في مقابر جماعية من قبل السلطات المحلية والمتطوعين من دون تحديد هويتهم في أعقاب الأزمة مباشرةً، وبسبب الوقت والموارد اللازمة للتعرف على الرفات البشرية المدفونة في المقابر الجماعية.
تزداد عملية البحث عن المفقودين والتعرف على رفات الأشخاص مجهولي الهوية تعقيدًا بسبب مشاركة أربع وكالات حكومية، مقرها طرابلس وتابعة لحكومة الوحدة الوطنية، فيها - وهي الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، وجهاز المباحث الجنائية التابع لوزارة الداخلية، ومركز الخبرة القضائية والبحوث التابع لوزارة العدل، والهيئة الوطنية لأبحاث البصمة الوراثية. تلقت هذه الوكالات تعليمات من مكتب النائب العام في طرابلس بالعمل ضمن فريق عمل لمساندة لجنة التحقيق المشكلة من قبل النائب

[38] The United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR) and World Meteorological Organization, Global Status of Multi-Hazard Early Warning Systems 2023, 3 December 2023, https://www.undrr.org/media/91954/download?startDownload=true

[39] ABC News (Australia), Youtube video, "Mass deaths in Libya could have been prevented with weather agency: UN ambassador", 15 September 2023.https://www.youtube.com/watch?v=-LsPjui4z4U&t=79s

[40] اسم مستعار.

العام، لكن عمليًا، لم تنسق هذ الوكالات فيما بينها، وعلى العكس تنافست وكررت جهودها ، وفقًا لما ذكره أفراد على دراية مباشرة بعملية التعرُّف على هويات الضحايا قابلتهم منظمة العفو الدولية.
تختلف التقديرات حول عدد الأشخاص الذين فقدوا في أعقاب الفيضانات. ففي 12 سبتمبر/أيلول 2023، أعلنت وزارة الصحة في حكومة الاستقرار الوطني أن أكثر من 12,000 شخص في عداد المفقودين،[41] في حين قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية العدد بـ 8,000 شخص.[42]
حتى 22 سبتمبر/أيلول 2023، تم انتشال 3,753 جثة، وفقًا لمحمد الجارح، المتحدث السابق باسم اللجنة العليا للطوارئ والاستجابة السريعة التي أنشأتها حكومة الاستقرار الوطني في أعقاب الإعصار دانيال لتقديم الإغاثة الفورية والمساعدات الطبية للناجين.[43] وقال سكان درنة، الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، إن الرفات البشرية استمرت في الانجراف يوميًا على شواطئ درنة حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وأعربوا عن مخاوفهم من عدم انتشال آلاف الجثث الأخرى بعد.
وفور وقوع الكارثة، قام فريق الإنقاذ التابع لبلدية درنة، برفقة مئات المتطوعين تحت إشراف القوات المسلحة العربية الليبية، بدفن أكثر من 2500 جثة بطريقة سريعة،[44] وأعلنت السلطات أنّ الهدف هو منع انتشار العدوى والأمراض، بحسب العديد من المصادر المطلعة التي أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معها، بما في ذلك أحد العاملين الطبيين في درنة، وناشط محلي، ومسؤولون من هيئة التعرف على المفقودين.
أثار نشطاء المجتمع المدني والعاملون في المجال الإنساني مخاوف بشأن فشل السلطات في اعتماد تدابير لتمكين التعرف على الضحايا قبل دفنهم، بما في ذلك تسجيل الموقع الدقيق لدفن الفرد بالإضافة إلى المعلومات الأخرى ذات الصلة والممتلكات المستردة. وفي 15 سبتمبر/أيلول 2023، حذر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الصحة العالمية في بيان صحفي مشترك،[45] من أن الإسراع في دفن الجثث في مقابر جماعية يمكن ان يشكل ضررًا للسكان، نظرًا للاضطرابات طويلة الأمد التي سيعاني منها أفراد أسر المفقودين، فضلاً عن "المشاكل الاجتماعية والقانونية". وفقًا للدليل الميداني للمستجيبين الأوائل بشأن إدارة جثث الموتى بعد الكوارث، الذي أعدته منظمة الصحة للبلدان الأمريكية وقامت منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتحديثه وإعادة نشره، "إنّ التوثيق الدقيق ورسم الخرائط لمواقع الدفن أمر مهم لضمان ان أماكن دفن جثث الموتى يمكن تتبعها طوال العملية. ويجب على المستجيبين التأكد من أن كل جثة، وحقيبة الدفن أو الكفن أو النعش، مُعلَّمة بشكل آمن برمز خاص بها ملصق بشكل مقاوم للماء أو على ورق بلاستيكي، وذلك قبل عملية الدفن".[46]
وقال كمال أبو بكر، رئيس الهيئة العامة للبحث والتعرف على المفقودين، لمنظمة العفو الدولية إنه حتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، كان سكان درنة لا يزالون يبلغون عن اختفاء أقاربهم. وأوضح أن الهيئة تعمل على رسم خريطة وقائع وراثية لأسر الضحايا لتسهيل عملية التعرف على الجثث المدفونة في المقابر الجماعية. وفقًا لكمال أبو بكر، حتى 10 ديسمبر/كانون الأول 2023، تم استخراج 1,875 جثة من مقبرتي الظهر الحمر ومرتوبة، بالقرب من درنة، وتم جمع 5,621 عينة من الحمض النووي. ومن بين 1875 جثة تم انتشالها، تمت إعادة تكفين 1847 ودفنها في مقابر فردية، مع التوثيق والشيفرة (الباركود)، بمقبرة الفتائح بمدينة درنة، فيما تم حفظ الجثث الـ 28 المتبقية في المشرحة.
وقامت فرق من هيئة التعرف على المفقودين والهلال الأحمر ومركز طب الطوارئ والدعم باستخراج الجثث من المقابر الجماعية، بعد الحصول على إذن من مكتب النائب العام في طرابلس. وفي رده على منظمة العفو الدولية بتاريخ 7 فبراير/شباط 2024، أوضح مكتب النائب العام أنه أنشأ أمانة استشارية لدعم التحقيقات في مصير الأشخاص المفقودين، وفحص رفات الأشخاص مجهولي الهوية، وحدّد أسباب وفاتهم، وجمع الحمض النووي، وأخذ عينات من الرفات المكتشفة وأسر المفقودين، وأبلغ ذويهم بالنتائج.
في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2023، نشر مكتب النائب العام مقطع فيديو على صفحته على فيسبوك يعلن فيه عن زيارات استشاري الطب الشرعي والمتخصصين في تكنولوجيا البصمات الوراثية إلى مواقع دفن ضحايا الفيضانات في درنة.[47] وبحسب الفيديو، فإن مهمة الفريق كانت فحص رفات مجهولي الهوية وتحديد أسباب وفاتهم، وجمع عينات البصمات الوراثية من المتوفين ومن أهالي المفقودين. وبحسب

---

[41] العربية، "أرقام رسمية ليبية صادمة.. آلاف الضحايا والمفقودين في أحياء جُرفت بكاملها بدرنة"، 12 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://shorturl.at/ostwF

[42] OCHA, "Libya Floods: Multi-Thematic Rapid Needs Assessment Report (19 - 26 September 2023)", (previously cited)

[43] البيان، "مسؤول ليبي: ارتفاع عدد ضحايا الإعصار "دانيال" إلى 3753 قتيلًا في درنة"، 23 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.albayan.ae/world/arab/2023-09-23-1.4732382

[44] درنة زووم، مقطع فيديو على X، دفن مئات الضحايا جماعيًا في منطقة الظهر الحمر، الرابط: https://twitter.com/dernazoom/status/1701884223378882784

[45] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "الصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية يقولان إن جثث قتلى الكوارث الطبيعية والنزاعات لا تشكّل عامةً مخاطر صحية"، 15 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.icrc.org/ar/document/%D8%AC%D8%AB%D8%AB-%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AB-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8%B7%D8%B1-%D8%B5%D8%AD%D9%8A%D8%A9

[46] Pan American Health Organization, WHO, ICRC and IFRC, Management of Dead Bodies after Disasters: A Field Manual for First Responders, Second Edition, 2016, https://iris.paho.org/handle/10665.2/31295. (accessed on 8 February 2024)

[47] مكتب النائب العام – دولة ليبيا، مقطع مُصور على فيسبوك، حفظ الجثث درنة، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=1682823822226699

الفيديو، جهزت وزارة الصحة في حكومة الوحدة الوطنية مرافق مخصصة للتعرف على الضحايا، بما في ذلك 360 ثلاجة لتسهيل حفظ الرفات البشرية ومختبرات لإجراء اختبار البصمات الجينية.
وقال كمال أبو بكر إن هيئة التعرف على المفقودين افتتحت مكتبَيْن في المناطق المتضررة، وهما في شيحة بمنطقة الوادي غرب درنة، وفي باب طبرق شرق درنة، لجمع المعلومات وعينات الحمض النووي من أسر المفقودين. وأضاف أنه حتى 24 يناير/كانون الثاني 2024، أبلغت الأسر عن 2143 فردًا مفقودًا، في حين بلغ إجمالي عينات الحمض النووي التي تم جمعها من العائلات 1756 عينة. وتم تقديم إحصائيات مماثلة إلى منظمة العفو الدولية في رسالة مكتب النائب العام بتاريخ 7 فبراير/شباط 2024، والتي أشارت إلى أنه تم جمع 1,767 عينة من الحمض النووي من عائلات المفقودين، وتم جمع 2,836 عينة من رفات أشخاص مجهولي الهوية. وأوضح كمال أبو بكر، أن عملية مطابقة عينات الحمض النووي في المختبرات مع عينات الجثث المستخرجة من المقابر الجماعية ستستغرق حوالي عامين وتحتاج إلى موارد مالية وبشرية إضافية. وأشار أيضًا إلى التحديات المتمثلة في إجراء تقدير دقيق للعدد الإجمالي للجثث التي تم دفنها بطريقة متسرعة في الأيام الأولى للكارثة وتحديد جميع المواقع ذات الصلة، نظرًا لأن عمليات الدفن تم تنفيذها من دون تنسيق مناسب من قبل مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية والقوات المسلحة الليبية والشرطة الوطنية والبلدية وفرق الإنقاذ وسكان درنة والمتطوعون من أماكن أبعد.
كما أشار كمال أبو بكر إلى جهود هيئة التعرف على المفقودين للتعرف على رفات الرعايا الأجانب الذين قتلوا أثناء الفيضانات، بما في ذلك اتخاذ إجراءات، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي، لإرسال فرق إلى مصر وتركيا وسوريا والنيجر والسودان لجمع عينات من عائلات المفقودين. وبالمثل، في رده على منظمة العفو الدولية، أشار مكتب النائب العام إلى تواصله مع السفارات المعنية وطلباته لجمع عينات الحمض النووي من عائلات المواطنين الأجانب المفقودين.
تتفاقم معاناة الناجين في حال عدم معرفة مصير أحبائهم أو مكان دفنهم، حيث يكونون غير قادرين على الحداد على أحبائهم أو دفنهم وفقًا لعاداتهم. يؤثر عدم وجود شهادات الوفاة أيضًا على مجموعة من الانتهاكات المتعلقة بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والميراث، ويخلق ذلك عقبات بيروقراطية أمام الناجين - وخاصة النساء اللاتي فقدن أزواجهن - في الوصول إلى المساعدة المتاحة، بما في ذلك معاشات الأرامل.
وقالت بثينة عفان، ناجية من درنة قضت جميع أفراد أسرتها في الفيضانات،[48] لمنظمة العفو الدولية إنها زارت المركز الذي تديره هيئة التعرف على المفقودين لتقديم عينة من دمها على أمل التعرف على رفات أحبائها المفقودين، وأبلغت عن أسماء الذين فقدوا من أسرتها إلى الشرطة في درنة. كما أعربت عن قلقها بشأن التأخير المتوقع في الحصول على شهادات الوفاة والصعوبات التي قد يخلقها ذلك بالنسبة لها للحصول على المزايا الحكومية، بما في ذلك بدلات السكن. وأشارت أيضًا إلى أنها بحاجة إلى مساعدة قانونية لتجاوز العملية البيروقراطية المعقدة المتمثلة في تحديث قيدها في السجلات المدنية وتحديث وثائق هويتها والمطالبة بميراثها وحقوقها الاجتماعية الأخرى. وأشارت إلى أنها لا تملك الإمكانات المادية لتوكيل محامٍ. ووفقًا للمعلومات المتاحة لمنظمة العفو الدولية، لم تتخذ السلطات أي تدابير لضمان حصول الأفراد المتأثرين على المشورة والمساعدة القانونية المجانية لمساعدتهم على المطالبة بحقوقهم.
وتنبع هذه الصعوبات من القوانين الليبية، بما فيها قوانين الأحوال الشخصية، التي تنص على الاعتراف بوفاة الزوج المفقود بعد أربع سنوات من تسجيله كمفقود. أما بالنسبة للمفقودين الآخرين، فإن وفاتهم لا يمكن تسجيلها إلا بعد صدور قرار من المحكمة أو إثبات الوفاة. وبحسب المادة 25 من القانون رقم 17 لسنة 1992، "ينتهي الفقدان بثبوت حياة المفقود أو وفاته أو الحكم باعتباره ميتًا".[49]
في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، قدم وزير العدل بحكومة الاستقرار الوطني، خالد مسعود، مقترح قانون إلى رئيس الوزراء لاعتبار المفقود ميتًا بعد ستة أشهر،[50] بدلًا من أربع سنوات، لمعالجة حقوق الورثة وكذلك لتمكين الاعتراف بالنساء المتزوجات اللاتي لديهن أزواج مفقودون بوضعهن الاجتماعي كأرامل.[51] لم يتم الإعلان عن أي معلومات حول ما إذا كان هذا الاقتراح قد طُرح للمناقشات في مجلس النواب في طبرق، وهو البرلمان الليبي المتحالف مع القوات المسلحة العربية الليبية.

---

[48] انظر القسم 3-2: "إعصار دانيال".
[49] قانون رقم 17 لسنة 1992 م بشأن تنظيم أحوال القاصرين ومنْ في حكمهم، 28 أكتوبر/تشرين الأول 1992، الرابط: https://lawsociety.ly/legislation/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%B1%D9%82%D9%85-17-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-1992-%D9%85-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82/
[50] بوابة الوسط، مقطع مُصور على فيسبوك، ملف المفقودين بدرنة على طاولة وزارة العدل، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، الرابط: https://www.facebook.com/watch/?ref=embed_video&v=1504343733696204
[51] وكالة الأنباء الليبية، جامعة درنة تنظم ملتقى حواريًا حول أحكام المفقود في القانون الليبي، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=295476

4.3 التعويضات للنازحين والمجتمعات المتضررة

خلص البحث الذي أجرته منظمة العفو الدولية، من خلال مقابلات مع الناجين ونشطاء المجتمع المدني ومراجعة البيانات الرسمية بشأن مساعدة المتضررين من الفيضانات، إلى أن حكومة الاستقرار الوطني، وكذلك سلطات الأمر الواقع في الشرق، فشلت في ضمان وصول جميع النازحين داخليًا وغيرهم من المتضررين من الفيضانات على قدم المساواة وفي الوقت المناسب إلى تدابير الإغاثة وإعادة التأهيل من دون تمييز.

وفي أعقاب الفيضانات، أعلنت حكومة طرابلس وسلطات الأمر الواقع في شرق ليبيا عن توفير السكن والمساعدات الأخرى للأسر المتضررة. في حين حصل حوالي 13,033 فردًا في درنة وغيرها من البلديات المتضررة في شرق ليبيا على تعويضات مالية من حكومة الاستقرار الوطني حتى تاريخ 16 يناير/كانون الثاني 2024، تحدثت الأسر النازحة إلى غرب ليبيا عن تأخير في تلقي التعويض أو المساعدة في تأمين السكن. وبسبب معارضتها الفعلية أو المتصورة للقوات المسلحة العربية الليبية، أبلغت بعض العائلات في الشرق منظمة العفو الدولية أنها امتنعت عن الاتصال بالسلطات للمطالبة بالتعويض خوفًا من الانتقام.

وافقت الحكومتان الليبيتان المتنافستان على ميزانيات كبيرة لجهود الإغاثة وإعادة الإعمار في أعقاب الفيضانات. في 14 سبتمبر/أيلول 2023، وافق مجلس النواب المتحالف مع حكومة الاستقرار الوطني[52] على ميزانية طارئة بقيمة 10 مليار دينار ليبي[53] (2.07 مليار دولار أمريكي)[54]، ووافقت حكومة الوحدة الوطنية على ميزانية قدرها 2 مليار دينار ليبي (414.4 مليون دولار أمريكي)،[55] واتخذت هذه القرارات في أعقاب صدور القرار رقم 2023/73 الصادر عن رئيس وزراء حكومة الاستقرار الوطني، والذي خصص 200 مليون دينار ليبي (41.4 مليون دولار أمريكي) لمعالجة الأضرار في 18 منطقة متضررة.[56]

وخلال جلسة برلمانية في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، قدّم أسامة حمّاد، رئيس الوزراء المكلف في حكومة الاستقرار الوطني، تقريرًا[57] عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها حكومته استجابةً للفيضانات. ووفقًا للتقرير، خصصت حكومة الاستقرار الوطني مبلغًا إجماليًا قدره 278 مليون دينار ليبي (57.38 مليون دولار أمريكي) للاستجابة الفورية للفيضانات. وأطلع مجلس النواب على توزيع مبلغ 178 مليون دينار ليبي (37 مليون دولار أمريكي) كتعويضات عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات والماشية والسلع الزراعية إلى 7,623 فردًا متضررًا في 17 منطقة متأثرة باستثناء درنة.[58] وأضاف أنه تم توزيع مبلغ إضافي قدره 104 مليون دينار ليبي (2.6 مليون دولار أمريكي) كتعويضات عن الأضرار التي لحقت بالمنازل والممتلكات الأخرى في مدينة درنة، ليصل إلى 1,868 متضررًا. وأشار أسامة حمّاد إلى أن القرار رقم 2023/75 الصادر في 11 سبتمبر/أيلول 2023 خصص مبلغ 30.5 مليون دينار ليبي (6.3 مليون دولار أمريكي) كاستجابة للاحتياجات الفورية للبلديات في المناطق المتضررة. وتم تخصيص مبلغ إضافي قدره 47.5 مليون دينار ليبي (9.8 مليون دولار أمريكي) للمستشفيات والمراكز الطبية في المناطق المتضررة، بناءً على القرار رقم 2023/82 الصادر بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول 2023.

وفي 29 سبتمبر/أيلول 2023، نقلت وسائل الإعلام عن فرج اقعيم، نائب وزير الداخلية بحكومة الاستقرار الوطني، قوله إن الأفراد الذين دُمّرت منازلهم بالكامل سيحصلون على مبلغ 100,000 دينار ليبي (حوالي 20,000 دولار أمريكي). وسيحصل أولئك الذين دُمّرت منازلهم "جزئيًا" على مبلغ 50,000 دينار ليبي (حوالي 10,000 دولار أمريكي)، في حين سيتم منح 20,000 دينار ليبي (حوالي 4,100 دولار أمريكي) للمقيمين الذين فقدوا الأثاث والأجهزة المنزلية.[59] وفي مقطع فيديو نُشر على صفحة حكومة الاستقرار الوطني على فيسبوك في 3 ديسمبر/كانون الأول 2023، أعلن أبو بكر الزوي، وكيل عام وزارة الحكم المحلي في الحكومة ورئيس لجنة حصر الأضرار، أن اللجنة انتهت من حصر ما يقارب 85% من المنازل

---

[52] انتقل مجلس النواب في عام 2014 من طرابلس إلى طبرق وتحالف مع القوات المسلحة العربية الليبية. وفي سبتمبر/أيلول 2021، أصدر المجلس قرارًا بحجب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وعيّن في وقت لاحق حكومة الاستقرار الوطني المنافسة.

[53] اعتمدت قاعدة الاحتساب على اسا سعر صرف 1 دولار أمريكي مقابل 4.878 دينار ليبي في 16 فبراير 2024، بالاستناد إلى موقع محول العملات XE.

[54] وكالة الأنباء الليبية، "مجلس النواب يُقر ميزانية طوارئ بقيمة 10 مليار دينار لمعالجة آثار الفيضانات في شرق البلاد"، 14 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=288155

[55] وكالة الأنباء الليبية، "حكومة الوحدة الوطنية تخصص مليارى دينار للمدن المنكوبة"، 12 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=287964

[56] الحكومة الليبية، منشور على فيسبوك، كشف بأسماء بلديات المنطقة الشرقية والمرفق بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 73 لسنة 2023 بشأن تخصيص وتسييل مبلغ مالي، 11 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/photo/?fbid=292262316771534. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024).

[57] الحكومة الليبية، مقطع مصور على فيسبوك، كلمة رئيس مجلس الوزراء الدكتور أسامة حماد خلال إحاطته أمام مجلس النواب الليبي عن أعمال الحكومة ودورها خلال كارثة العاصفة دانيال، 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=1106589747173947. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[58] الحكومة الليبية، منشور على فيسبوك، الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الليبية حيال تداعيات إعصار دانيال، الرابط: https://www.facebook.com/photo.php?fbid=334068589257573. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[59] France 24, "Four more officials held after Libya flood disaster", 29 September 2024, https://www.france24.com/en/live-news/20230929-four-more-officials-held-after-libya-flood-disaster

المتضررة والممتلكات الأخرى في درنة.[60] ووفقًا لبيان نُشر على صفحة الحكومة على فيسبوك في 6 ديسمبر/كانون الأول 2023، فقد حصل ما مجموعه 3,010 أسرة في درنة على تعويضات مالية.[61]
وفي 26 سبتمبر/أيلول 2023، أعلنت حكومة الاستقرار الوطني الانتهاء من بعض مشاريع الإسكان في ضواحي مدينة درنة كبديل مؤقت للعائلات التي فقدت منازلها. وقال اثنان من سكان درنة المتضررين لمنظمة العفو الدولية إن حكومة الاستقرار الوطني أبلغتهما في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 بأنهما سيحصلان على شقق في "المباني الكورية" في درنة، بمجرد الانتهاء من أعمال الإصلاحات واستكمال البناء والترميم.
ووفقًا للرسالة التي تلقتها منظمة العفو الدولية من مكتب النائب العام في 7 فبراير/شباط 2024، فقد سُجّلت 8,547 شكوى فردية بشأن الممتلكات المتضررة في درنة، وأوكلت تقييمات الأضرار إلى الخبراء المعنيين، بما في ذلك المهندسون والحسابات. وأوضح مكتب النائب العام أن العمل مستمر، وأنه بمجرد الانتهاء منه، ستُشارك النتائج مع الجهات الحكومية ذات الصلة. كما أعادت النيابة العامة التأكيد على حق أسر الضحايا والمتضررين في رفع دعاوى أمام المحاكم المدنية، أو أن يصبحوا طرفًا مدنيًا في الإجراءات الجنائية. كما أشارت إلى أنه في حالات القتل غير العمد، يحق لأسر الضحايا الحصول على دية من الشخص أو جهة الدولة المسؤولة عن الوفاة.
وقال أحد سكان درنة، طلب عدم ذكر اسمه بسبب مخاوف من الأعمال الانتقامية من قبل القوات المسلحة العربية الليبية، لمنظمة العفو الدولية إن العديد من الأسر في درنة لا تزال غير مطلعة على عملية التسجيل للحصول على التعويضات، بما في ذلك النازحون في الغرب. ووفقًا لسكان درنة الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، فإن معظمهم علموا بهذه العملية من خلال المعلومات المنشورة على صفحات الفيسبوك الخاصة بحكومة الاستقرار الوطني أو وزارات حكومة الوحدة الوطنية والسلطات المحلية، أو من خلال الكلام الشفهي، وهو ما يلحق الضرر بأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت على الإطلاق. وأضاف أحد سكان درنة أن بعض الأسر لم تتواصل مع سلطات الأمر الواقع في الشرق خوفًا من الانتقام منهم بسبب معارضتهم الفعلية أو المفترضة للقوات المسلحة العربية الليبية.
وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قالت مبروكة هويدي، وهي طالبة من درنة تدرس الطب، وتبلغ من العمر 27 عامًا، ونزحت مع عائلتها من درنة إلى طرابلس بعد أن دُمِّر منزلهم:

"تركنا منزلنا بسبب الكارثة. أردتُ أن ألقي الضوء على معاناتي. أنا أتابع الدراسة في جامعة طرابلس إلى أن أعود إلى درنة. بدأت التدريب في مستشفى لخمسة أيام، ولأننا لا نملك وسيلة للنقل، اعتدتُ أن أذهب إلى التدريب بسيارة أجرة مع شقيقي. كانت التكلفة عالية جدًا. لماذا ندفع هذه المبالغ التي قد يراها البعض صغيرة؟ ... من المفترض أن أحصل على تعويض من الدولة. نسمع عن عائلات حصلت على تعويض وهي لم يلحق بها ضرر. نحن بحاجة إلى الشفافية في دفع التعويضات".

وأفادت مبروكة هويدي بأن أغلب النازحين من درنة إلى غرب ليبيا تُركوا من دون مساعدة. وأضافت: "نصحت السلطات المحلية [في شرق ليبيا] والأقارب عائلتي بالعودة إلى درنة للحصول على التعويض. لقد بقي أخي الأكبر هناك وسجل عائلتي للحصول على تعويض، لكن لم نحصل على شيء حتى الآن. نحن ندفع مرة أخرى ثمن الانقسام السياسي وسوء الإدارة".

كما أشار بعض سكان درنة الذين ظلوا في شرق ليبيا إلى التأخير في الحصول على التعويضات. فعلى سبيل المثال، ذكرت أحلام الفلاح، وهي مرشحة سابقة في انتخابات المجلس البلدي في درنة وفقدت أخوين خلال السيول، لمنظمة العفو الدولية إنّ منزل عائلتها غرق في الوحل والغِرِيَن، مما اضطرهم إلى مغادرته واستئجار سكن. وعادت أحلام الفلاح إلى منزل العائلة، في أوائل ديسمبر/كانون الأول 2023، بعد أن أجرت عمليات إصلاح وصيانة على نفقتها، بما في ذلك إزالة الوحل وتركيب أبواب ونوافذ جديدة. وبالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بمنزلها، فقدت أحلام سيارتها في السيول. وفي 6 ديسمبر/كانون الأول 2023، أوضحت أحلام الفلاح لمنظمة العفو الدولية الوضع قائلةً: "زارتني لجنتان، إحداهما مُكلَّفة من القوات المسلحة العربية الليبية، والأخرى من حكومة طرابلس. وأكملت اللجنتان ما يزيد عن ثلاثة أرباع أعمال الإحصاء والحصر. وتلقيت من هاتين اللجنتين بيانًا يحوي وصفًا للأضرار التي أبلغتُ عنها، ولكن حتى الآن لم يُدفع لي أي تعويض عن الضرر الذي لحق بمنزلي وسيارتي".

---

[60] الحكومة الليبية، مقطع مصور على فيسبوك، لجنة حصر وتقييم الأضرار تواصل عملها بالمناطق المتبقية من درنة وتستمر في عملية صرف صكوك جبر الضرر المخصصة من الحكومة الليبية درنة، 3 ديسمبر/كانون الأول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=886204579879365. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[61] الحكومة الليبية، منشور على فيسبوك، لجنة التعويض وحصر الأضرار تسلم الدفعة التاسعة من صكوك التعويضات على 445 عائلة متضررة من السيول والفيضانات في درنة، 7 ديسمبر/كانون الأول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/MidiaGovLibyan/posts/pfbid02Vf1Zq39TfBHVBeLbmz4jnzRvewYQr5npi8K93ZBz65a554A6wb8QDUR7uRRMhLtyl. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

أعمال الإغاثة الإنسانية في أعقاب كارثة الفيضانات

تسبب الإعصار دانيال في إحداث دمار كبير في البنية التحتية للطرق والجسور في درنة، مما أعاق حركة الأشخاص المتضررين، وأطقم الإنقاذ، والخدمات الحكومية، والمساعدات. ولم تصل أولى شحنات الطوارئ إلا بعد 36 ساعة من وقوع الكارثة. وفي الأيام التالية، وصلت مساعدات إنسانية إضافية إلى مطار بنينا، حيث قام الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى بمساعدة السلطات الليبية في عمليات الإغاثة والتعافي. وأعربت بعض هذه الجهات العاملة في المجال الإنساني عن قلقها من أن وتيرة جهودها الجماعية لا تواكب احتياجات السكان، وأشارت إلى أن المدينة تواجه نقصًا في الأدوية والغذاء والمأوى، وحذرت من تزايد خطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه.[62]

وقال الناشطون وغيرهم من المشاركين في تقديم الإغاثة الإنسانية الأولية لمنظمة العفو الدولية إن هناك تأخيرات في وصول المساعدات إلى بعض المناطق المتضررة، ويرجع ذلك إلى عدد كبير من نقاط التفتيش التي أقامتها القوات المسلحة العربية الليبية. كما أفادت عدد من الفرق الطبية من غرب ليبيا وفريق إنقاذ دولي واحد على الأقل أنهم أُعطوا تعليمات بمغادرة درنة في 19 سبتمبر/أيلول 2023. صرّح متحدث باسم الأمم المتحدة لوسائل الإعلام في 19 سبتمبر/أيلول 2023 أن فريق الأمم المتحدة "غير مصرح له بالتقدم" إلى درنة، لكنه أكد أنه تم السماح لرجال الإنقاذ والعاملين في المجال الإنساني الموجودين بالفعل في درنة بمواصلة العمل.[63]

4.4 التمييز ضد اللاجئين والمهاجرين

واجه اللاجئون والمهاجرون الذين يعيشون في شرق ليبيا والذين تضرروا من الفيضانات التمييز لجهة الحصول على التعويضات وغيرها من أشكال الدعم التي تقدمها السلطات. كما تقاعست السلطات عن معالجة الظروف والاحتياجات الخاصة للمواطنين الأجانب، بما في ذلك عن طريق تسهيل عمليات الإخلاء من المناطق المتضررة وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية، وتوفير المعلومات لأقارب الذين ماتوا أو فُقدوا. وفقًا لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، قبل الإعصار دانيال، كان هناك 19,285 مواطنًا أجنبيًا في منطقة درنة، معظمهم من تشاد ومصر والسودان وسوريا، ويقيم 8,670 منهم في مدينة درنة، ويُعتقد أن المئات منهم لقوا حتفهم في الفيضانات.[64] وتقدر المنظمة الدولية للهجرة أن 1,715 مواطنًا أجنبيًا نزحوا بسبب الفيضانات، معظمهم إلى أجزاء أخرى من شمال شرق ليبيا، حيث بحث العشرات في البداية عن مأوى في المدارس في مدينة درنة.

أفادت منظمة بلادي لحقوق الإنسان، وهي منظمة ليبية تركز على حقوق اللاجئين والمهاجرين، أنها بالتعاون مع مؤسسة العابرين، وهي منظمة غير حكومية مقرها في طبرق، عملت على إطلاق خط ساخن وتنفيذ زيارات ميدانية لجمع معلومات عن الرعايا الأجانب المتضررين من الفيضانات. وسجلت منظمة بلادي 871 مواطنًا أجنبيًا، منهم من مصر (669)، والسودان (139)، وسوريا (47)، والأراضي الفلسطينية المحتلة (15) كمفقودين في أعقاب الفيضانات. وأثارت عائلات الرعايا الأجانب مخاوف بشأن عدم وجود معلومات حول الجهة التي يمكنهم الاتصال بها في ليبيا للحصول على معلومات، مما زاد من معاناتهم. وشدد فريق منظمة بلادي لحقوق الإنسان على عدم وجود آليات، بما في ذلك منصات التسجيل، لتتواصل العائلات خارج ليبيا مع فرق البحث ولجان المفقودين. أبلغت السفارات ووزارات الخارجية ذات الصلة حكومة الاستقرار الوطني بأسماء المواطنين الأجانب المفقودين الموثقين، ولكن لم يتم إنشاء آلية رسمية للإبلاغ عن المفقودين الذين كانوا لاجئين أو مهاجرين ممن يصنفون ضمن خانة الهجرة غير النظامية.

علاوة على ذلك، لم تضع السلطات الليبية آليات محددة لتلبية احتياجات اللاجئين والمهاجرين المتضررين من الفيضانات، بما في ذلك أولئك الذين عملوا في المستشفيات والمدارس المتضررة، وفقدوا منازلهم وسبل عيشهم. وأصبح المواطنون الأجانب الذين فقدوا جوازات سفرهم وغيرها من وثائق الهوية أثناء الفيضانات عرضة بشكل متزايد للاعتقال والاحتجاز التعسفي. ويجرّم القانون الليبي الدخول غير النظامي إلى ليبيا والإقامة فيها للمواطنين الأجانب، وقد قامت منظمة العفو الدولية، من

[62] Islamic Relief, "Derna at risk of second humanitarian crisis in aftermath of floods", 15 September 2023, https://reliefweb.int/report/libya/derna-risk-second-humanitarian-crisis-aftermath-floods

[63] Reuters, "UN says it was blocked from reaching Libya flood-hit Derna", 19 September 2023, https://www.reuters.com/article/idUSL8N3AV4IR

[64] IOM, Libya — Migrant Report 47 (March - April 2023), 8 August 2023, https://dtm.iom.int/reports/libya-migrant-report-47-march-april-2023

بين جهات أخرى، منذ فترة طويلة بتوثيق عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي لأجل غير مسمى للاجئين والمهاجرين غير المسجلين في ليبيا[65].

ولم يتم اتخاذ أي تدابير واضحة لمساعدة المواطنين الأجانب الراغبين في مغادرة ليبيا في أعقاب الفيضانات، أو لتزويد المتضررين بمعلومات حول إمكانيات العودة الآمنة والطوعية. على سبيل المثال، علمت منظمة العفو الدولية أن عائلة جزائرية مكونة من شخصَيْن بالغَيْن وأربعة أطفال تقطعت بهم السبل في شرق ليبيا ولم يتمكنوا من السفر إلى غرب ليبيا في الفترة من 11 سبتمبر/أيلول إلى 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، خوفًا من الاعتقال التعسفي، حيث فُقدت جميع جوازات سفرهم ووثائق الهوية الأخرى في ليبيا بسبب الفيضانات.

وفي 12 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أصدر مجلس وزراء حكومة الاستقرار الوطني القرار رقم 2023/103، بتشكيل لجنة لإحصاء الرعايا الأجانب الذين يعيشون في درنة والمدن الأخرى المتضررة من الفيضانات وتقدير الأضرار التي لحقت بهم. وتضمن القرار تشكيل لجنة من 10 مسؤولين برئاسة وزير الخارجية والتعاون الدولي المفوض عبدالهادي الحويج، على أن تستكمل عملها ضمن مهلة أسبوعَيْن من تشكيلها. وبعد خمسة أسابيع، في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أعلن الحويج خلال اجتماع للجنة "اهتمام الحكومة بمنح تعويضات لجميع العرب والأجانب من مختلف الجنسيات" المتضررين من الفيضانات، وحدد 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 موعدًا نهائيًا لاستكمال أعمال اللجنة. وحتى الآن، لم تعلن حكومة الاستقرار الوطني نتائج عمل اللجنة أو أي تدابير ملموسة تتعلق بتعويض المواطنين الأجانب المتضررين من الفيضانات. وفي إحاطة أمام مجلس النواب في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، لم يشِرْ رئيس وزراء حكومة الاستقرار الوطني المكلف أسامة حمّاد إلى الجهود التي تبذلها حكومته لتلبية احتياجات المواطنين الأجانب المتضررين في تقرير مفصل عن جهود الاستجابة لأزمة درنة. علاوة على ذلك، لا تزال هناك مخاوف بشأن الاستبعاد من نظام التعويضات المعلن عنه - حتى لو يتمّ تنفيذه - للاجئين والمهاجرين المتضررين في ليبيا ممن يصنفون ضمن خانة الهجرة غير النظامية.[66]

ووفقًا للمعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية، لم يحصل الرعايا الأجانب بعد على أي تعويض. على سبيل المثال، وفقًا لإبراهيم جمعة، عضو لجنة الأزمات في القنصلية الفلسطينية في درنة، فإن "الحكومة الليبية لم تقدم أي تعويض مالي لـ 90 عائلة فلسطينية متضررة".[67]

وبحسب وثائق رسمية صدرت بتاريخ 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 وحللتها منظمة العفو الدولية، فإن أفرادًا من الجالية السودانية بمدينة درنة وضواحيها قدموا رسالة تتضمن طلبًا للحصول على تعويضات من قبل السلطات. وأدرجت في الرسالة أسماء 42 أسرة سودانية فقدت أحباءها ولحقت بها أضرار مادية جراء الفيضانات، بالإضافة إلى أسماء 31 سودانيًا من أصحاب المصالح التجارية التي تدمرت بسبب الفيضانات. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم يتحصل أي من أفراد الجالية السودانية الذين تضرروا من إعصار دانيال، على أي تعويضات مالية.

وفي 21 سبتمبر/أيلول 2023، أصدر مجلس وزراء حكومة الاستقرار الوطني القرار رقم 2023/286، الذي يميز ضد الأطفال الأجانب المتضررين من خلال استبعادهم من المساعدة المقدمة للأطفال الذين فقدوا أسرهم نتيجة الفيضانات.[68] وجاء في القرار: "كل طفل يحمل الجنسية الليبية فقد عائلته بسبب الإعصار دانيال سيتم منحه صفة مكفول الدولة. تتكفل الدولة الليبية بتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية والدعم النفسي لكل طفل يشمله هذا القرار. وتشمل حزمة الكفالة صرف نفقة شهرية، وتوفير سكن لائق، والتكفل بالمصاريف المدرسية ومصروفات العلاج [الطبي]". كما يستثني القرار فعليًا أطفال الأمهات الليبيات والآباء غير الليبيين، نظرًا للتشريعات التمييزية في ليبيا التي تحرم الأمهات الليبيات من حقهن في منح الجنسية لأطفالهن. وفي 21 سبتمبر/أيلول 2023 أيضًا، أصدر مجلس وزراء حكومة الاستقرار الوطني القرار رقم 287/ 2023، الذي يميّز أيضًا ضد المهاجرين واللاجئين المتضررين من خلال "إعفاء فقط المواطنين الليبيين المقيمين في درنة والمدن والمناطق من دفع رسوم الحصول على الوثائق والمستندات الرسمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بتسجيل وتجديد المركبات ورخص القيادة، إضافة الى التراخيص التجارية والصناعية والمهنية".

---

[65] منظمة العفو الدولية، ليبيا: *"بين الحياة والموت": اللاجئون والمهاجرون مُحاصرون وسط حلقة مفرغة من الانتهاكات في ليبيا* (رقم الوثيقة: MDE 19/3084/2020)، 24 سبتمبر/أيلول 2020، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/3084/2020/ar/؛ ومنظمة العفو الدولية، *ليبيا: شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا: الانتهاكات ضد اللاجئين والمهاجرين المتجهين إلى أوروبا* (رقم الوثيقة: MDE 19/7561/2017)، ديسمبر/كانون الأول 2017، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/7561/2017/ar/؛ وكذلك: Amnesty International, *'Libya is full of cruelty': Stories of abduction, sexual violence and abuse from refugees and migrants* (Index: MDE 19/1578/2015), 11 May 2015, www.amnesty.org/download/Documents/MDE1915782015ENGLISH.pdf؛ ومنظمة العفو الدولية، *ليبيا: ضحايا الخوف: انتهاك حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في ليبيا* (رقم الوثيقة: MDE 19/007/2013)، 20 يونيو/حزيران 2013، الرابط https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE19/007/2013/ar/ :؛ ومنظمة العفو الدولية، *"لن يبحث عنك أحد": المعادون قسراً من البحر إلى الاحتجاز التعسفي*، (رقم الوثيقة: MDE 19/4439/2021)، 15 يوليو/تموز 2021، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/4439/2021/ar/

[66] جدير بالذكر أن ليبيا ليست من الدول المُوقِّعة على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، ولم تُبرم مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

[67] The Guardian, "Months after deadly floods in Libya, migrants' families still await news of the missing", 21 November 2023, https://www.theguardian.com/global-development/2023/nov/21/months-after-deadly-floods-in-libya-migrants-families-still-await-news-of-the-missing.

[68] الحكومة الليبية، منشور على فيسبوك، قرار مجلس الوزراء رقم 286 لسنة 2023 بمنح صفة مكفول الدولة وتقرير بعض المزايا، 22 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/photo/?fbid=298498299481269. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

4.5 التهجير القسري المتجدد لنازحي مدينة تاورغاء

في أعقاب الفيضانات، منعت سلطات الأمر الواقع في شرق ليبيا مئات النازحين داخليًا من تاورغاء من العودة إلى المخيمات التي كانوا يعيشون فيها منذ عام 2011. وقال نشطاء من تاورغاء لمنظمة العفو الدولية إنه في 10 سبتمبر/أيلول 2023، أنذرت دورية مسلحة تتضمن الكتيبة 128 والكتيبة 166 ولواء طارق بن زياد المعزز ومديرية أمن بنغازي واللجنة الأمنية العليا، وجميعها تحت إمرة القوات المسلحة العربية الليبية، سكان سبعة مخيمات في بنغازي وما حولها، حيث تعيش حوالي 350 عائلة نازحة من مدينة تاورغاء منذ أكثر من عقد من الزمن، بوجوب الإخلاء الفوري بسبب الظروف الجوية السيئة. وعلى عكس السكان الآخرين في نفس الأحياء الذين تم إخلاؤهم أيضًا، لم يُسمح لنازحي مدينة تاورغاء بالعودة الى هذه المخيمات.

وبالعودة إلى أغسطس/آب 2011، أُجبر حوالي 40 ألف من سكان تاورغاء على الفرار من منازلهم عندما تعرضوا لهجوم من قبل ميليشيات من مدينة مصراتة المجاورة، بعد أن استخدمت القوات الموالية للقذافي تاورغاء كقاعدة انطلاق في هجومها على مصراتة. ولقد نزحت الغالبية العظمى من سكان تاورغاء، وعاشوا في مساكن ومخيمات مؤقتة في جميع أنحاء البلاد منذ ذلك الحين. وعاد عدد صغير إلى تاورغاء بعد اتفاق المصالحة بين المسؤولين المحليين من مصراتة وتاورغاء في عام 2017.[69] وفي حين مهّد الاتفاق الطريق أمام العودة، إلا أن المدينة لا تزال تعاني من الدمار الهائل والمتعمد، ونقص الخدمات وفرص العمل.[70] وعلى الرغم من ذلك، فقد عاد إلى تاورغاء ما لا يقل عن 80 عائلة من مجموعة مكونة من 350 عائلة نازحة من سكان تاورغاء تلقوا تعليمات بإخلاء مخيمات بنغازي عقب الإعصار دانيال. وتعيش عائلات أخرى مع أقارب لها أو في مساكن مستأجرة في بنغازي والضواحي المجاورة.

4.6 الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي

منذ بداية كارثة الفيضانات، قامت القوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المسلحة التابعة لها بقمع أي انتقاد أو معارضة. منذ 12 سبتمبر/أيلول 2023، قامت القوات المسلحة والجماعات المسلحة التابعة لها بالاعتقال التعسفي لما لا يقل عن تسعة أفراد لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك التعبير عن انتقادات لطريقة استجابة السلطات للكارثة، والمشاركة في الاحتجاجات السلمية أو المطالبة بالمحاسبة. ومن بين المستهدفين الصحفيون والمتظاهرون السلميون والناشطون. ولا يزال ما لا يقل عن شخص واحد من هؤلاء محتجزين تعسفيًا حتى 28 فبراير/شباط 2024.

وكان من بين المستهدفين الناشط النعمان الجازوي البالغ من العمر 46 عامًا، الذي اعتقلته جماعة مسلحة تابعة لجهاز الأمن الداخلي التابع للقوات المسلحة العربية الليبية، تعسفيًا، في معهد خولة بمدينة درنة في 16 سبتمبر/أيلول 2023، بينما كان يصور جهود توزيع المساعدات. ولم يكن لدى أقاربه أي معلومات عن مصيره أو مكان وجوده لمدة سبعة أيام حتى أبلغ أحد عناصر جهاز الأمن الداخلي والده، الذي ذهب إلى مقر الجهاز في درنة بحثًا عن ابنه، أن النعمان الجازوي قد تم القبض عليه بسبب محتوى منشور على حسابه على فيسبوك. ومع ذلك، رفض العنصر ذكر مكان احتجازه أو السماح لأقاربه بزيارته. وفقًا لشقيقه، أجرى النعمان الجازوي قبل اختطافه مقابلتين إعلاميتين[71] في 14 و15 سبتمبر/أيلول 2023، انتقد خلالهما عدم جاهزية السلطات قبل وقوع الفيضانات، وضعف استجابتهما بعد وقوعها. وعلم أقاربه من مصادر قريبة من جهاز الأمن الداخلي أن النعمان الجازوي احتُجز بعد اعتقاله لمدة خمسة أسابيع في أحد مرافق جهاز الأمن الداخلي في حي الساحل الشرقي بمدينة درنة قبل نقله إلى مقر جهاز الأمن الداخلي في سيدي الحسين في بنغازي. وبحسب المعلومات التي جمعتها عائلته، فإنه لم يتم توجيه أي تهمة إليه بأي جريمة ولم يتم تقديمه إلى النيابة للتحقيق معه.

وفي حالة أخرى وثقتها منظمة العفو الدولية، تم القبض تعسفيًا على صانع المحتوى جمال القماطي في 17 سبتمبر/أيلول 2023، بعد أن قدم تقارير مباشرة من درنة بعد ساعات من الفيضانات، واتهم المسؤولين علنًا بالفساد والمسؤولية عن الكارثة. وقال نشطاء حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية إن رجالاً مسلحين يرتدون ملابس مدنية، يُعتقد أنهم ينتمون إلى جهاز الأمن الداخلي، قبضوا عليه من

---

[69] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: هجوم على مخيم تاورغاء للنازحين على أيدي الميليشيات وعُرضة لوقوع المزيد من الهجمات"، 10 أغسطس/آب 2018، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/08/libya-tawergha-idp-camp-attacked-by-militia-in-danger-of-further-attack-and-demolition/

[70] منظمة العفو الدولية، *"لسنا آمنين في أي مكان": التوارغاء في ليبيا* (رقم الوثيقة: MDE 19/007/2012)، 8 يونيو/حزيران 2012، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/007/2012/ar/

[71] قناة ليبيا الأحرار، مقطع مصور على يوتيوب: حوار الليلة 14-09-2023، 15 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Ic1kfKFb2a0&t=301s. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)؛ وقناة ليبيا الأحرار، #مباشر | تغطية خاصة بشأن الأوضاع في درنة والمناطق المنكوبة، 15 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/watch/live/?ref=watch_permalink&v=641102664489934. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

مسقط رأسه في بلدة شحات في الجبل الأخضر. وقد تعرض للاختفاء القسري لمدة ثلاثة أيام قبل إطلاق سراحه في 19 سبتمبر/أيلول 2023 بعد تدخلات من قبل قائد بارز في القوات المسلحة العربية الليبية.

تظاهرة مسجد الصحابة

كثفت القوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المسلحة التابعة لها قمعها للمعارضة والقيود المفروضة على وسائل الإعلام بعد أن احتج مئات من سكان درنة خارج مسجد الصحابة في درنة في 18 سبتمبر/أيلول 2023. وأعرب المتظاهرون عن غضبهم ودعوا إلى استقالة عدد من المسؤولين، بما في ذلك رئيس مجلس النواب عقيلة صالح وقريبه عمدة درنة آنذاك عبد المنعم الغيثي. كما طالب المتظاهرون بالمحاسبة وإعادة إعمار مدينة درنة على وجه السرعة من قبل شركات دولية.
وفقًا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية من عائلات المعتقلين والمتظاهرين والمعتقلين السابقين ونشطاء حقوق الإنسان، فقد تم القبض على سبعة أشخاص على الأقل على خلفية الاحتجاج أمام مسجد الصحابة واحتُجزوا لفترات تراوحت بين بضعة أيام وأكثر من أربعة أشهر. احتجز أحد منظمي التظاهرة، ويُدعى فادي،[72] بصورة تعسفية في مركز احتجاز في سيدي فرج تسيطر عليه الجماعة المسلحة المعروفة باسم لواء طارق بن زياد المعزز، التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، دون أن تُوجه له تهمة ودون عرضه على النيابة. وأفاد أقاربه بأن رجالًا مسلحين من جماعة لواء طارق بن زياد المعزز قبضوا عليه من منزل أسرته تعسفيًا، يوم 18 سبتمبر/أيلول 2023، واعتدوا عليه بالضرب بأعقاب البنادق، ثم أدخلوه عنوةً في سيارة واقتادوه إلى موقع مجهول. كما منعته جماعة لواء طارق بن زياد المعزز من تلقي أي زيارات في السجن ومن الاتصال بأسرته إلى أن أُفرج عنه في 7 فبراير/شباط 2024.[73]

ومنذ اندلاع الأزمة، أفاد صحفيون بضرورة الحصول على تصاريح أمنية لدخول درنة وغيرها من المناطق المنكوبة، بالإضافة إلى وجود قيود أخرى على دخول تلك المناطق، وتدخُّل الجماعات المسلحة التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية في عملهم. وقال صحفيان ليبيان لمنظمة العفو الدولية إن بعض المسؤولين المحليين استوقفوهما واستجوبوهما، يوم 14 سبتمبر/أيلول 2023، ثم أمروهما بمغادرة المدينة. وبعد تظاهرة مسجد الصحابة، أمرت القوات المسلحة العربية الليبية الصحفيين بمغادرة المدينة، ثم تراجعت عن قرارها في اليوم التالي، ولكنها أمرت الصحفيين الباقين بعدم التحدُّث مع فرق الإنقاذ. ودأب صحفيون يعملون مع وسائل إعلام دولية على القول بأن أفراد الإعلام العسكريين التابعين للقوات المسلحة العربية الليبية كانوا يتعقبونهم، وبأنهم رأوا مسؤولين يطلبون من المترجمين عدم ترجمة أي محتوى ينتقد السلطات.
وقال الناشطون وغيرهم من المشاركين في تقديم الإغاثة الإنسانية الأولية لمنظمة العفو الدولية إن هناك تأخيرات في وصول المساعدات إلى بعض المناطق المتضررة، ويرجع ذلك إلى عدد كبير من نقاط التفتيش التي أقامتها القوات المسلحة العربية الليبية. كما أفادت عدد من الفرق الطبية من غرب ليبيا وفريق إنقاذ دولي واحد على الأقل أنهم أُعطوا تعليمات بمغادرة درنة في 19 سبتمبر/أيلول 2023.
صرّح متحدث باسم الأمم المتحدة لوسائل الإعلام في 19 سبتمبر/أيلول 2023 أن فريق الأمم المتحدة "غير مصرح له بالتقدم" إلى درنة، لكنه أكد أنه تم السماح لرجال الإنقاذ والعاملين في المجال الإنساني الموجودين بالفعل في درنة بمواصلة العمل.

4.7 الأعمال الانتقامية ضد السجناء

في أعقاب الفيضانات، أثار ناشطون مخاوف بشأن وضع المحتجزين في المناطق المتضررة من الفيضانات، بما في ذلك سجن قرنادة سيء السمعة الواقع بالقرب من مدينة البيضاء في شرق ليبيا، حيث تم اعتقال منتقدي القوات المسلحة العربية الليبية ومعارضيها، بما في ذلك سكان درنة، منذ عام 2014.
وفي 18 سبتمبر/أيلول 2023، أصدرت منظمة رصد الجرائم في ليبيا ومركز مدافع لحقوق الإنسان بيانًا مشتركًا دق ناقوس الخطر بشأن وضع مئات السجناء المحتجزين في سجن قرنادة في ضوء الأضرار التي لحقت بالسجن جراء الفيضانات، وحثتا السلطات على السماح للسجناء بالتواصل مع عائلاتهم على

[72] اسم مستعار.
[73] منظمة العفو الدولية، *ليبيا: "نحن أسيادكم": جرائم متفشية ترتكبها جماعة لواء طارق بن زياد المسلحة* (رقم الوثيقة: MDE 19/6282/2022)، 19 ديسمبر/كانون الأول 2022، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde19/6282/2022/ar/

الفور.[74] وقال ناشط لديه معرفة مباشرة بالوضع لمنظمة العفو الدولية إن سلطات سجن قرنادة قامت بأعمال انتقامية ضد السجناء من درنة بسبب مطالبتهم بتلقي أخبار عن أحبائهم في أعقاب الفيضانات. ووفقًا للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، حُرم السجناء من المكالمات الهاتفية وزيارة عائلاتهم والرعاية الصحية والطعام الكافي والمياه الصالحة للشرب.

وقد أثار احتجازهم المستمر من دون الاتصال بالعالم الخارجي مزيدًا من المخاوف بشأن سلامتهم، نظرًا للنمط الموثق جيدًا الذي تتبعه القوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المسلحة التابعة لها التي تُخضع المحتجزين لديها للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك من خلال الضرب بأدوات مختلفة مثل العصي والأنابيب المطاطية، والجلد، والصدمات الكهربائية، والتهديد بإلحاق المزيد من الأذى بهم وبأحبائهم.[75]

[74] بيان مُشترك: منظمة رصد ومدافع تطالب بالإفصاح الفوري عن أوضاع المحتجزين في سجون قرنادة بعد الإعصار دانيال، 18 سبتمبر/أيلول 2023. الرابط: https://lcw.ngo/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D9%88%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B1/

[75] منظمة العفو الدولية، "نحن أسيادكم"، (مرجع سبق ذكره)؛ ومنظمة العفو الدولية، *"ليبيا: يجب على حكومة الوحدة الوطنية ألا تُضفي الشرعية على الميليشيات والجماعات المسلحة المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات مروِّعة"*، 6 أغسطس/آب 2021، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/08/libya-government-of-national-unity-must-not-legitimize-militias-and-armed-groups-responsible-for-harrowing-abuses/؛ ومنظمة العفو الدولية، *"ليبيا: المحاكم العسكرية تصدر أحكامًا على مئات المدنيين في محاكمات صورية يشوبها التعذيب"*، 26 إبريل/نيسان 2021، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/04/libya-military-courts-sentence-hundreds-of-civilians-in-sham-torture-tainted-trials-2/؛ ومنظمة العفو الدولية، *تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2023/2022: حالة حقوق الإنسان في العالم* (رقم الوثيقة: POL 10/5670/2023)، 27 مارس/آذار 2023، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/5670/2023/ar/

5 التحقيقات حول إعصار دانيال

في خلال زيارة إلى مدينة درنة، يوم 15 سبتمبر/أيلول 2023، أعلن النائب العام المستشار الصديق الصور، الذي يتخذ من طرابلس مقرًا له، عن فتح تحقيقات بخصوص انهيار السدين، وشدَّد على أن مكتبه سوف يتولى "تحليل الحادثة" بهدف تحديد أي مسؤولية جنائية عنها.[76] وبعد مرور ستة أشهر، لا تزال بواعث القلق قائمة بشأن مدى فاعلية التحقيقات، ولاسيما عدم التطرُّق لمسؤولية كبار المسؤولين والقادة المتنفِّذين للجماعات المسلحة.

في رد مطوّل تلقته في 7 فبراير/شباط 2024 على رسالة منظمة العفو الدولية تطلب فيها تفاصيل عن سير التحقيقات المقدمة إلى النائب العام، أكد مكتب النائب العام أنه بدأ تحقيقات جنائية ضد 16 مسؤولاً حاليًا أو سابقًا. وأشار المكتب في الرسالة إلى أنه تم استدعاء 14 من المتهمين للاستجواب ووضعهم في الحبس الاحتياطي في مواقع مختلفة، بما في ذلك سجن قرنادة قرب مدينة البيضاء وسجون في بنغازي. بحسب القائمة الواردة في رسالة النيابة العامة، فقد ضمت: عمر سالم – رئيس الهيئة العامة للمياه وهي هيئة قائمة بالمهمات الموكلة الى وزارة المياه عقب إلغائها، عمر المغربي – مدير إدارة السدود، البهلول الشكنطي – مدير إدارة السدود، أحمد القبلي – رئيس قسم تنفيذ المشروعات بالإدارة العامة للسدود، عبد الله التونسي – مدير مكتب الموارد المائية درنة، أحمد أقجام – رئيس قسم السدود، عبد القادر العمامي – رئيس فرع الموارد المائية بالمنطقة الشرقية، عبد المنعم الغيثي – عميد بلدية درنة، أحمد البركات – عضو المجلس البلدي درنة، أحمد أمدرود– عضو المجلس البلدي درنة، وسام أبو عجيلة – مدير مكتب المشروعات بالمجلس البلدي درنة، فرحات الفيتوري – رئيس اللجنة الفنية لإعادة استقرار درنة، علي بحيري – مدير عام صندوق إعادة إعمار درنة، أحمد بن شتوان – رئيس اللجنة المالية لإعادة استقرار درنة. أما المتهمان المتبقيان، وهما الرئيس السابق للجنة استقرار وإعادة إعمار بنغازي ودرنة، والمهندس المسؤول عن صيانة السدين في درنة، فيحاكمان غيابيًا. وفي ردها على منظمة العفو الدولية، أعلنت النيابة العامة أن أحد المتهمَيْن هو علي الحبري، الرئيس السابق للجنة استقرار وإعادة إعمار بنغازي ودرنة، بالإضافة إلى منصبه كنائب سابق لمحافظ مصرف ليبيا المركزي، والمتهم الآخر هو محمود الزبيدي، المهندس المشرف عن صيانة سدَيْ وادي درنة، وقد تمت محاكمتهما غيابيًا بسبب وجودهما خارج ليبيا.

وحتى وقت كتابة هذه الرسالة، كانت محاكمة المتهمين أمام محكمة استئناف درنة تشمل تهمًا تتعلق بالتقصير في أداء الواجبات الرسمية أو رفض أدائها. ومع ذلك، لم يتم التحقيق مع كبار المسؤولين والقادة وأعضاء الجماعات المسلحة القوية، ناهيك عن محاكمتهم، مما يثير مخاوف من إفلاتهم من العدالة.

وقد تضمَّن رد مكتب النائب العام تفاصيل عن التحقيقات وأسماء المسؤولين الستة عشر الذين يخضعون للتحقيقات والمحاكمات الجنائية، وهي معلومات لم تُنشر علنًا. وردًا على استفسار لمنظمة العفو الدولية عمَّا إذا كان مكتب النائب العام يعتزم عرض تفاصيل عن سير التحقيقات والنتائج التي توصلت إليها على أقارب الضحايا وعلى المجتمع بصفة عامة، أكَّد المكتب التزامه بحقوق أسر الضحايا وأولئك

[76] مكتب النائب العام، دولة ليبيا، منشور على فيسبوك، "انتقل المستشار النائب العام، يوم الجمعة 2023/9/15 إلى مدينة درنة"، 17 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/attorneygeneral.ly/posts/pfbid0ZtBu8V4m7ocQoVdgp2VuR9B4P4vUCKxTxwdg12dMB3t7haXiP2B44wnBAGvYW94al

الذين تضرَّروا في الحصول على معلومات وبيانات قضائية بخصوص الحادثة، ولكنه لم يوضِّح الآليات المحدَّدة التي تتيح حصول المتضرِّرين على مثل هذه المعلومات.

وقد أصدر مكتب النائب العام عددًا محدودًا من البيانات الصحفية، وعقد مؤتمرًا صحفيًا واحدًا، حيث عرض آخر المستجدات حول سير التحقيقات. ففي 25 سبتمبر/أيلول 2023، على سبيل المثال، أعلن النائب العام عن تشكيل لجنة لتحليل أسباب انهيار السدَّيْن، وأشار على وجه التحديد إلى أن اللجنة أجرت تحقيقات في درنة وبنغازي وطرابلس.[77] كما أشار مكتب النائب العام، في رسالته إلى منظمة العفو الدولية، إلى أن اللجنة أجرت عمليات معاينة للمناطق المتضرِّرة، وسجّلت الخسائر والأضرار المادية الناجمة عن الكارثة، وفحصت وثائق ذات صلة، وتتبعت تحويلات مالية، وجمعت شهادات شهود. كما أجرت اللجنة مراجعةً للإجراءات الإدارية والمالية المتعلقة بعقود عملية صيانة السدين، والتي أُسندت إلى شركة خاصة. وأجرت اللجنة أيضًا تحقيقات بشأن المبالغ المالية التي دفعها مسؤولو هيئة الموارد المالية إلى الشركة المتعاقدة في عام 2014، بالرغم من "ثبوت إخلالها بالالتزامات المتولِّدة عن العقد" وأنها لم تُكمل العمل. كما حقَّقت اللجنة فيما إذا كانت السلطات المحلية في درنة قد أخلّت بواجبها في درء المخاطر المحيطة بسكان المدينة قبيل الفيضانات. وعيَّن مكتب النائب العام أمانة استشارية خاصة للمساعدة في الجوانب الفنية لعمل اللجنة، بما في ذلك خبراء في الطب الشرعي، وفي تحديد البصمة الوراثية، وفي إدارة الكوارث. وشُكِّلت لجنة استشارية أخرى متخصِّصة، تضم مهندسين وخبراء مختصين، للمساعدة في الوقوف على أسباب انهيار السدين.

وفي 25 سبتمبر/أيلول 2023، أُعلن في بيان صحفي أن النائب العام استجوب رئيس هيئة الموارد المالية السابق والحالي؛ ومدير إدارة السدود السابق والحالي؛ ورئيس قسم تنفيذ مشروعات السدود والصيانة؛ ورئيس قسم السدود بالمنطقة الشرقية؛ ورئيس مكتب الموارد المائية في درنة. وأشار البيان الصحفي إلى أن عميد بلدية درنة، والذي أقاله وزير الحكم المحلي في حكومة الاستقرار الوطني، يوم 18 سبتمبر/أيلول 2023، قد خضع للاستجواب بشأن ادعاءات عن إساءة استعمال سلطة وظيفته، وانحرافه عن مُوجبات ولاية إدارة الأموال المُخصَّصة لإعادة إعمار مدينة درنة.[78] وفي أعقاب الاستجوابات، وُضع أولئك المسؤولون الثمانية رهن الحبس الاحتياطي بتهم إساءة إدارة المهام الإدارية والمالية المُوكلة لهم، وإسهام أخطائهم في وقوع كارثة فقد ضحايا الفيضان، وإهمال اتخاذ وسائل الحيْطة من الكوارث، والتسبُّب في خسائر اقتصادية لحقت بالبلاد.[79]

وفي 28 سبتمبر/أيلول 2023، أعلن مكتب النائب العام حبس أربعة مسؤولين آخرين، وهم عضوان في المجلس البلدي في درنة؛ ومدير مكتب مشروعات إعادة إعمار المدنية؛ ورئيس اللجنة الفنية المُكلَّفة بتنفيذ مخطط إعمارها، وذلك بتهم تتعلق بقصور أدائهم الوظيفي مما تسبَّب في وفاة الآلاف ووقوع خسائر اقتصادية جسيمة.[80]

وفي 27 ديسمبر/كانون الأول 2023، أعلن مكتب النائب العام حبس مسؤولين آخرين، وهما رئيس صندوق إعمار مدنية درنة، وعضو في اللجنة المالية المُكلَّفة بتنفيذ مخطط إعمارها، فيما يتصل بواقعة انهيار السدين. وفي اليوم نفسه، أحال النائب العام 16 شخصًا إلى غرفة الاتهام في محكمة درنة الابتدائية.

وخلال مؤتمر صحفي، يوم 3 يناير/كانون الثاني 2024، أعلن النائب العام أن اثنين من المتهمين أُحيلا إلى غرفة الاتهام غيابيًا لأنهما غادرا ليبيا، وأنه صدر أمر بالقبض عليهما. كما أشار إلى أن النيابة قدمت طلبًا لإعداد نشرة حمراء لإحالتها إلى الإنتربول للقبض عليهما.[81]

وفي 11 يناير/كانون الثاني 2024، ذكرت وسائل إعلام أن قاضي غرفة الاتهام في محكمة درنة الابتدائية أحال 14 متهمًا إلى محكمة الاستئناف بتهم تتعلق بالتقصير في أداء المهام الوظيفية المُسندة إليهم أو الامتناع عن أدائها.[82] ولم تُعلن أي معلومات عن أسماء المتهمين أو عن سير المحاكمة.

ولم يقدِّم أي من سكان درنة الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، وعددهم 22 شخصًا، أي معلومات حول مشاركتهم في تحقيقات النائب العام، بل إن بعضهم لم يكونوا على علم بوجود تحقيق،

---

[77] مكتب النائب العام، دولة ليبيا، منشور على فيسبوك، "سلطة التحقيق تُحرِّك الدعوى الجنائية في مواجهة ستة عشر مسؤولًا عن إدارة مرفق السدود، 25 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/photo/?fbid=779527983975338

[78] الحكومة الليبية، منشور على فيسبوك، "قرار وزير الحكم المحلي رقم 60 لسنة 2023 بشأن حل المجلس التسييري لمدينة درنة"، 18 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.facebook.com/photo/?fbid=296538229677276. (تاريخ الاطلاع: 2 فبراير/شباط 2024)

[79] وكالة الأنباء الليبية، "مكتب النائب العام: الحبس الاحتياطي لستة عشر مسؤولًا عن إدارة مرفق السدود في البلاد"، 25 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=288975

[80] وكالة الأنباء الليبية، "النائب العامر يأمر بحبس أربعة مسؤولين بسبب كارثة فيضانات مدينة درنة"، 29 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=289302

[81] وكالة الأنباء الليبية، "النائب العام يكشف عن عدد من البلاغات والقضايا في المقابر الجماعية وسدي درنة ومنظومة الرقم الوطني"، الرابط: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=298934

[82] The Libya Observer, "Derna dams rupture case sent to Court of Appeals", 12 January 2024, https://libyaobserver.ly/news/derna-dams-rupture-case-sent-court-appeals

بينما كان آخرون مشكِّكين في قدرة النيابة العامة على إجراء تحقيقات مستقلة وتوجيه تهم إلى كبار المسؤولين الحكوميين أو ذوي النفوذ من قادة أو أعضاء الجماعات المسلحة. وقد أكَّد مكتب النائب العام، في رسالته إلى منظمة العفو الدولية، التزامه بضمان سلامة عائلات الضحايا، وشدَّد على أنه لم يتلقَ أي شكاوى تتعلق بتهديدات لأهالي الضحايا تعرقل مشاركتهم في التحقيقات. كما سلَّط مكتب النائب العام، في رسالته، الضوءَ على الجهود التي بذلها المكتب في جمع شهادات من الناجين وغيرهم من المتضرّرين، وأكد التزامه بحقوق عائلات الضحايا في الحصول على معلومات وبيانات قضائية بخصوص الحادثة. إلا إن مكتب النائب العام لم يوضِّح الآليات المحدَّدة التي تتيح حصول المتضرّرين على مثل هذه المعلومات، ولم يردّ على استفسار منظمة العفو الدولية عما إذا كان يعتزم عرض تفاصيل عن سير التحقيقات والنتائج التي توصلت إليها على أقارب الضحايا وعلى المجتمع بصفة عامة.

وقد أوضح أحد سكان درنة أسباب تردُّده في المشاركة في التحقيقات المحلية وانعدام ثقته في قدرة السلطات القضائية على تحقيق الإنصاف وقدرتها على ذلك، فقال:

"لقد تم احتجازي وتعذيبي لمدة ثلاث سنوات في سجن قرنادة على يد مجموعة مسلحة تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية، وعندما تم إطلاق سراحي، لم أفكر أبدًا في رفع قضية في المحكمة ضد الجناة. اليوم، لدي نفس الشعور. المحاكم المحلية ليست هيئات قضائية آمنة لتحقيق العدالة لضحايا فيضانات درنة، ومن بينهم خمسة من عائلتي المباشرة وأكثر من 40 فردًا من عائلتي الكبيرة".

تجري التحقيقات في كارثة درنة على خلفية عدم قدرة السلطات القضائية على أو عدم رغبتها في محاسبة المسؤولين عن الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي. فبدلاً من محاسبة الميليشيات القوية ذات السجلات الموثقة جيدًا في ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، سعت الحكومات المتعاقبة إلى استرضائها وتأمين ولائها من خلال إغداق الثناء عليها والرواتب والمناصب رفيعة المستوى والمزايا الشرعية. كما تجاهلت الحكومات المتعاقبة منذ فترة طويلة دعوات منظمة العفو الدولية لإقالة القادة الأقوياء للجماعات المسلحة والميليشيات المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية عن جرائم حرب وغيرها من الجرائم المؤثمة بموجب القانون الدولي من مناصب السلطة أو المسؤولية، مما يمكنهم من الاستمرار في ارتكاب الانتهاكات أو ترسيخ الإفلات من العقاب.[83]

وبالمثل، سلَّطت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، في تقريرها النهائي الصادر في 20 مارس/آذار 2023، الضوءَ على بواعث القلق بشأن الإفلات من العقاب واستقلال القضاء في ليبيا. وقالت البعثة إنها وجدت أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن "أفعالًا ارتُكبت قد قوَّضت استقلال القضاء وقلَّصت سيادة القانون". وإنها "تلقت تقارير عن استبدال قضاة لتحقيق نتيجة معينة، وإصدار أحكام مُكيَّفة لخدمة مصالح، وقضايا لم تُقدم إلى المحاكمة بسبب الانتماءات القَبَلية".[84]

ويُثير شيوع مناخ الإفلات من العقاب بواعث قلق شديدة بشأن قدرة السلطات القضائية في ليبيا واستعدادها لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة ومنح التعويضات. وقد تزايدت الدعوات من أجل المحاسبة الدولية[85] في أوساط الناجين والمدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا في أعقاب الفيضانات، وذلك بعد سنوات من سوء الحكم والإدارة من جانب الحكومتين المتنافستين، فضلًا عن إطلاق العنان للميليشيات والجماعات المسلحة، التي تعطي الأولوية لمصالحها الذاتية على حساب أرواح وسلامة السكان الذين يعيشون في ليبيا.

وفي غياب أي آفاق جديَّة للمحاسبة على المستوى الوطني، فقد أكَّدت منظمة العفو الدولية منذ فترة طويلة على الحاجة الماسة لآلية دولية مستقلة للتحقيق بشأن وضع حقوق الإنسان في ليبيا. كما أعربت المنظمة عن أسفها بشأن قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في مارس/آذار 2023، بعدم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصّي الحقائق في ليبيا، وعدم إنشاء آلية لمواصلة المحاسبة، حيث اعتمد المجلس بدلًا من ذلك قرارًا يتضمن تعهداً ببناء القدرات من دون أن يشتمل على ولاية تضمن كفاءة المراقبة أو الإبلاغ.[86] وهناك حاجة ماسة لإنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق، من أجل تحديد الحقائق والملابسات المحيطة بالخسائر الكارثية في الأرواح والدمار الذي حل في أعقاب إعصار دانيال، بما في ذلك فحص ما إذا كانت السلطات الليبية والقوى المسيطرة بحكم الأمر الواقع على المناطق المتضرِّرة قد تقاعست عن حماية حقوق الأفراد في الحياة والصحة وغيرهما من حقوق الإنسان.

---

[83] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: بعد عشر سنوات على الانتفاضة، الميليشيات تفلت من العدالة وتحصد المكافآت"، 17 فبراير/شباط 2021، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/02/libya-ten-years-after-uprising-abusive-militias-evade-justice-and-instead-reap-rewards-2/

[84] الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، *تقرير البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا*، 20 مارس/آذار 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/52/83، الفقرتان 94 و95.

[85] محامون من أجل العدالة في ليبيا، "مجموعة المساءلة أولًا تطالب بإجراء تحقيق دولي مستقل في تفاقم كارثة درنة وشرق ليبيا"، 26 سبتمبر/أيلول 2023، الرابط: https://www.libyanjustice.org/news-arabic/mjmwaa-lmsl-wlan-tutlb-bjr-thqyq-dwly-mstql-fy-tfqm-krth-drn-w-shrq-lyby

[86] Amnesty International, "HRC 52 – Oral Statement: Interactive Dialogue with the Fact-Finding Mission on Libya" (Index: IOR 40/6635/2023), 3 April 2023, https://www.amnesty.org/en/documents/ior40/6635/2023/en/

6 الإطار القانوني

ليبيا دولة طرف في معاهدات دولية أساسية تحمي الحقوق في الحياة، وحرية التعبير، والتجمع السلمي، والتمتع بمستوى معيشة ملائم، وتحظر الاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكذلك التمييز المُجحف لأي أسباب محظورة، بما في ذلك العرق، أو النوع الاجتماعي، أو الإثنية، أو الدين، أو الآراء السياسية، أو غيرها من الآراء، أو الأصل، أو أي أوضاع أخرى. ومن بين هذه المعاهدات، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مع إثبات تحفظ عام[87] يفيد بأن تنفيذ الاتفاقية لا يمكن أن يتعارض مع قوانين الأحوال الشخصية المُستمدَّة من الشريعة الإسلامية.[88] كما أن ليبيا دولة طرف في الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والبروتوكول الملحق به بشأن حقوق المرأة في إفريقيا (بروتوكول مابوتو)؛ والميثاق العربي لحقوق الإنسان.

ولم تصادق ليبيا على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.

وحيثما وُجدت سلطات قائمة بحكم الأمر الواقع، مثل القوات المسلحة العربية الليبية، تسيطر على مناطق وتمارس فيها مهامًا مماثلة لمهام الحكومات، فإنها تكون أيضًا مُلزمة بالتقيُّد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، في تعليقها العام رقم 36 بشأن الحق في الحياة بموجب المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بشكل محدد، إلى أن واجب حماية الحق في الحياة يعني أيضًا "أنه ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ التدابير الملائمة لمعالجة الظروف الاجتماعية العامة التي قد تتسبب في أخطار مباشرة تهدد حياة الأشخاص أو تمنعهم من التمتُّع بحقهم في الحياة بكرامة. وقد تشمل هذه الظروف العامة [...] تدهور البيئة [...] وتشمل التدابير اللازمة لإيجاد الظروف الملائمة لحماية الحق في الحياة، عند الاقتضاء، التدابير الرامية إلى كفالة إمكانية حصول الأشخاص دون تأخير على السلع والخدمات الأساسية، مثل الغذاء والماء والمأوى والرعاية الصحية والطاقة الكهربائية وخدمات الصرف الصحي، وغير ذلك من التدابير الرامية إلى تعزيز الظروف العامة المناسبة وتيسيرها، مثل دعم الخدمات الصحية الفعَّالة في حالات الطوارئ وعمليات التصدِّي للخطر في حالات الطوارئ (بما في ذلك، رجال الإطفاء، وخدمات الإسعاف، وقوات الشرطة) وبرامج الإسكان الاجتماعي. [...] وينبغي للدول الأطراف أيضًا أن تضع، عند الاقتضاء، خططًا للطوارئ وإدارة الكوارث بهدف زيادة مستوى التأهب والتصدِّي للكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري التي قد تؤثر سلبًا على التمتُّع بالحق في الحياة، مثل الأعاصير وأمواج تسونامي والزلازل والحوادث الناجمة عن المواد المشعَّة والهجمات السيبرانية الضخمة التي تؤدي إلى تعطيل الخدمات الأساسية".[89]

---

[87] "تشعر [اللجنة] بالقلق إزاء ما تبقى من تحفظات الدولة الطرف على المادة 2 بشأن الحق في الميراث، والفقرات (ج) و(د) من المادة 16، فيما يتعلق بالزواج والطلاق، كما أنها ترى أن هذه التحفظات تتعارض مع هدف الاتفاقية وغرضها". الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، *الملاحظات الختامية- الجماهيرية العربية الليبية*، 6 فبراير/شباط 2009، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/LBY/CO/5، الفقرة 13.

[88] "ترى [اللجنة] أن التحفظات على المادة 2 أو على فقراتها الفرعية تتنافى من حيث المبدأ مع موضوع الاتفاقية وغرضها، ومن ثم تُعد غير مقبولة، بموجب الفقرة 2 من المادة 28" . الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 28 بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة 2 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 16 ديسمبر/كانون الأول 2010، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CEDAW/C/GC28، الفقرة 41.

[89] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36: الحق في الحياة (المادة 6)، 3 سبتمبر/أيلول 2019، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، الفقرة 26.

وأضافت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان "يُشكِّل التدهور البيئي وتغير المناخ والتنمية غير المُستدامة بعض أكثر العوامل إلحاحًا وخطورةً من تلك التي تهدِّد قدرة أجيال الحاضر والمستقبل على التمتُّع بالحق في الحياة. وينبغي بالتالي أن تبلور التزامات الدول الأطراف بموجب القانون البيئي الدولي مضمون المادة 6 من العهد، وأن يبلور التزام الدول الأطراف باحترام الحق في الحياة وكفالته أيضًا التزاماتها ذات الصلة بموجب القانون البيئي الدولي. ويتوقف تنفيذ الالتزام باحترام الحق في الحياة وكفالته، ولاسيما الحياة بكرامة، على جملة أمور منها التدابير التي تتخذها الدول الأطراف للحفاظ على البيئة وحمايتها من عوامل الضرر والتلوث وتغير المناخ التي تتسبب فيها الجهات الفاعلة العامة والخاصة. ويجب على الدول الأطراف بالتالي أن تكفل الاستخدام المُستدام للموارد الطبيعية، وأن تضع وتنفِّذ معايير بيئية موضوعية، وأن تُجري تقييمات للآثار البيئية وتتشاور مع الدول المعنية بشأن الأنشطة التي يُحتمل أن يكون لها أثر كبير على البيئة، وأن تقدم إشعارات إلى الدول الأخرى المعنية بشأن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ وتتعاون معها، وأن توفر الفرص المناسبة للحصول على معلومات بشأن المخاطر البيئية وتُولي الاعتبار الواجب للنهج الوقائي".[90]

وأكدت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في تعليقها العام رقم 3 بشأن الحق في الحياة، أن حماية الحق في الحياة تقتضي من الدول الأطراف أن تقوم بجملة من الإجراءات التي يجب "أن تشمل الخطوات الوقائية للحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها والاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية، أو المجاعات، أو تفشي الأمراض المُعدية، أو غير ذلك من الطوارئ".[91]

وتُقرُّ المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحق في السكن الملائم. وكما أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم 4، فإن حالات إخلاء المساكن بالإكراه تمثِّل انتهاكًا جسيمًا لحقوق الإنسان، وتتعارض بداهةً مع مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يمكن تبريرها إلا في بعض الظروف الاستثنائية جدًا، ووفقًا لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة.[92] وفضلًا عن ذلك، أوضحت اللجنة، في تعليقها العام رقم 7، أنه يجب تطبيق إجراءات عملية للحماية فيما يتصل بحالات الإخلاء القسري، وأنه "على الدول الأطراف أن تتحقق، قبل القيام بأي عملية إخلاء، وخصوصًا عمليات الإخلاء التي تمسّ جماعات كبيرة من الناس، من استطلاع جميع البدائل الممكنة من الناحية العملية وذلك بالتشاور مع الأشخاص المتضررين، بقصد تجنب الحاجة إلى استخدام القوة أو على الأقل الحدّ من استخداماها ما أمكن. وينبغي أن توفر للأشخاص المتضررين من أوامر الإخلاء سبل الانتصاف والإجراءات القانونية في هذا الصدد. وعلى الدول الأطراف أيضًا أن تولي العناية للتحقق من تمتع جميع الأفراد المعنيين بالحق في الحصول على تعويض مناسب عن أي ممتلكات شخصية وعقارية على السواء، يكون قد لحق بها الضرر".[93] وأضافت اللجنة أنه "ينبغي ألا تسفر عمليات الإخلاء عن ترك الأفراد ذوي الصلة بلا مأوى أو تعريضهم لانتهاك حقوق الإنسان الأخرى. وحيثما لا يستطيع هؤلاء الأشخاص المتضررون إعالة أنفسهم، يجب على الدولة الطرف أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة لتكفل توفير سكن بديل ملائم لهم، أو إعادة التوطين أو إمكانية الحصول على أرض خصبة، حسبما يكون الحال".[94]

وتُقرُّ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التشريد الداخلي بعدة أمور، من بينها أن "لكل إنسان الحق في الحماية من أن يُشرَّد تعسفًا من مسكنه أو من محل إقامته المعتاد". ويقضي المبدأ التوجيهي رقم 7 (1) بأن "على السلطات المعنية، قبل اتخاذ أي قرار يقضي بتشريد أشخاص، أن تعمل على استطلاع كافة البدائل المُمكنة لتجنُّب التشريد كليةً". كما ينص المبدأ التوجيهي رقم 7 (2) على أنه "على السلطات التي تقوم بذلك التشريد أن تحرص، بأقصى ما تستطيع من الناحية العملية، على إتاحة مأوى مناسب لهؤلاء المشردين وعلى أن يتم تهجيرهم في ظروف مُرضية من حيث السلامة والتغذية والصحة والنظافة وعدم تشتيت أفراد الأسرة الواحدة"؛ وينصُّ المبدأ التوجيهي رقم 7 (3) على أن "(ب) تُتخذ التدابير الكافية لضمان تزويد المُراد تشريدهم بكافة المعلومات المتعلقة بأسباب وإجراءات التشريد وبالتعويض وإعادة التوطين حسب الاقتضاء؛ (ج) السعي للحصول على موافقة المُراد تشريدهم موافقة حرة وعن علم؛ (د) تعمل السلطات المعنية على إشراك المتضرّرين، وبخاصة النساء، في تخطيط وإدارة عمليات إعادة التوطين؛ (و) يُحترم حق الأشخاص في التماس سُبل انتصاف فعَّالة، بما في ذلك عرض القرارات المتعلقة بهم على السلطات القضائية المختصة لإعادة النظر فيها". وبالإضافة إلى ذلك، يقضي

---

[90] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36: الحق في الحياة (المادة 6)، 3 سبتمبر/أيلول 2019، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، الفقرة 62.

[91] African Commission on Human and Peoples' Rights, General Comment 3: The Right To Life (Article 4), 57th Ordinary Session, 4–18 November 2015, para. 41.

[92] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 4: الحق في الإسكان الملائم (المادة 11 (1))، 13 ديسمبر/كانون الأول 1991، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/1998/23، الفقرة 18.

[93] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 7: الحق في الإسكان الملائم (المادة 11 (1))، 20 مايو/أيار 1997، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/1998/22، الفقرتان 13 و15.

[94] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 7: الحق في الإسكان الملائم (المادة 11 (1))، 20 مايو/أيار 1997، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/1998/22، الفقرة 16.

المبدأ التوجيهي رقم 9 بأنه "على الدول التزام خاص بمنع تشريد الشعوب الأصلية والأقليات والفلاحين والرعاة وغيرهم من الجماعات التي تعتمد اعتمادًا خاصًا على أراضيها ولها تعلُّق وجداني بها".[95]

أما الحق في الحرية والأمن الشخصي، بما في ذلك الحماية من الاعتقال أو الاحتجاز التعسفيين، والحق في حرية الرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي، فيكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ووفقًا للمادة 9 من العهد لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفيًا ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينصُّ عليها القانون وطبقًا للإجراء المقرر فيه. وحسب الفقه القانوني لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، وكذلك التعليق العام رقم 35 للجنة المعنية بحقوق الإنسان، تشكل إجراءات الاعتقال أو الاحتجاز بسبيل العقاب على ممارسة الحقوق المشروعة التي يكفلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أفعالًا تعسفية، بما في ذلك حرية التجمع السلمي (المادة 21)، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها (المادة 22)، وحرية الرأي والتعبير (المادة 19).[96]

وتكفل المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الحقَّ في حرية الرأي والتعبير، حيث تنصُّ على أنه ينبغي "أن تضمن الدول الأطراف الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود. ويشمل هذا الحق التعبير عن المعلومات التي تشمل أي شكل من أشكال الأفكار والآراء التي يمكن نقلها إلى الآخرين أو استلام تلك المعلومات، رهنًا بأحكام الفقرة 3 من المادة 19 وأحكام المادة 20. كما يشمل الحق الخطاب السياسي، والتعليقات الذاتية، والتعليق على الشؤون العامة، واستطلاع الرأي، ومناقشة حقوق الإنسان، والصحافة، والتعبير الثقافي والفني، والتدريس، والخطاب الديني".[97] وينبغي أن تخضع أي قيود تُفرض على الحق في حرية التعبير للأحكام والشروط المُقررة في الفقرة 3 من المادة 19، وهي أن تكون مُحدَّدة بنصّ القانون وأن تكون ضرورية ومُتناسبة وتسعى لتحقيق هدف مشروع. ويقع على الدولة عبء إثبات أن أي قيود من هذا القبيل تتوافق مع العهد. ولا يمكن أن يكون الاعتداء على شخص بسبب ممارسته لحرية الرأي أو حرية التعبير متفقًا مع المادة 19، بما في ذلك أشكال الاعتداء المُتمثِّلة في الاحتجاز التعسفي، والتعذيب، وتهديد النفس، والقتل.[98]

وينصُّ إعلان المبادئ بشأن حرية التعبير في إفريقيا، الصادر عن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، على ذلك بطريقة مناسبة، حيث يقول "لا يجوز أن يتعرَّض أي شخص للتدخل التعسفي في حريته في التعبير. ولا يجوز أن تُفرض أي قيود على حرية التعبير إلا بمقتضى القانون، على أن تخدم مصلحة مشروعة وأن تكون ضرورية وفي مجتمع ديمقراطي".[99]

ويرد إقرار حظر التمييز وحق كل شخص في المساواة أمام القانون في مواثيق عديدة لحقوق الإنسان، من بينها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تُعرِّف التمييز العنصري بأنه "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العِرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني [...]". وتفرض المادة 2 على الدول الأطراف الالتزام بحظر أي عمل أو ممارسة من أعمال أو ممارسات التمييز العنصري ضد الأشخاص أو جماعات الأشخاص من جانب السلطات العامة أو أي شخص آخر، أو جماعة، أو منظمة. وتقتضي المادة 5 من الدول الأطراف ضمان حق كل إنسان، دون تمييز، في المساواة أمام القانون بصدد التمتع بحقوقه الإنسانية، بما في ذلك الحق في الأمن على شخصه وفي حماية الدولة له من أي عنف أو أذى بدني، يصدر سواء عن موظفين رسميين أو عن أية جماعة أو مؤسسة (المادة 5 (ب)). ووفقًا للمادة 6، ينبغي للدول ألا تضمن تمتُّع كل شخص في نطاق ولايتها بالحماية الفعَّالة من التمييز العنصري فحسب، بل وأن تتيح كذلك للضحايا الحق في اللجوء إلى القضاء للحصول على التعويض والترضية العادلين والمناسبين. وحثت لجنة القضاء على التمييز العنصري الدول، في توصيتها العامة رقم 30، على "ضمان تمتُّع غير المواطنين بالمساواة في الحماية والاعتراف أمام القانون، واتخاذ إجراءات في هذا السياق لمكافحة العنف القائم على دوافع عِرقية، وكفالة وصول الضحايا إلى وسائل الإنتصاف القانوني الفعَّالة، وحقهم في المطالبة بتعويض عادل ومناسب عن أي ضرر لحق بهم نتيجة لمثل هذا العنف"؛ وكذلك "ضمان أمن غير المواطنين".[100]

ويتعيَّن على الدولة أن تجري على وجه السرعة تحقيقًا وافيًا، وفعَّالًا، ومستقلًا، ومحايدًا بصدد مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها إلى القضاء، بما في ذلك المزاعم المتعلقة بانتهاكات

---

[95] الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، مبادئ توجيهية بشأن التشريد الداخلي، 22 يوليو/تموز 1998، وثيقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.4/1998/53/Add.2، الصفحتان 7 و8.

[96] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35: الحرية والأمان الشخصي (المادة 9)، 16 ديسمبر/كانون الأول 2014، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/35، الفقرة 17.

[97] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34: حرية الرأي والتعبير (المادة 19)، 12 سبتمبر/أيلول 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/34، الفقرة 11.

[98] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام 34: حرية الرأي والتعبير (المادة 19)، 12 سبتمبر/أيلول 2022، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/34، الفقرة 23.

[99] African Commission on Human and Peoples' Rights, Resolution on the Adoption of the Declaration of Principles on Freedom of Expression in Africa (2002), 23 October 2002, ACHPR /Res.62(XXXII)02, art. IV, paras, 1–2.

[100] لجنة القضاء على التمييز العنصري، التعليق العام 30: التمييز ضد غير المواطنين، 12 مارس/آذار 2004، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CERD/C/64/Misc.11/rev.3، الفقرتان 18 و19.

الحق في الحياة.[101] وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى أن التقاعس عن التحقيق أو تقديم من يُزعم ارتكابهم الانتهاكات إلى ساحة العدالة يمثِّل في حد ذاته خرقًا مستقلًا لالتزامات الدولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأضافت اللجنة أنه "ينبغي أن تكون التحقيقات في الانتهاكات المزعومة للمادة 6 [الحق في الحياة] دائمًا مستقلة، ومحايدة، وفورية، وشاملة، وفعَّالة، وذات مصداقية، وشفَّافة. وفي حالة ثبوت وقوع انتهاك، ينبغي توفير كامل سُبل جبر الضرر، بما في ذلك، في ضوء الملابسات الخاصة للقضية، ما يكفي من تدابير التعويض وإعادة التأهيل والترضية. ويقع على الدول الأطراف أيضًا التزام باتخاذ خطوات لمنع حدوث انتهاكات مماثلة في المستقبل"، كما أشارت اللجنة إلى أنه "يجب أن تستكشف التحقيقات، في جملة أمور، المسؤولية القانونية لكبار الموظفين عما يرتكبه مرؤوسوهم من انتهاكات الحق في الحياة".[102] وشدَّدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أيضًا على التزام الدول بإثبات الحقيقة فيما يتعلق بالحوادث التي أفضت إلى الحرمان من الحياة، والتعرُّف على جثث الضحايا، والكشف عن التفاصيل ذات الصلة بالتحقيق لأقارب الضحية، وتعميم المعلومات المتعلقة بخطوات التحقيق المتخذة والنتائج والاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن التحقيق.

[101] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31: طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، 26 مايو/أيار 2004، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/21/Rev.1/Add.13، الفقرة 18، https://digitallibrary.un.org/record/533996?ln=en

[102] الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 36: الحق في الحياة (المادة 6)، 3 سبتمبر/أيلول 2019، وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/GC/36، الفقرتان 27 و28.

7 نتائج وتوصيات

بالرغم من مرور ستة أشهر منذ أن ضرب إعصار دانيال مدينة درنة ومناطق ساحلية أخرى في شرق ليبيا، فما زال الناجون يعانون من آثار الدمار والخسائر في الأرواح التي لم يسبق لها مثيل. ويضاعف من معاناتهم قصور الاستجابة من السلطات الليبية والقوى التي تسيطر بحكم الواقع الفعلي على درنة وغيرها من المناطق المتضرّرة، وتقاعس هذه السلطات والقوى عن ضمان أن تُتاح لجميع المتضرّرين، على قدم المساواة، سُبل الحصول على نصيب من جهود الإغاثة وإعادة الإعمار، دون تمييز مُجحف، بما في ذلك التمييز على أساس الانتماء القَبَلي أو السياسي، أو الجنسية و/أو أي وضع قانوني.

وقد أعلنت السلطات الليبية المتنافسة عن تعهُّدها، وخصَّصت ميزانيات ضخمة لإعادة إعمار المناطق المتضرّرة[103]، كما عُقد المؤتمر الدولي لإعادة إعمار مدينة درنة وغيرها من المدن المتضرّرة، يومي 1 و2 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، في مدينتي درنة وبنغازي، بمشاركة 162 شركة عالمية من 26 دولة. ومع ذلك، فقد اشتكى سكان المدينة من الافتقار إلى الشفافية في خطط الإعمار، ومن عدم إشراك المتضرّرين بشكل أصيل. وقد دأب جميع سكان درنة، الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، على التعبير عن بواعث قلق بشأن تأثير التنافس بين الحكومتين المتنازعتين على تمتُّع السكان بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وعلى حصولهم، في الوقت المناسب وعلى قدم المساواة، على الإنصاف والتعويضات عن الأضرار التي لحقت بهم. وهناك حاجة ماسة لنهج يتوافق مع حقوق الإنسان، يراعي احتياجات الجماعات المعرَّضة للخطر، ولا سيما سكان درنة الذين نزحوا إلى غرب ليبيا واللاجئين والمهاجرين وأفراد الأقليات العِرقية، وذلك لضمان تمتُّع جميع المتضرّرين بحقوقهم، بما في ذلك التشاور معهم وإشراكهم بشكل جدي في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم.

وقد ابتُليت ليبيا منذ وقت طويل بأوضاع مثل تمتُّع الجماعات المسلحة والميليشيات بحصانة شبه كاملة من المحاسبة والعقاب على جرائم مؤثّمة بموجب القانون الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، فضلًا عن عدم وجود حكومة موحَّدة، وتآكل المؤسسات الوطنية، وما زالت هذه الأوضاع تقوّض جهود التعافي وإعادة الإعمار في درنة وغيرها من المناطق التي تضرَّرت من الفيضانات. ومنذ عهد طويل، فقد الليبيون الثقة في قدرة القضاء الوطني على أن يحقق لهم الإنصاف وجبر الضرر والتعويض. فهم، في أحسن الأحوال، يعتبرون القضاء عاجزًا عن محاسبة ذوي النفوذ من قادة وأعضاء الجماعات المسلحة والسياسيين. أما في أسوأ الأحوال، فيرون أنه متواطئ في التستُّر على جرائم وحماية العناصر ذات النفوذ من المحاكمة.[104] وقد أقرَّ عدد من الناجين والمدافعين عن حقوق الإنسان في ليبيا بأن تحقيقات النائب العام، الذي يتخذ من طرابلس مقرًا له، بخصوص انهيار السدين قد تؤدي إلى محاكمات لمسؤولين من المستويات الدُنيا والمتوسطة، ولكنهم أعربوا عن شكوك عميقة، بالنظر إلى مناخ الإفلات

[103] في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2023، أصدر رئيس حكومة الاستقرار الوطني المكلف أسامة حماد قراراً بتعيين بلقاسم حفتر نجل القائد العام للقوات المسلحة العربية الليبية خليفة حفتر، مديرا لصندوق إعادة إعمار درنة والمدن والمناطق المتضررة بميزانية 10 مليارات دينار. وفي 5 فبراير/شباط 2024 اقر مجلس النواب الليبي في بنغازي القانون رقم 1 بشأن إنشاء صندوق التنمية وإعادة إعمار ليبيا. ونقل اليه تبعية عشرة هيئات ولجان وأجهزة ومصالح وصناديق من ضمنها صندوق إعادة إعمار مدينة درنة والمدن والمناطق المتضررة وكافة اللجان التي شكلت لغرض التنمية والإعمار. ونصت المادة من11 هذا القانون على انه يجوز للصندوق نزع الملكية للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل.

[104] منظمة العفو الدولية، "ليبيا: حاسِبوا قادة ميليشيا جهاز دعم الاستقرار"، 4 مايو/أيار 2022، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/05/libya-hold-stability-support-authority-militia-leaders-to-account/؛ منظمة العفو الدولية، "ليبيا: يجب محاسبة الميليشيات التي تمولها الدولة على عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء"، 31 مارس/آذار 2022، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/03/libya-state-financed-militia-must-be-held-to-account-for-extrajudicial-execution-in-misratah/؛ منظمة العفو الدولية، "ليبيا: جهاز الأمن الداخلي يشدِّد قمعه لحرية التعبير"، 23 مارس/آذار 2022، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/03/libya-the-internal-security-agency-intensifies-crackdown-on-freedom-of-expression/؛ منظمة العفو الدولية، "ليبيا: يجب على حكومة الوحدة الوطنية ألا تُضفي الشرعية على الميليشيات والجماعات المسلحة المسؤولة عن ارتكاب انتهاكات مروِّعة"، 6 أغسطس/آب 2021، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/08/libya-government-of-national-unity-must-not-legitimize-militias-and-armed-groups-responsible-for-harrowing-abuses/؛ منظمة العفو الدولية، "ليبيا: بعد عشر سنوات على الانتفاضة، الميليشيات تفلت من العدالة وتحصد المكافآت"، 17 فبراير/شباط 2021، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2021/02/libya-ten-years-after-uprising-abusive-militias-evade-justice-and-instead-reap-rewards-2/

من العقاب السائد منذ عام 2011، في أن العناصر السياسية أو العسكرية القوية سوف تخضع للمحاسبة على المستوى المحلي يومًا ما.[105]

وقد أعربت منظمة العفو الدولية عن خيبة أملها العميقة في قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في مارس/آذار 2023، بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا، والاستعاضة عنها باعتماد قرار عن بناء القدرات.[106] وإذا كانت العدالة لا تزال بعيدة المنال في ليبيا، فمن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي على دعم الجهود الرامية إلى إنشاء آلية دولية، تشتمل على عنصري المراقبة والتحقيق، وتُكلف بتحديد الحقائق والملابسات المحيطة بجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي زُعم ارتكابها على أيدي جميع الأطراف في ليبيا منذ مارس/آذار 2023، عندما أُنهيت ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ليبيا.

وتزداد أهمية المحاسبة وضمانات عدم التكرار مع تصاعد احتمالات وقوع مزيد من الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، والتي تتفاقم من جراء تقادم البنية الأساسية في ليبيا وسوء صيانتها.

ويُعد تمهيد الطريق لتوفير سُبل دولية للانتصاف أمرًا حيويًا للناجين في درنة وغيرها من المناطق المتضرِّرة، وكذلك للناس في ليبيا بوجه عام، وذلك للتدليل على أن المجتمع الدولي يقف إلى جانبهم في مطالبتهم بالحقيقة والعدالة والتعويض.

كما كشفت مأساة درنة الآثار المدمِّرة لانزلاق ليبيا إلى هوة الفوضى منذ النزاع المسلح في عام 2011، والذي يتسم بانتشار الميليشيات والجماعات المسلحة في شتى أنحاء البلاد، وتفتُّت مؤسسات الدولة. ويؤثِّر هذا الوضع، ضمن ما يؤثِّر، على قدرة البلاد على التكيُّف مع المخاطر المحيطة بالناس في ليبيا من جراء الأحداث الجوية الناجمة عن المناخ، والتي تتزايد من حيث حدَّتها وتواترها.

ويجب أن تكون هذه المأساة بمثابة جرس إنذار للدولة الليبية، باعتبارها طرفًا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ،[107] للعب دورها العادل، جنبًا إلى جنب مع جميع الدول الأخرى، في الحدِّ من الاحتباس الحراري الذي تسبِّبه انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن الإنسان، وذلك عن طريق تحويل اقتصادها بعيدًا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري، والانتقال بشكل عادل ومُنصف ومتوافق مع حقوق الإنسان إلى الطاقة المتجدِّدة، على أن تكون الدول الأعلى دخلًا، التي تتحمل المسؤولية التاريخية الأكبر عن الانبعاثات، والدول ذات الدخل المرتفع المُنتجة للوقود الأحفوري، هي أول وأسرع الدول تنفيذًا لذلك.[108]

وبناءً على ذلك، فإن منظمة العفو الدولية تقدم التوصيات التالية:

توصيات مُوجَّهة إلى السلطات الليبية في طرابلس وإلى القوات المسلحة العربية الليبية:

- ضمان الإفراج الفوري عن جميع المحتجزين تعسفيًا من قبل جهاز الأمن الداخلي أو لواء طارق بن زياد المعزز أو غيرها من الجماعات المسلحة التابعة للقوات المسلحة العربية الليبية فقط بسبب ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، بما في ذلك بسبب انتقاداتهم الفعلية أو المُفترضة للقوات المسلحة، وضمان احتجاز جميع المحرومين من حريتهم في ظروف تفي بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء، وتمكينهم من الوصول إلى أسرهم ومحاميهم والحصول على أي رعاية طبية يحتاجون إليها.
- ضمان أن تكون حقوق الإنسان محورية في الاستجابة لكارثة الفيضانات، بما في ذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل. وينبغي لجهود الاستجابة أن تضمن الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة في صنع القرار لجميع الفئات، ولا سيما تلك الأكثر تضررًا، وضمان عدم التمييز في جميع جهود الاستجابة للكوارث والإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار، بما في ذلك توفير التعويضات المالية والإسكان البديل، وتمكين جميع المتضرِّرين من إعصار دانيال من التمتع بحقوقهم وعدم تعرُّضهم للتمييز أو للأعمال الانتقامية على أساس أصلهم العرقي، أو لونهم، أو جنسهم، أو لغتهم، أو رأيهم السياسي، أو أصلهم القومي، أو الاجتماعي، أو توجههم الجنسي، أو حالتهم الاجتماعية، أو ممتلكاتهم، أو وضعهم كمهاجرين، او وضع انعدام الجنسية،

---

[105] منظمة رصد الجرائم في ليبيا، "الشبكة الليبية لمناهضة التعذيب، من بينها منظمة رصد، تُطلق مناشدة عاجلة حول التعامل مع كارثة درنة"، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2023، الرابط: https://lcw.ngo/%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%a8%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%84%d9%8a%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d9%84%d9%85%d9%86%d8%a7%d9%87%d8%b6%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b9%d8%b0%d9%8a%d8%a8-%d9%85%d9%86%d8%a8%d9%8a%d9%86/

[106] الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان 52/41- تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا، 11 إبريل/نيسان 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/RES/52/41.

[107] United Nations Climate Change, United Nations Framework Convention on Climate Change: Libya, https://unfccc.int/node/61101) (accessed 9 February 2024)

[108] منظمة العفو الدولية، *الوقود المُهلك: لماذا تتطلب حماية حقوق الإنسان بصورة ملحة التخلُّص التدريجي الكامل والمُنصف من الوقود الأحفوري*، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 (رقم الوثيقة: POL 30/7382/2023)، الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/pol30/7382/2023/ar/

أو وضع الإعاقة، أو على أساس مكان ولادتهم أو عمرهم، أو بسبب نزوحهم إلى غرب ليبيا، أو بسبب نقص وثائقهم، بما في ذلك شهادات الوفاة للأقارب المفقودين، أو غير ذلك من الأوضاع.

- ضمان حق الناجين في الحصول على معلومات دقيقة ومُجدية في الوقت المناسب، والقدرة على الوصول إليها من دون تمييز. وكحد أدنى، ينبغي أن يتمكن الناجون من الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب بشأن أولئك الذين ماتوا أو يُفترض أنهم ماتوا، وأي معلومات مُتاحة عن الأقارب أو الأصدقاء المفقودين، وتفاصيل محدَّدة تتعلق بتوفير السكن والغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية والصحة الإنجابية، وغيرها من الخدمات الضرورية. وينبغي للسلطات أن تضع إجراءات واضحة لضمان قدرة الناجين الذين فقدوا أقاربهم على المطالبة بحقوقهم المدنية والأسرية والاقتصادية والاجتماعية والحق إلى ممتلكاتهم، مثل الحقوق المتعلقة بحضانة الأطفال والميراث والمعاشات التقاعدية، من دون شرط الحصول على شهادات الوفاة. وينبغي تزويد الناجين بالدعم القانوني المناسب وغيره من أشكال الدعم المتعلقة بإتمام العمليات الإدارية والقانونية.
- دعم النازحين داخليًا لاتخاذ قرارات طوعية ومستنيرة بشأن مستقبلهم، من دون تمييز. ويجب على السلطات الالتزام بوضع وتنفيذ خطة إما لتزويد الأشخاص المتضرِّرين بسكن بديل مناسب أو إصلاح وإعادة بناء المساكن الآمنة في المناطق المتضرِّرة، من دون تمييز. ويجب اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالسكن البديل، سواء في شكل إعادة التوطين أو المساكن المبنية في المناطق المتضرِّرة من الفيضانات، بعد عملية تشاور حقيقي مع الأشخاص المتضرِّرين؛ وضمان السماح لسكان تاورغاء النازحين داخليًا، الذين نزحوا قسرًا من المخيمات في بنغازي وما حولها، بالعودة.
- ضمان إجراء تحقيقات جنائية فعالة في الأسباب والظروف التي أدت إلى الخسائر الفادحة في الأرواح في فيضانات درنة، بما في ذلك عن طريق فحص ما إذا كانت السلطات الليبية وتلك التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على المناطق المتضرِّرة قد تقاعست عن حماية حقوق الناس في الحياة والصحة وغيرها من حقوق الإنسان. ويجب أن تكون التحقيقات شاملة وسريعة وشفافة ومحايدة ومستقلة، وأن تتناول مسؤولية كبار المسؤولين، بما في ذلك أفراد الأمن والجيش. وحيثما تكون هناك أدلة مقبولة كافية، يجب السعي إلى مقاضاة المسؤولين في إجراءات تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة في محاكم مدنية، ومن دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.
- توجيه دعوة إلى المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في سياق تغيُّر المناخ؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛ والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب؛ والاستجابة بشكل إيجابي، من دون مزيد من التأخير، لطلبات الزيارة المقدمة من سبعة إجراءات خاصة تابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ولا سيما المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين؛ والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص لاسيما النساء والأطفال؛ والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي؛ والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي؛ للقيام بزيارة قطرية بما في ذلك إلى درنة والمناطق الأخرى المتضرِّرة من إعصار دانيال.
- مراجعة إجراءات الإنذار المبكر حول وقوع الكوارث بشكل منتظم للتأكد من ملاءمتها للغرض، ودمج الدروس المُستفادة من فيضانات درنة، وكذلك من أفضل الممارسات الدولية، والسعي إلى التعاون والمساعدة الدوليَيْن عند الضرورة، ودمجهما في خطة التكيُّف الوطنية في ليبيا.
- مراجعة مساهمة ليبيا المُحددة وطنيًا بموجب اتفاق باريس حول تغير المناخ، بهدف تعزيز أهدافها لعام 2030، ووضع مساهمات جديدة مُحددة وطنيًا ذات أهداف طموحة تتماشى مع حصتها العادلة في خفض الانبعاثات لتلبية ضرورة إبقاء الاحتباس الحراري عند أقل من 1,5 درجة مئوية فوق مستويات عصر ما قبل الثورة الصناعية من أجل تجنب أسوأ آثار تغيُّر المناخ.

توصيات مُوجَّهة إلى المجتمع الدولي:

- يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم الجهود الرامية إلى إنشاء آلية دولية للتحقيق بشأن وضع حقوق الإنسان في ليبيا، تشمل عنصري المراقبة والتحقيق، وتكون لها صلاحية التحقيق وتحديد الحقائق والملابسات المتعلقة بجميع ما زُعم من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني على أيدي جميع الأطراف في ليبيا منذ مارس/آذار 2023، بما في ذلك:
    - من بين جملة أمور، تحديد الحقائق والملابسات المحيطة بفقدان الأرواح والدمار في سياق إعصار دانيال؛

- فحص ما إذا كانت السلطات الليبية وتلك التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على المناطق المتضرّرة قد تقاعست عن حماية حقوق الناس في الحياة والصحة وغيرها من حقوق الإنسان؛
- جمع وتحليل وحفظ أدلة عن مثل هذه الانتهاكات؛
- تحديد الشخصيات والكيانات المسؤولة عن انتهاكات لحقوق الإنسان، أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، أو غيرها من الجرائم ذات الصلة، كلما أمكن ذلك، بهدف ضمان محاسبة أولئك المسؤولين؛
- تقديم توصيات، وخاصة بشأن إجراءات المحاسبة، بهدف إنهاء الإفلات من العقاب ومعالجة الأسباب الجذرية، وضمان المحاسبة، بما في ذلك، كلما أمكن، المسؤولية الجنائية الفردية، والوصول إلى الحقيقة وإقرار العدالة والحصول على التعويض وجبر الضرر بالنسبة للضحايا.

- من أجل تجنُّب أسوأ آثار التغيُّر المناخي، بما في ذلك عن طريق التقليل إلى أدنى حد من مخاطر وقوع مزيد من الأحداث الجوية القصوى من قبيل إعصار دانيال، وتماشيًا مع نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية الأولى بشأن تنفيذ اتفاق باريس،[109] يجب على الدول الأطراف في اتفاق باريس التي لم تقم بعد بمراجعة وتعزيز أهداف عام 2030 في إطار مساهمتها المُحددة وطنيًا حسب الاقتضاء، لمواءمتها مع هدف درجة الحرارة المُحدد في اتفاق باريس، أن تقوم بذلك بحلول نهاية عام 2024. كما يجب على جميع الأطراف أن تُدرج في مساهماتها المقبلة المُحددة وطنيًا أهدافًا طموحة لخفض الانبعاثات على نطاق الاقتصاد، بما يشمل جميع غازات الدفيئة والقطاعات والفئات ويتماشى مع حصر الاحترار العالمي في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية، على نحو يراعي أحدث المعارف العلمية، وأن تعمل على مواءمة مساهماتها المقبلة المُحددة وطنيًا مع استراتيجيات طويلة الأمد للتنمية ذات الانبعاثات المنخفضة من غازات الدفيئة، على أن تكون البلدان الأعلى دخلًا، التي تتحمل المسؤولية التاريخية الأكبر عن الانبعاثات، وكذلك الدول الأخرى ذات الوضع المواتي، بما في ذلك الدول ذات الدخل المرتفع المنتجة للوقود الأحفوري، هي أول وأسرع الدول تنفيذًا لذلك.

[109] الأمم المتحدة، مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس، *نتائج عملية استخلاص الحصيلة العالمية الأولى*، 13 ديسمبر/كانون الأول 2023، وثيقة الأمم المتحدة رقم: FCCC/PA/CMA/2023/L.17، الفقرات 37-40.

8 ملحق

دولة ليبيا
مكتب النائب العام

التاريخ: 27 / رجب / 1445هـ
الموافق: 07 / 02 / م2024
الإشاري: 12

السيدة/ نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مُنظمة العفو الدولية

نهديكم أطيب التحية،

طالعت النيابة العامة الوثيقة رقم (TJ19/2024.5055)، المؤرخة 12 يناير 2024؛ التي طلبتم فيها، مد المنظمة بمعلومات تتعلق بحادثة فيضان مدينة درنة سنة 2023؛ فنفيد:

أولا / سؤال المنظمة عن رغبة النيابة العامة، مشاركة نتائج التحقيقات مع عائلات الضحايا والناجين وعامة الناس.

تدرك هيئة النيابة العامة أهمية إحاطة أفراد المجتمع - بما في ذلك الضحايا - بالنشاط القضائي الذي تمارسه تجاه المتجاوزين لنواهي القانون؛ عبر مسك سُبل إتاحة المعلومة لأفراد المجتمع من خلال وسائل تتقيد بأصول الإفصاح عن تطور الإجراءات الجنائية؛ وتحترم حقوق ضحايا الجرائم؛ وتراعي من هم محل تدابير الهيئة؛

كما ترنو النيابة العامة إلى الإفادة من معلومات أسر الضحايا؛ والناجين من الحادثة؛ وقد سبق لها معاملة الشكاوى والطلبات والأدلة المقدمة منهم؛

وتدعم سلطة التحقيق مبادئ توفير العدالة لضحايا الجريمة، بما في ذلك جريمة إساءة استعمال السلطة؛ وعلى

مكتب النائب العام 5

العنوان: المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@tago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب

الأخص تعزيز وصولهم إلى آليات الانتصاف من خلال تقديم الدفوع والطلبات والمذكرات التي تتضمن أدلة الإثبات؛ وكذلك اقتراح أية إجراءات من شأنها الإسهام في الوصول إلى الحقيقة؛

وتؤكد أن أسر الضحايا؛ والمضرورين؛ والناجين من حادثة الفيضان لهم حق الانضمام إلى الخصومة؛ بإتباع إجراءات الادعاء بالحق المدني. إن لم يسبق لأحدهم الادعاء أمام النيابة العامة. وسوف تعمل النيابة على دعم ادعائهم أمام القضاء.

كما لأسر الضحايا؛ والمضرورين حق الاطلاع على المعلومات والبيانات القضائية المتعلقة بالحادثة في أي وقت يرونه.

أما عن مشاركة أسر الضحايا والمضرورين في الإجراءات؛ فقد ابتنى جزء من إجراءات التحقيق. التي تتغيا فهم الظروف الملابسة للحادثة على تصوير شهادة الناجين؛ وكذلك استندت بعض نتائج التحقيق على التعليقات والآراء العلمية التي أبداها الخبراء الناجون من الحادثة.

ثانيا / سؤال المنظمة عن معلومات المتهمين.

المتهمون:

1/ **عمر إمحمد عمر سالم** - رئيس الهيئة العامة للمياه؛ وهي هيئة قائمة بالمهمات الموكلة إلى وزارة المياه عقب إلغائها؛

2/ **عمر خليفه عمر المغربي**- مدير إدارة السدود.

3/ **البهلول جمعه احمد الشكنطي**- مدير إدارة السدود.

مكتب النائب العام 5

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

4/ **أحمد سعيد السيفاو القبلي** ـ رئيس قسم تنفيذ المشروعات بالإدارة العامة للسدود.

5/ **عبد الله المراجع عبد الله التونسي** ـ مدير مكتب الموارد المائية درنه.

6 /**أحمد محمد حمد اقجام** ـ رئيس قسم السدود.

7/ **عبد القادر محمد السويسي العمامي** ـ رئيس فرع الموارد المائية بالمنطقة الشرقية.

8 /**احمد عبد الرحمن أطيف البركات** ـ عضو المجلس البلدي درنه.

9 /**احمد جمعه عبد المجيد امدورد** ـ عضو المجلس البلدي درنه.

10 / **عبد المنعم عبد الرحمن سليمان الغيثي** ـ عميد بلدية درنة.

11/ **فرحات محمد مفتاح الفيتوري** ـ رئيس اللجنة الفنية لإعادة استقرار درنه.

13/ **علي محمد سالم الحبري** ـ نائب محافظ مصرف ليبيا، رئيس لجنة استقرار درنه.

14/ **علي عبد الحفيظ إبراهيم بحيري** ـ مدير عام صندوق إعادة إعمار درنه.

15/ **أحمد عبد الله رمضان بن شتوان** ـ رئيس اللجنة المالية لإعادة استقرار درنه.

16/ **محمود عبد السلام الزبيدي** – المهندس المشرف على صيانة سدي وادي درنه.

مكتب النائب العام

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@tago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

اسماء الأشخاص الذين رفعت الدعوى إلى غرفة الاتهام في مواجهتهم.

الأشخاص الواردة بياناتهم في البند (أ) جميعهم

(ج) أماكن تقييد الحرية احتياطيا:

ملحوظة تمهيدية:

بسبب آثار الفيضان؛ فإن مؤسسة الإصلاح والتأهيل في مدينة درنة صارت غير ملائمة لإيواء النزلاء؛ وهذا سيفسر ما سيرد؛ وسيوفر إجابة عن استفهام قد يثار؛

أماكن تقييد الحرية:

- **هناك** ثلاثة متهمين كان محل تنفيذ إجراء حبسهم في إحدى مؤسسات مدينة طرابلس؛ وهم: عمر إمحمد عمر سالم؛ وعمر خليفه عمر المغربي؛ والبهلول جمعه احمد الشكنطي؛ وقد تم نقلهم لإيداعهم في مؤسسة في نطاق دائرة اختصاص المحكمة ناظرة الدعوى.

- **هناك** متهمان اثنان هما: على عبد الحفيظ إبراهيم بحيري؛ وأحمد عبد الله رمضان بن شتوان؛ كان محل تنفيذ إجراء حبسهما في إحدى مؤسسات مدينة بنغازي؛ وقد وجهت النيابة العامة بنقلهم إلى دائرة اختصاص المحكمة المختصة بنظر الدعوى فور انعقاد الخصومة خلال شهر فبراير.

- **أما** بقية المتهمين فقد تقرر حبسهم في مؤسسة الإصلاح والتأهيل قرنادة القريبة من مقر المحكمة ناظرة الدعوى.

مكتب النائب العام

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064

(د) الضمانات المتخذة للإيفاء بمعاملة المحبوسين وفق المعايير الدولية لمعاملة السجناء.

يؤدي أعضاء النيابة العامة واجباتهم القضائية بإنصاف؛ وقد ساندت إجراءاتهم حقوق المتهمين، فاتخذوا ما يكفل تنفيذ تعليمات النائب العام القاضية بإنفاذ تدبير حبس المتهمين؛ بمراعاة تهيئة فضاء العيش؛ وتوفير الخدمة الصحية لهم؛ وتمكينهم من الاتصال بمحاميهم وأسرهم؛ واطلاع مفتشي النيابة العامة على أوضاعهم بشكل دوري؛ وسوف تتعامل فورا مع أية إشكالات تحد من تمتعهم بالحقوق المقررة كاملة.

(هـ) تمكينهم من الوصول إلى أسرهم ومحاميهم؛ وتمكينهم من الرعاية الصحية.

الاتصال بالعالم الخارجي متاح للمتهمين؛ بما في ذلك تمكين ذويهم من زيارتهم والاطلاع على أوضاعهم؛ وتعزيز حقهم في الاستعانة بمحام؛ وتمكين دفاعهم من مطالعة المعلومات القضائية المتعلقة بهم.

ثالثا/ سؤال المنظمة عن أسماء المتهمين الذين احيلوا إلى غرفة الاتهام وهم في حالة حبس احتياطي.

الأشخاص الواردة بياناتهم في البند (أ)؛ باستثناء المتهمين: على الحبري؛ ومحمود عبد السلام الزبيدي اللذين لم يمتثلا لإجراءات التحقيق الابتدائي؛ فقدما للمحكمة غيابيا عقب إذاعة نشرة بحث عنهما.

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

رابعا/ سؤال المنظمة عن أسباب حصر التحقيق في كارثة درنة بالتقصير في صيانة السدود؛ وعدم اشتمال التحقيق ما إذا كانت السلطات الليبية وتلك التي تسيطر فعليا على المناطق المتضررة قد فشلت في حماية حقوق السكان في الحياة والصحة وغيرها من حقوق الإنسان ومن بينها نجاعة الإجراءات والتدابير المرتبطة بالتحذير والإخلاء قبل العاصفة المحتملة والتي نفذتها الوزارات المعنية وكافة الجهات، والأجهزة العسكرية والأمنية والخدمية التي تسيطر فعليا على المناطق المتضررة. بمن فيهم كبار القادة السياسيين والعسكريين والأمنين خصوصا من اتخذوا قرارا او كانوا على علم بالقرار الذي اتخذ بحظر التجوال في مدينة درنة. وأسباب عدم شمول التحقيقات أولئك الذين لديهم مسؤولية قيادية أو أعلى، وضمان السعي إلى مقاضاة المسؤولين في إجراءات تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة في محاكم مدنية، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

قول المنظمة أن النيابة العامة حصرت أعمال التحقيق في كارثة درنة بالتقصير في صيانة السدود؛ مرده إلى عدم اطلاع المنظمة على مجالات التحقيق في الحادثة؛ التي يمكن حصرها وفق قرارات النائب العام القاضية: بتشكيل لجنة تحقيق؛ وإسناد مهمة تحريك دعوى جنائية واستعمالها، وتكليف أمانة خبرة استشارية في المجالات الآتية:

عنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064

قرار النائب العام بتشكيل لجنة تحقيق:

يسند إلى اللجنة ما يأتي: -

أولاً/ النهوض بمسؤولية الانتقال إلى مدينة درنة، لغرض تقصي الأوضاع الإنسانية في المدينة؛ وتوصيف الأضرار التي لحقت المباني السكنية؛ ومقار المؤسسات والهيئات المعنية بتقديم الخدمات العامة؛ وتعيين الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الفيضان؛ وحصر حالات الوفاة والإصابات في صفوف السكان؛ ومدى فاعلية إجراءات السلامة المدنية في مواجهة تداعيات الكارثة؛

ثانياً/ اتخاذ ما يلزم لتوثيق كارثة الفيضان؛ كالانتقال إلى الأماكن؛ وإجراء المعاينات؛ وندب الخبراء؛ وسماع كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأنها.

ثالثاً/ إجراء تحقيق يتغيا تحليل حادثة الفيضان؛ وتوصيفها؛ وبحث الأسباب المؤدية؛ وتحديد المسؤولية المتولدة عنها.

رابعاً / تسجيل الملاحظات التي من شأنها مساعدة جهة الإدارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمدن والمجتمعات المحلية؛ وإدارة مخاطر الكوارث.

خامساً / الإشراف على إجراءات الضابطة القضائية؛ وأعمال الموظفين المخولين صفة الضبط القضائي.

سادساً/ الاستعانة بمن ترى لجنة التحقيق فائدته لأعمالها من: الخبراء؛ والمتخصصين؛ والموظفين؛ والعاملين في مدينة درنة.

مكتب النائب العام

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@tago.ly - P.O.Box: 82064 ص.ب

سابعاً/ الاتصال بالجهات التنفيذية؛ لغرض طلب أي بيانات أو معلومات تتطلبها المهمة المسندة إلى اللجنة.

(ب) **قرار النائب العام رقم 347 لسنة 2023 بإسناد مهمة تحريك دعوى جنائية واستعمالها.**

أولاً/ وضع منهجية تحقيق تتآلف مع غاية تحليل حادثة فيضان مدينة درنة سنة 2023؛ وتوصيفها؛ واستقصاء الأسباب المؤدية إليها؛ ورسم أطر أعمال الاستدلال حولها؛ وتنسيقها؛ واتخاذ كل ما يلزم التحقيق الابتدائي: كاستيفاء المعلومات؛ والانتقال إلى الأماكن؛ وإجراء المعاينة؛ وضبط الأشياء؛ وإجراء الاستجواب؛ وندب الخبراء؛ وسماع كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعات محل البحث الابتدائي؛

ثانياً/ بحث عدالة إدارة الأموال المخصصة لإعادة إعمار مدينة درنة؛ واتخاذ كل ما يلزم البحث الجنائي: كفحص المستندات والوثائق؛ وتدقيق بيانات الحسابات المصرفية؛ وتتبع التحويلات المالية التي تعكسها؛ وندب الخبراء؛ وسماع الشهود؛ وإجراء الاستجواب؛

ثالثاً / تحريك الدعوى العمومية، واستعمالها قبل من تترجح مسؤوليته عن وقوع كارثة الفيضان؛ وتجاه الموظفين العموميين الذين انحرفوا عن موجبات ولاية إدارة الأموال المخصصة لإعادة إعمار مدينة درنة وتنميتها.

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب: 82064 - P.O.Box - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

(ج) قرار النائب العام بتكليف أمانة استشارية

ألحقت باللجنة المؤلفة بقرار النائب العام رقم 347 لسنة 2023، بإسناد مهمة تحريك دعوى جنائية؛ واستعمالها في مواجهة من تترجح مسؤوليته عن فيضان مدينة درنة سنة 2013؛ أمانة استشارية لمساندة المجالات الفنية في عمل اللجنة؛

وألحق بالأمانة عدد كاف من مستشاري الطب الشرعي؛ واختصاصيي تقنية البصمة الوراثية؛ وخبراء معاملة تداعيات الكوارث، يتولوا المهمات المسندة إليهم في القرار.

وتتولى الأمانة الاستشارية المهمات الآتية:

1. **الانتقال** إلى أماكن دفن ضحايا فيضان مدينة درنة، لغرض تنفيذ مأمورية فحص رفات مجهولي الهوية؛ وتعيين أسباب وفاتهم؛ وجمع عينات البصمة الوراثية وفقا للأصول المرعية؛
2. **جمع** عينات البصمة الوراثية من أهالي المفقودين؛ فإجراء مطابقة المجموع منها بسمات البصمة الوراثية المأخوذة من المتوفين مجهولي الهوية؛
3. **إجراء** أساليب تحديد هوية ضحايا الفيضان، عبر فحص أمكنة العثور على رفاتهم؛ وتوثيق نتائج بحث: بيانات ما قبل وفاة الضحايا؛ وما بعدها؛ وفحوصات أسنانهم؛
4. **إبداء** المشورة الفنية لأعضاء سلطة التحقيق وفق الأصول المرعية؛ وإعداد تقارير التوفيق بين البحوث المسندة إلى الأمانة.

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 :www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box

(د) قرار النائب العام بتكليف أمانة استشارية أخرى.

ألحقت أيضا باللجنة المؤلفة بقرار النائب العام رقم 347 لسنة 2023، بإسناد مهمة تحريك دعوى جنائية؛ واستعمالها في مواجهة من تترجح مسؤوليته عن فيضان مدينة درنة سنة 2023؛ أمانة استشارية أخرى لمساندة المجالات الفنية في عمل اللجنة؛

وألحق بالأمانة عدد كاف من اختصاصيي: الهندسة المدنية؛ والكهربائية؛ والميكانيكية؛ وهندسة: المواد؛ والتصميم؛ والمتفجرات؛ وعلوم: المياه؛ والتربة؛ والمناخ؛ وتضاريس الأرض؛ وطبيعتها؛ واختصاصيي المحاكاة الحاسوبية؛ ليتولى كل منهم في المؤسسة التعليمية أو مركز البحث العلمي أو القضائي، المهمات المسندة إليه في هذا القرار ؛ ولهم الاتصال بالجهات التنفيذية؛ لغرض طلب أية بيانات أو معلومات تتطلبها المأمورية المسندة إليهم؛ وإبداء المشورة الفنية لأعضاء سلطة التحقيق وفق الأصول المرعية؛ وإنجاز التفاصيل المبينة أدناه:

أولاً / تأريخ الفيضانات التي شهدتها مدينة درنة منذ سنة 1941؛ مع بيان الأضرار التي ترتبت عنها؛ وتعيين الخطر الذي كان يحيط بسكان المدينة استنادا إلى معلومات دراسة فيضاني سنتي 1986؛ 2011.

ثانياً/ بحث كميات الأمطار المسجلة يوم الأحد الموافق 2023/9/10؛ لبيان الآتي:

مكتب النائب العام

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

بيان كمية الأمطار الهاطلة على مدينة درنة يوم 2023/9/10؛

بيان كمية الأمطار الهاطلة على المدن المجاورة لمدينة درنة يوم 2023/9/10؛

ثالثاً / وضع خارطة لمجاري الأودية الفرعية، التي تختلط مع وادي درنة؛ وتعيين مدى اتصالها بمجاري الأودية الممتدة عبر المدن التي شهدت كمية أمطار ضعف الكمية التي شهدتها مدينة درنة يوم الأحد الموافق 2023/9/10؛ بمراعاة استعمال تقنية المحاكاة الحاسوبية في إظهار نتائج البحث؛

رابعاً / الاطلاع على مدونات تحقيق حادثة فيضان درنة سنة 2023؛ ودراسة البيانات المستقاة من إقرار مسؤولي السدود في البلاد بواقع اختلال نظم إدارة سدي وادي درنة وأبو منصور؛ لتعيين تأثيرها في الحادثة، وترجمة النتائج إلى بيانات رياضية، ومرئية بالتنسيق مع معدي المحاكاة الحاسوبية، عبر فروض مستقلة يستخلص منها رؤية علمية واضحة لأثر الاختلال.

خامساً / تحديد دلالات المصطلحات العلمية الآتية:

السد؛ السد الركامي؛ نواة السد؛ انهيار السد؛ مكونات السد؛ المفرغ السفلي؛ المفيض؛ الدراسات الهيدرولوجية؛ التحليل الهيدرولوجي؛ الدراسات الهيدروليكية؛ الانهيار عبر القمة؛ الانهيار عبر التشققات؛ المخطط المائي- هيدرو غراف؛ التحريات الجيولوجية.

مكتب النائب العام

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب: 82064 P.O.Box - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

سادساً: الاطلاع على المعلومات المتعلقة بإنشاء سدي وادي درنة؛ وأبو منصور لبيان الآتي:

غرض إنشاء سدي وادي درنة وأبو منصور؛

الدراسات الهيدرولوجية المتعلقة بسدي وادي درنة وأبو منصور؛

الدراسات الهيدروليكية المتعلقة بسدي وادي درنة وأبو منصور؛

دراسات التربة؛ والتحريات الجيولوجية لسدي وادي درنة وأبو منصور؛

تحديد نوع سدي وادي درنة وأبو منصور؛ وتصنيفهما؛

موقعا سدي وادي درنة وأبو منصور.

مكونات سدي وادي درنة وأبو منصور؛ وبياناتهما؛

اسم الشركة المنفذة لمشروع إنشاء سدي وادي درنة وأبو منصور؛

سنة تشغيل سدي وادي درنة وأبو منصور؛

سابعاً/ الانتقال إلى موقعي السدين المنهارين؛ لغرض فحص آثار الانهيار؛ ووصفها؛ واستعمال نتائج الفحص؛ وجمع البيانات في إجراء الأساليب العلمية لتوصيف شكل انهيار السدين؛ وأسبابه، بمراعاة إخطار سلطة التحقيق بموعد الانتقال؛

ثامناً/ تقييم حالة المعدات والمنشآت في سدي وادي درنة؛ وأبو منصور بمراعاة قراءة المعلومات التي طويت عليها تقارير دراسة سلامتهما؛ وعلى الأخص تلكم التي

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

التاريخ :
الموافق :
الإشاري :

عكست تمكن الهيئة العامة للمياه من استكشاف حالة السدين عقب تعاقدها مع شركة "ديل فافيرو".

تاسعاً/ استناداً إلى المعلومات المشار إليها سلفاً، تتضمن مأمورية الأمانة الاستشارية بيان الآتي:

وصف الهبوط في جسمي السدين؛ وبيان أسبابه؛ وقيمته؛ مع بيان القيم الهندسية المسموح بها؛ وأثر بطء معالجة تداعياته في وقوع حادثة انهيار السدين؛ وتوليد موجة الفيضان المدمرة؛

وصف العيوب المرصودة في قمة السدين وجسمهما؛ وتعيين مدى أثرها في انهيار السدين؛

وصف التشققات والصدوع المرصودة في مكونات السدين؛ وموضعها في جسمي السدين؛ وتعيين أسبابها؛ وتسجيل تطورها بمقارنة بيانات ما قبل سنة 2011 مع دراسة فيضان سنة 2011 والدراسات اللاحقة له؛ وتعيين أثر تلك الشقوق والصدوع في فشل السدين؛ وتوليد موجة الفيضان المدمرة؛

قراءة وثائق مشروع صيانة وتأهيل سدي وادي درنة وأبو منصور؛ لبيان: أعمال الصيانة المجراة على السدين؛ وبيان الشركة المنفذة لها؛ والأعمال المتعاقد عليها؛ والمدة التي تستغرقها الأعمال من الناحية الهندسية؛ والجدول الزمني للانتهاء من الأعمال؛ ومراحل الصيانة والتأهيل التي أنجزت؛

تعيين أثر العيوب الجوهرية المرصودة في نواتي السدين على سلامتيهما؛ ومدى إسهام قصور أعمال صيانتها؛

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

وتأهيلها في وقوع حادثة الانهيار وفشل قدرة السدين على الاحتفاظ بالمياه؛

تعيين أثر إهمال إعادة تأهيل مكون المفرغ السفلي في السدين، عن طريق إضافة مفرغ جديد لكل سد حسب توصية الاستشاري، في نشوء حالة انهيار السدين؛

تعيين أثر إهمال إعادة تأهيل مكون المفيض في السدين، عن طريق إضافة مفيض جديد لكل سد حسب توصية الاستشاري، في نشوء حالة انهيار السدين؛

تعيين أثر إهمال إنشاء سد ثالث لحماية مدينة درنة وحجب الرسوبيات عن السدين، حسب توصية الاستشاري، في نشوء حالة انهيار السدين؛

عاشراً / تحليل شكل انهيار سدي وادي درنة وأبو منصور؛ مع بيان ترتيب الانهيار بينهما؛ وتعيين حجم الكتلة المنهارة في كلٍ منهما؛ وموقع بداية تشكل الانهيار في جسمينهما؛ وزمن تشكله؛ وبداية المنسوب الذي تشكل عنده؛ ووصف موجة الفيضان الناتجة عن انهيار السدين؛ بما في ذلك وصف سرعتها؛ وزمن وصولها؛ وأعلى ارتفاع للغمر؛ بمراعاة استخدام تقنية المحاكاة الحاسوبية في عرض نتائج الخبرة.

الحادي عشر/ تطبيق الفرضيات والنتائج المبنية على الأدلة العلمية، حسب مختلف الفرضيات، في محاكاة حاسوبية مرئية.

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 P.O.Box - info@lago.ly - E-mail: www.attorneygeneral.gov.ly

تعليق لزيادة الإيضاح:

فالمستنبط من أحكام القرارات المشار إليها أعلاه أن مجالات التحقيق تتجاوز مسألة بحث أسباب انهيار السدين؛ ولعل في نقل تلك الأحكام ما يكفي المنظمة من الإحاطة بتفاصيل أكثر عن سير التحقيق في واقعة الفيضان الذي خطط له بشكل شمولي يستوعب ما استفهمت عنه المنظمة أو من نقلت عنه الاستفهامات موضوع الرد.

أما عن سؤال المنظمة المتعلق ببحث استجابة السلطات الليبية- وتلك التي تسيطر فعليا على المناطق المتضررة- لحماية حقوق السكان في الحياة والصحة وغيرها من حقوق الإنسان.

فإن تحديد مسؤولية الموظف العام تتحدد بالواجبات المكلف بها؛ وتعيين مدى فاعلية مسلكه في التعامل مع الفروض الوظيفية؛ وقد جعلت النيابة العامة التقييم المتعلق بواجبات الموظفين المخولين بإدارة الحقوق من أولى اهتماماتها؛ فكان من مجالات تحقيقاتها- وفق قرارات تخطيط التحقيقات- مجال استقصاء الأوضاع الإنسانية في المدينة؛ وتوصيف الأضرار التي لحقت المباني السكنية؛ ومقار المؤسسات والهيئات المعنية بتقديم الخدمات العامة؛ وتعيين الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الفيضان؛ وحصر حالات الوفاة والإصابات في صفوف السكان؛ ومدى فاعلية إجراءات السلامة المدنية في مواجهة تداعيات الكارثة؛ وتسجيل الملاحظات التي من شأنها مساعدة جهة الإدارة في

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمدن والمجتمعات المحلية؛ وإدارة مخاطر الكوارث؛

وكذلك بحث عدالة إدارة الأموال المخصصة لإعادة إعمار مدينة درنة؛ واتخاذ كل ما يلزم البحث الجنائي؛ كفحص المستندات والوثائق؛ وتدقيق بيانات الحسابات المصرفية؛ وتتبع التحويلات المالية التي تعكسها؛ وندب الخبراء؛ وسماع الشهود ؛ وإجراء الاستجواب؛

وبالرجوع إلى نتائج تحقيق مدى الإيفاء بحقوق سكان المدينة؛ فيمكن تحديد المسؤوليات بمراعاة المرجعية الآتية:

- القانون رقم (59) لسنة 2012م .بشأن نظام الإدارة المحلية.

البلدية هي وحدة نظام الإدارة المحلية التنفيذي والتي تهدف إلى تقديم الخدمات مباشرة للسكان؛ وتختص البلدية بوجه عام بتنفيذ اللوائح البلدية، وإنشاء وإدارة المرافق العامة المتعلقة بشؤون التخطيط العمراني و التنظيم والمباني والشؤون الصحية، والاجتماعية، ومرافق المياه، والإنارة، والصرف الصحي، والطرق، والميادين، والجسور، والوسائل المحلية للنقل العام، والنظافة العامة، والحدائق، وأماكن الترفيه العام، والملاجئ، والمقابر، والساحات، والأسواق العامة، والموافقة على الترخيص بإنشاء المشروعات السياحية والاستثمارية داخل حدودها،

وللبلدية أن تنشئ وتدير في دائرة اختصاصها بالذات، أو بالواسطة، المؤسسات التي تراها كفيلة بتنفيذ

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب :82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

اختصاصاتها، وذلك على النحو الذي بينته اللائحة التنفيذية.

كما تتولى البلدية على الأخص المهام الآتية:

أ) شؤون السجل المدني .

ب) تنظيم الحرس البلدي والأسواق المحلية والسلخانات .

ج) إنشاء وإدارة الطرق والجسور المحلية .

د) إصدار الرخص المحلية .

هـ) مراقبة البيئة والصحة العامة .

و) إنشاء وإدارة حاضنات المشاريع الصغرى بالتعاون مع الجهات المختصة. مرفق نسخة من القرار

- القرارات الناظمة لعملية إعمار مدينة درنة عقب الأحداث التي شهدتها خلال السنوات الماضية.

أنشىء صندوق سيادي لإعمار مدينة درنة، يتمتع بالشخصية الاعتبارية، والذمة المالية المستقلة؛ ويهدف الصندوق إلى إعادة إعمار وتأهيل المناطق التي دمرتها الحروب وازالة آثارها في مدينة درنة، بما يحقق الأهداف التنموية؛ ومعالجة الأضرار الحاصلة في المباني والبنى التحتية؛ ويتولى على وجه الخصوص ما يلي :

1. حصر وتقييم الأضرار التي لحقت المباني والمرافق العامة بالمدينة وإجراء الصيانة وإعمار المناطق المدمرة باستخدام كافة الوسائل وبالتنسيق مع السلطات المحلية والمؤسسات والجهات الحكومية المعنية.
2. إعداد وتنفيذ خطط وبرامج مشاريع إعادة الإعمار.

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

3. تنسيق الجهود بين كافة الجهات العاملة لمعالجة الأضرار التي لحقت بالمدينة ودعوة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للإسهام في مشاريع إعادة الإعمار أو تأهيل المنشآت والخدمات المتضررة.
4. تحديد أولويات الإعمار، بما يكفل فتح المجال أمام إنشاء مناطق حضرية واستثمارية.
5. اقتراح أسس وضوابط تقدير التعويض وآلية سدادها لكل منطقة من مناطق المدينة وعرضها على مجلس الوزراء لاعتمادها.
6. سداد قيمة التعويض المقدر، واقتراح بدائل للتعويض النقدي لاعتمادها من مجلس الوزراء.
7. التعاقد لإجراء الصيانة، وأعمال الهدم والإزالة.
8. التنسيق مع السلطات المحلية والأجهزة التنفيذية المتعاقدة في شأن تنفيذ أو استكمال المشاريع الإسكانية كتعويض عيني.
9. إعادة تخطيط المناطق المدمرة.

تعليق لزيادة الإيضاح

استناداً إلى المسؤوليات التنفيذية المشار إليها أعلاه؛ فقد تعينت مسؤولية قصور تدابير حماية حقوق الإنسان في حق: رئيس المجلس التسييري لبلدية درنة؛ وأعضاء المجلس التسييري للبلدية؛ ورئيس وأعضاء صندوق إعمار المدينة وإعادة استقرارها؛ ومدير مكتب المشروعات بالمجلس البلدي درنة؛ وقد انتهت النيابة العامة إلى تحريك

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 www.attorneygeneral.gov.ly

الدعوى الجنائية في مواجهة هذا المستوى التنفيذي المخول بإنفاذ التشريعات الضامنة للحقوق في المدينة؛ وقررت حبسهم احتياطيا؛ ثم اختصمتهم أمام القضاء؛ وعززت أدلة الاتهام بتقارير فنية وحسابية صادرة عن الجهات المخولة بالرقابة على الأداء الحكومي والأموال العامة.

مسألة نجاعة الإجراءات والتدابير المرتبطة بالتحذير؛ والإخلاء قبل العاصفة المحتملة والتي نفذتها الوزارات المعنية وكافة الجهات، والأجهزة العسكرية والأمنية والخدمية التي تسيطر فعليا على المناطق المتضررة.

لم تغفل النيابة العامة عن بحث هذه المسألة؛ فاستمعت إلى شهادات سكان المدينة الناجين من الحادثة ومنهم من فقد أفراد أسرته؛ فأكدوا أن الهيئات الأمنية؛ والوحدات العسكرية؛ وجمعية الهلال الأحمر، نبهت سكان المدينة إلى خطر الفيضان؛ وطلبت منهم إخلاء مساكنهم قبل الحادثة بوقت يسمح لهم بالمغادرة؛ ونرفق لكم عينة من الشهادات التي مكنت النيابة العامة من استجلاء التزام جهة الإدارة بإخطار الناس بالمحاذير؛ وقد تباينت الأسباب الشخصية التي أدت إلى رفض استجابة السكان بحسب رؤية كل شاهد استمعت إليه النيابة العامة؛ مع ملاحظة أن تدبير حظر التجول اللاحق للكارثة من القرارات الإدارية المبنية على تقدير جهة الإدارة؛ وتخضع مشروعيتها لمراقبة القضاء الإداري الذي ستنبي أحكامه عن مدى توافر ما ينطبق عليه نموذج تجريمي يتيح للنيابة العامة ممارسة ولايتها حياله.

مكتب النائب العام

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 :ص.ب

خامسا / سؤال المنظمة عن الإجراءات التي اتخذها مكتب النائب العام بما يكفل لأسر الضحايا والمتضررين من كارثة درنة الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة في مسار العدالة، بما في ذلك ضمان حقهم في تقديم شكاوى فردية تشمل المطالبة بالحقيقة والعدالة وجبر الضرر الشامل وضمان عدم التعرض لأعمال انتقامية على أساس ذلك.

إن في التوضيح الوارد في البند أولا من هذا الكتاب ما يكفي لتوفير معلومات حول هذا التساؤل؛ وتوكد النيابة العامة أن أسر الضحايا لهم حق الوصول إلى المعلومات القضائية كلها؛ وقد وجه النائب العام، أعضاء النيابة، بضرورة التواصل مع أسر الضحايا؛ وتلبية رغبتهم في متابعة الإجراءات أو مشاركتها؛ إضافة إلى تكليف أعضاء لجنة التحقيق بمهمة قبول الشكاوى المقدمة من سكان المدينة؛ فبلغ عدد الشكاوى التي تسلمها الأعضاء وحرروا محاضر الشهادات التي سمعت بمناسبتها ((4540)) شكوى متعلقة بإثبات حالات وفاة وفقدان أشخاص ؛ ومازال لأسر الضحايا حق التقدم بالشكاوى في أي وقت ؛ كما تلقت سلطة التحقيق (8547) شكوى فردية في شأن إثبات الأضرار التي لحقت ممتلكات سكان المدينة ؛ وقد تممت إجراء معاينتها؛ وأسندت مهمة تقدير قيمة الأضرار إلى خبراء هندسيين وحسابيين.

وتؤكد النيابة العامة أن أسر الضحايا والمضرورين لهم أيضا المطالبة بجبر الضرر الناشئ عن الحادثة باستعمال

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064 :ص.ب

مكنة رفع الدعاوى المصاحبة للدعوى الجنائية أو الدعاوى المرفوعة المقبولة أمام القضاء المدني؛ بملاحظة أن النيابة العامة رفعت دعوى المعاقبة عن واقعات القتل الخطأ التي قرر القانون إلزام المتسبب فيها أو الدولة بدفع دية القتيل؛ إضافة إلى أن مهمات أعضاء التحقيق تناولت مهمة حصر الأضرار التي لحقت المباني السكنية؛ ومقار المؤسسات والهيئات المعنية بتقديم الخدمات العامة؛ وتعيين الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الفيضان؛ ومازالت أعمال الخبرة لم تنته بعد؛ وستحيل النتائج إلى جهة الإدارة للمعالجة في ظل تكامل السلطات والتعاون بينها .

كما تؤكد النيابة العامة أنها حريصة على إنفاذ التدابير التي تكفل سلامة أسر الضحايا عند سير إجراءات الدعوى الجنائية وما بعدها؛ مع ملاحظة أن النيابة العامة لم تتلق أية تبليغات تتعلق بتهديدات وجهت إلى أفراد أسر الضحايا؛ أو أفعال منعت مشاركتهم في الإجراءات.

سادسا/ سؤال المنظمة عن الإجراءات التي اتخذها مكتب النائب العام لضمان حق الناجين في الحصول على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب وذات صلة ويمكن الوصول إليها دون تمييز. كحد أدنى، ينبغي أن يتمكن الناجون من الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب بشأن أولئك الذين ماتوا أو يفترض أنهم ماتوا، وأي معلومات متاحة عن الأقارب أو الأصدقاء المفقودين.

هذا الحق مكفول للناجين- بوصفهم مجني عليهم- بموجب قانون الإجراءات الجنائية، فلهم حق الوصول إلى

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@tago.ly - P.O.Box: 82064 :ص.ب

المعلومة في أي وقت يرون أنه مناسبا لهم؛ وقد اتخذت سلطة التحقيق ما يعزز هذا الحق؛ فوضعت آلية اطلاع أسر الضحايا على نتائج البحث عنهم؛ ومازالت تطلب إليهم- عبر الوسائل الإعلامية والمحال العامة في المدينة- مراجعة النيابة العامة في شأن البحث عن المفقودين وتقديم المعلومات حتى هذا التاريخ؛

مسألة وضع إجراءات واضحة لضمان قدرة الناجين الذين فقد أقاربهم على المطالبة بحقوقهم المدنية والأسرية والاجتماعية؛ كتلك المتعلقة بحضانة الأطفال والميراث والمعاشات واستحقاقات المساعدة العامة، دون شرط الحصول على شهادات الوفاة؛ وان يتم تزويدهم بالدعم القانوني وغيره من أشكال الدعم للتنقل في العمليات الإدارية والقانونية.

إن بحث المسائل المشار إليها تنحسر عن ولاية النيابة العامة ، بحسبان أن القانون قد ناطها بالقضاء المدني، ومع ذلك فقد حرصت النيابة العامة على الحد من آثار المواعيد المقررة- في شأن الإجراءات القضائية و الإدارية المتعلقة بها- على شؤون أسر الضحايا؛ فاجتهدت في وضع آلية تكفل تسريع إجراءات التعرف على المفقودين، بحسبان أن تلكم الإجراءات تتعلق بمعرفة حقيقة ملازمة الشخصية القانونية للمفقود الذي لا تعرف حياته من مماته أو من كان محلا لأحكام موت المعينة ؛ أما من تسفر إجراءات التحقيق عن إثبات وفاته؛ فالإجراءات الإدارية المتعلقة بشؤون الأسرة هي أكثر يسرا ، ومسألة تعزيز

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب: 82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

تسييرها من أولويات النيابة العامة وقد أثبت مخطط التدابير الموضوعة في شأنه فاعليته؛ وهناك جزء من السؤال يرتبط بأحكام قانونية لزومية لتقرير الحق وهو الجزء المتعلق بالميراث؛ الذي لا تحيطه أية إشكالات فيما يتعلق بمن ثبتت وفاتهم ، أما بالنسبة للمفقودين فإن معالجة ما يتعلق بالإرث منهم مرتبطة بحقوق بين المستحقين أنفسهم أو المستحقين المحتملين ؛ فمنظومة هذه المعالجة وضعت لحماية أولئك جميعهم؛ وهي مرتبطة بالضرورة بما أشير إليه سلفا في خصوص وجوب التحقق من ملازمة الشخصية القانونية للمفقود؛ ومدى سريان الشخصية المفترضة حال تحقق وفاته لتحديد المستحقين في ذمته المالية التي تتميز بمركز قانوني خاص مبني على استمرار هذه الذمة حتى عند فقده شخصيته القانونية بالوفاة إلى حين توزيع تركته؛ ومع ذلك فإن النيابة العامة ستتدخل لحماية حقوق القاصرين أو من في حكمهم عندما يظهر ما يشكل مساسا بحقوقهم .

أما ما يتعلق بالمعاشات والمرتبات والمساعدات ؛ فقد تولتها الجهات التنفيذية ذات الاختصاص في الخصوص كصندوق التضامن الاجتماعي وصندوق الضمان الاجتماعي والحكومة بالنسبة للمساعدات التي توفر حياة كريمة للمتضررين إلى حين معالجة أوضاعهم بشكل مستقر ؛ وحال تكشف قصور في هذه التدابير القانونية أو مساس بما يضمن حقوق المضرورين في هذه المستحقات ؛فإن النيابة العامة ستمارس ولايتها بوصفها

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 P.O.Box - E-mail: info@lago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

الحامي للحقوق والحريات العامة والضامن لها، لاسيما من خلال تقسيمات حقوق الإنسان بمكتب النائب العام وفي نطق محاكم الاستئناف الإحدى عشر.

سابعا / الإجراءات التي اتخذها مكتب النائب العام لضمان ان جميع الجهات المعنية بالتعرف على مصير المفقودين تعمل بشكل منسق يسهم في تسريع عملية البحث وضمان نجاعة هذه العملية ودقتها وبيان جهود مكتب النائب العام لتذليل العقبات القانونية امام أسر المفقودين الأجانب من اجل التعرف على رفات احبائهم الذين قتلوا خلال الفيضانات.

يعد إجراء التعرف على المفقودين جزءا من إجراءات التحقيق يستند إلى أوامر النيابة العامة و يخضع تنفيذه لإشرافها المباشر؛ وأسند ضمن مهام إحدى الأمانات الفنية الاستشارية المشكلة بقرار النائب العام السابق الإشارة إليه؛ و نتائج هذه المهام مسجلة وفق الأصول المرعية ؛ وقد اعتمدت النيابة العامة نهج إخطار أسر الضحايا بالنتائج في حينه ؛ كما أخذت في التواصل مع سفارات الدول التي ينتمي إليها المفقودون الوافدون؛ وإرسال طلبات مساعدة قانونية لغرض جمع عينات البصمة الوراثية من أهالي المفقودين الوافدين؛ فإجراء مطابقة المجموع منها بسمات البصمة الوراثية المأخوذة من المتوفين مجهولي الهوية ؛

وقد خططت النيابة العامة لضمان انسجام عمل الجهات المعنية بتجويد مخرجاتها عن طريق تخطيط عمل تلك الجهات مجتمعة وهي: مركز الخبرة القضائية

مكتب النائب العام

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : 82064 - P.O.Box: 82064 - E-mail: info@iago.ly - www.attorneygeneral.gov.ly

والبحوث التابع لوزارة العدل؛ والهيئة العامة للبحث عن المفقودين التابعة لمجلس الوزراء؛ والهيئة الوطنية لأبحاث البصمة الوراثية؛ وجهاز المباحث الجنائية التابع لوزارة الداخلية.

وقد سجلت النيابة العامة حتى هذا التاريخ تمام إجراء جمع (1767) عينة بصمة وراثية من أهالي المفقودين؛ وتممت إجراء جمع (2836) عينة بصمة وراثية من رفات مجهولي الهوية وفقا للأصول المرعية.

وفي الختام ترحب النيابة العامة بتلقي أية استفهامات تتعلق بالتقديم الذي اشتمل عليه كتابكم؛ وتحرص على توفير إيضاحات عنها؛ وهي على تهيؤ لمد قيادات المنظمة بأية معلومات أخرى ترى فائدتها في الخصوص.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

قسم حقوق الإنسان بمكتب النائب العام

مكتب النائب العام

صورة منه إلى:
- الأستاذ/ المستشار النائب العام
- وحدة التوثيق والمعلومات
- الملف الدوري العام

20225293

العنوان : المقر الرئيسي / مجمع المحاكم، طرابلس - ليبيا
ص.ب : www.attorneygeneral.gov.ly - E-mail: info@lago.ly - P.O.Box: 82064

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصلوا بنا

info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضموا إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

"في ثوانٍ تغيَّر كل شيء"

العدالة والإنصاف بعيدا المنال للناجين من فيضانات درنة

في سبتمبر/أيلول 2023، أدى إعصار دانيال، وهو أحد الأحداث المناخية القصوى التي زاد الاحترار العالمي من احتمال وقوعها ومن شدتها، إلى انهيار سدَّين متهالكين في ليبيا، مما أودى بأرواح الآلاف وخلَّف دمارًا واسعًا. وبعد مرور ستة أشهر، لا يزال كشف الحقيقة وتحقيق العدالة والحصول على التعويضات الملائمة بالنسبة للناجين أمرًا بعيد المنال.

وتوصلت منظمة العفو الدولية إلى أن السلطات الليبية، وتلك المسيطرة بحكم الأمر الواقع، قد تقاعست عن ضمان تقديم التعويضات المالية وغيرها من أشكال جبر الضرر إلى جميع المتضرِّرين من دون تمييز. ورغم أن التحقيقات الجنائية أدت إلى توجيه اتهامات إلى 16 مسؤولًا، من الرتب الدنيا والمتوسطة، بشأن دورهم في التقاعس عن منع العواقب الكارثية لإعصار دانيال، فإن التحقيقات لم تتطرق إلى مسؤولية كبار القادة العسكريين والمسؤولين السياسيين.

وفي غياب أي آفاق لإقرار العدالة على المستوى الوطني، تدعو المنظمة مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة إلى إنشاء آلية دولية، بولاية تشتمل على عنصرَيْ المراقبة والتحقيق ولها صلاحيات، من أجل تحديد الحقائق والملابسات المتعلقة بجميع ما زُعم من انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني على أيدي جميع الأطراف في ليبيا منذ مارس/آذار 2023. ويشمل ذلك النظر في ما إذا كانت السلطات الليبية، وتلك التي تسيطر بحكم الأمر الواقع على المناطق المتضرِّرة، قد تقاعست عن حماية الحق في الحياة والصحة وغيرهما من حقوق الإنسان في سياق إعصار دانيال.

رقم الوثيقة: MDE 19/7608/2024
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية